

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
حاشية العشماوي
على
متن الآجرومية
اعتنى به
كريم بن إبراهيم بن أحمد
مكتبة ابن عباس


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حاشية العشماوي

على الآجرومية

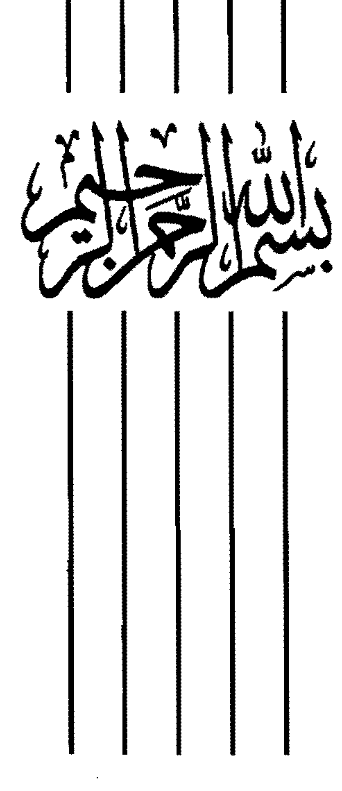
تأليف

الشيخ عبد الله بن الإمام الشيخ العشماوي

اعتنى به

كريم بن إبراهيم بن أحمد

مكتبة ابن عباس



الطبعة الأولى

١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م

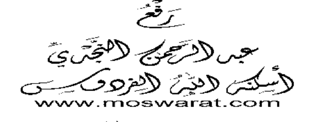
رقم الإيداع

٢٠١٠/١٠٤٦٢

المنصورة : عزبة عقل – امام شور للتسجيلات – جوال 0509104437

القاهرة : خلف جامع الأزهر 8 شارع البيطار بجوار العلوم والحكم

موبيل 0101697676 - 0123461896



أولًا: مقدمة المحقِّق

الحمدُ للَّهِ رب العالمين، وصلَّى اللَّه وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذا تحقيقٌ لِأَحَدِ أَهَمِّ وَأَنْفَسِ وَأَفْضَلِ وَأَمْيَزِ شروح المقدمة الآجرومية، والتي هي الدرجة الأولى في سلم طلب علم العربية = ألا وهو حاشية العلامة العشماوي على المتن المبارك الذي طبَّقت شهرتُه الآفاق، وسارت به الركبان، متنِ المقدمة الآجرومية.

هذا والحاشية والمتن كلاهما لإمامين جليلين، الأول منهما هو: الشيخ الإمام عبد الله ابن الشيخ العشماوي، والآخر هو: الإمام أبو عبد اللَّه محمد بن محمد بن داود الصِّنْهَاجِيّ، المعروف بابن آجروم.

ويكفي دليلًا على عظيم مكانة هَذَيْنِ التَّقْيِيدَيْنِ الحافلين= أن تكون الخدماتُ العلميةُ الموجهةُ للثاني، فوق المائة[١]، وأن يطبع الأول عشرين مرة: أولها عام (١٢٩١) بالمطبعة الكستلية بالقاهرة، وآخرها - فيما أعلم - عام (١٣٤١) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي[٢].

---

(١) انظر: جامع الشروح والحواشي (١/ ١٦ - ٥٥).

(٢) انظر: فهرس الأزهرية (٤/ ١٧٣ - ١٧٤ علم النحو)، بزيادة.

أمّا الأخيرة فمتوفرة، إلَّا أنه من العسير جدًّا أن يَقرأ فيها طالبُ علم، فضلًا عن غيره من شُداة المعرفة، وطالبي الثقافة وذلك لخلوها من الضبط، ووجود الأسقاط، وتداخل أجزاء الكتاب... إلخ[٣].

وقد كسرت عملي هذا على قسمين:

القسم الأول: مقدمات متعلقة بالمتن والحاشية ومصنفيهما.

القسم الثاني: النصُّ المحققُ.

وبالله التوفيق، وصلَّى اللَّهُ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتب

كريم بن إبراهيم بن أحمد

في ١٨/ ٨/ ١٤٢٩

٠٠٢/٠١٦٦٢٠٩٧٨٣

(٣) وليس في هذا تنقصٌ البتة، وإنما هو بيان للواقع فحسب، واللَّه من وراء القصد.



القسم الأول

۞ ويحتوي على:

۞ أولًا: ترجمة مؤلف المتن.

۞ ثانيًا: ترجمة الْمُحَشِّي.

۞ ثالثًا: التعريفُ بحاشية العلَّامة الشيخ عبد اللَّه العشماوي - رحمه الله تعالى -.

۞ رابعًا: عملي في الكتاب.

۞ خامسًا: مَتْنُ الْآجُرُّومِيَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لمحمد بن محمد ابن داود الصِّنْهَاجِيِّ.

أولًا: ترجمة مؤلف المتن

۞ ١ - اسمه وكنيته ونسبه ونسبته:

هو أبو عبد الله، محمد بن محمد بن داود، الصّنْهَاجِيُّ (٤) النحوي، المعروف بابن آجُرُّوم، ومعناه بلسان البربر: الفقير الصوفي.

۞ ٢ - مولده:

ولد بفاس، سنة ٦٧٢هـ - أي: في السنة التي توفي فيها ابن مالك رحمه الله تعالى -.

۞ ٣ - مكانته العلمية:

كان إمامًا في النحو وغيره.

۞ ٤ - مصنفاته:

المعروف منها اثنان:

١- مقدمته النحوية.

---

(٤) نسبة إلى قبيلة صِنْهَاجة بالمغرب.

٢ - فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، ويعرف بـ «شرح الشاطبية».

❁ ٥- مذهب المصنِّف في «مقدمته»:

قال السيوطي في «البغية» (١/ ٢٣٨):

«وهنا شيء آخر؛ وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم: كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون، فتفطن».

❁ ٦ - وفاته:

توفي بفاس يوم الاثنين، بعد الزوال، لعشرة بقيت من صفر، سنةَ (٧٢٣).



❁ **وإليك مواردَ ترجمته:**

١ - الضوء اللامع، للسخاوي: (٩/ ٨٢ - ٨٣).

٢ - بغية الوعاة للسيوطي: (١/ ٢٣٨ -٢٣٩ - ط. محمد أبو الفضل).

٣ - جذوة الاقتباس، فيمن حل من العلماء مدينة فاس، لابن القاضي، طبع بفاس، على الحجر، سنة ١٣٠٩ ص (١٣٨). بواسطة الأعلام للزركلي.

٤ - ديوان الإسلام، لابن الغزي: (الأبناء من حرف الهمزة - ابن آجروم).

٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (٨/ ١١٢- الأرناؤوط).

٦ - كشف الظنون لحاجي خليفة: (١٧٩٦).

٧ - هدية العارفين: (٢/ ١٤٥).

٨ - اكتفاء القنوع: (٣٠٤).

٩ - معجم المطبوعات: (١/ ٢٥).

١٠ - معجم المؤلفين لكحالة: (٣/ ٦٤١ - ٦٤٢ - الرسالة).

١١ - الأعلام للزركلي: (٧/ ٣٣).

١٢ - وانظر: شرح الآجرومية في علم العربية، لِلسَّنْهُورِيِّ. دراسة وتحقيق د. محمد خليل عبد العزيز شرف -جزاه اللَّه خيرًا- ط. دار السلام: (١/ ١١ - ١٧)، فإنه مهم جدًّا.





ثانيًا: ترجمة الْمُحَشِّي

۞ ١ - اسمه ونسبه:

الشيخ عبد الله ابن الإمام الفاضل الشيخ العشماوي.

٢ - **مكانته العلمية**: الشيخ عبد الله من علماء العربية المطلعين.

٣- **عقيدته**: وجد في كلامه - رحمه اللَّهُ تعالى - تأويل لصفة المجيء حيث قال: «ثم اعلم أَنَّ التوكيد: تارة يكون مقررًا أمر المتبوع في النسبة. وتارة في الشمول؛ كما ذكره العلامة ابن هشام. فمثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: (جاء زيدٌ نفسُه)، فإنه لولا قولك: (نفسُه)، لجوَّز السامع كون الجائي كتابه أو خبره؛ بدليل قوله - تعالى-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أمره».

۞ مذهبه في الفروع:

الذي ظهر لي - والله أعلم -: أَنَّ الرجل شافعيُّ المذهب، وذلك بناءً على نقلٍ وضعه في كتابه بحروفه من «متن الغاية والتقريب» للقاضي أبي شجاع، مع عدم نسيان أَنَّ احتمال كون والده هو العلامة الفقيه الشافعي الشيخ الإمام محمد العشماوي = ليس بمدفوع، أضف إلى ذلك أن مذهب الإمام الشافعي منتشر بمصر جدًّا.

۞ ٤ – والده:

ليس لِلْمُحَشِّي – في حدود ما وقفتُ عليه – كبيرُ ترجمة، ولعلَّ والده هو المترجَم في «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٤/ ٣٢) قال المراديُّ: «هو محمد بن أحمد بن حجازي الأزهري الشافعي الشهير بالعشماوي، الشيخ الإمام الفقيه المحدث المحقق المدقق النِّحرير الفهامة أبو الفضل شمس الدين.

أخذ عن: أبي العز محمد بن أحمد العجمي، وغيره.

وأخذ عنه: شيخُنا أبو العرفان محمد بن علي الصبان [المتوفى سنة ١٢٠٦]، وغيره.

وكانت وفاته سنة سبع وستين ومائة وألف [١١٦٧] بتقديم السين رحمه الله تعالى».

ولعلَّه أيضًا الذي عناه الزَّبيديُّ (المتوفى سنة ١٢٠٥) حيث قال في التاج (٣٣/ ٩٥): «والعَشْماءُ: قَريةٌ بِمِصْر من المُنوفِيَّة، وقد ورَدْتُها، ومنها شَيْخُنا المُحَدِّثُ محمدُ بنُ يحْيى ابنِ حِجازِيٍّ العَشْماوِيُّ، حَدَّث عن: محمدِ بنِ عَبْد الباقي الزُّرْقانيِّ».

هذا وقد قال الكَتَّانِيُّ[٥] في ترجمة الشيخ محمد العشماوي:

---

(٥) فهرس الفهارس: (٢/ ٨٣٢).

هو الإمام المحدث الفقيه المسند الْمُعَمَّر **أبو عبد الله** محمد بن أحمد بن يحيى [بن] حجازي العشماوي الشافعي المصري... وسمع على الزرقاني شارح «المواهب».

وذكر أيضًا أنَّ مرتَضَى الزَّبيدي - وهو صاحب «تاج العروس» - يروي عن الشيخ محمد العشماوي، وذكر أيضًا أنه توفي يوم الأربعاء ١٨ جمادى الأولى عام (١١٦٧).

❁ ٥- مصنفاته:

١ - هذه الحاشية.

٢ - «الروضة الزاهرة بما يتعلق بالبسملة الباهرة».

منه نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، برقم: (٦/ ٢٦٢٨).



ثالثًا: التعريف بحاشية العلامة الشيخ عبد الله العشماوي

۞ أ - مميزاتها وما قيل فيها:

١ - أفاد فضيلة الشيخ العلَّامة أبو محمد عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير(٦) - حفظه الله تعالى - أن شرح العشماوي من أهم شروح الآجرومية ووصفه بالنفاسة(٧)، وأنه أحد شروحها المعتمدة.

وقال أيضًا: أحب أن أنبِّه إلى أن العناية بالشراح المتقدمين أولى من قراءة كلام المتأخرين، وإن كان كلام المتأخرين فيه وضوح، لكنَّ المتقدمين ينبهون على قواعد وضوابط لا يلتفت إليها

(٦) قال فضيلة الشيخ صالح العصيمي - حفظه اللَّه تعالى -: هذا البناء الجاري في الانتساب إلى الجد مع إضافة أل دون ذكر ياء النسبة مما هو فاش في البلاد النجدية مثل: الفوزان، العقيل، الغديان، العمران، الخضير وما أشبهها = خلافُ سَنَن العربية، فالموافق للعربية إمَّا أن يقال: الفوزاني، العقيلي، الغدياني، العمراني، الخضيري، بياء النسب، وإما أن يقال: ابن فوزان ونحوه، لكن هكذا اشتهر عند أهل هذه البلاد في القرون المتأخرة، انتهى بتصرف وزيادة.

(٧) شرح الشيخ - حفظه اللَّه تعالى - على المتن: (الدقيقة: ١٤، الثانية: ٤٨، بعد الساعة الأولى من الشريط الأول).

المتأخرون.

قد يقول قائل: التحفة السنية يعتني بها كثير من طلاب العلم؟!!

[الجواب]: لكن قارن بين التحفة السنية وشرح العشماوي مثلًا، وما يذكره من قواعد وضوابط يمكن ما تمر عليك عمرك كله[٨].

وقال أيضًا[٩]:

من الشروح المهمة: شرح العشماوي، ويعتني بتوضيح المتن، والأمثلة، وذكر ما يتعلق بالباب من قواعد وضوابط يحتاجها طالب العلم.

٢ - وقال العلَّامَةُ الشيخ عبدُ العزيز بن إبراهيم بن قاسم - حفظه الله تعالى - عنه: «**وهو شرح مختصر مفيد**»[١٠].

۞ ب - توثيق نسبة الحاشية لمصنِّفها:

هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو «حاشية الشيخ عبد الله العشماوي على متن الآجرومية»، ويدل على صحة هذه النسبة

(٨) تقريراته - حفظه اللّه تعالى - على المتن: (الدقيقة ١٩، الثانية ٥٠، بعد الساعة الأولى، من الشريط الأول).

(٩) شرح الآجرومية له - حفظه اللّه تعالى -: (الشريط الثالث، الدقيقة ٢٢، الثانية ٢٥).

(١٠) الدليل إلى المتون العلمية (٤٩٥).

للكتاب أمور:

١- طُبِعَ الكتاب عشرين مرة منسوبًا إلى الشيخ عبد الله العشماوي، كما تقدم.

٢ - جاء في «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع»[١١]: «ولعبد الله العشماوي حاشية مباشرة على الآجرومية».

٣ - وفي «معجم المطبوعات»[١٢]: أن للشيخ عبد الله العشماوي حاشيةً على الآجرومية.

٤ - نقل العلامة السماراني السفاطوني في حاشيته على شرح أحمد زيني دحلان للآجرومية المسماة: «تشويق الخلان»[١٣] من حاشية العشماوي.

٥ - وذكر عبد الله الحبشي[١٤]: أن لعبد الله بن عثمان الحنفي المكي (المتوفى سنة ١٣٢٤) حاشية على شرح العشماوي على الآجرومية، وعزاه إلى «نشر النور والزهر [في تراجم أفاضل أهل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر» لابن ميرداد (المتوفى

(١١) (١/ ٣٠٥).
(١٢) (٢/ ١٣٢٩، و١٤٥٦).
(١٣) ص: (١٣ - ط. مصطفى البابي الحلبي).
(١٤) «جامع الشروح والحواشي» (١/ ٤٢).

سنة ١٣٤٣)][15].

۞ ج - مصادر المحَشِّي في كتابه:

لكل كتاب مصادر يعتمد عليها، ومراجع يستقي منها، ولم يذكر المحشي - رحمه الله - في مقدمته شيئًا من ذلك، ولكنه ذكر شيئًا من هذه المصادر والمراجع في تضاعيف كلامه، وبعض هذا المذكور صريحٌ لا لبس فيه، وبعضه الآخر يعرفه الموفَّق اللبيب، فإليك من ذلك ما تيسر:

١ - الخلاصة = ألفية ابن مالك.

٢ - الكشاف للزمخشري، وعنه نقل مصرِّحًا باسم الزمخشري دون اسم الكتاب، وَنَقْلُهُ هذا عبارةٌ عن تلخيصِ رجلٍ مدركٍ أمينٍ، كما ألمحتُ إليهِ في موضعه من نشرتي هذه.

٣ - متن السلم المرونق، أو المنورق للأخضري، ونقل منه في موضعين.

٤ - شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية.

٥ - شذور الذهب، وقطر الندى كلاهما لابن هشام.

---

(١٥) «الأعلام»: (٤/ ٧٠).

٦ - متن الغاية والتقريب في الفقه الشافعي، للقاضي أبي شجاع. في موضعٍ واحدٍ.

٧ - العلامة الأُجْهُوري، في موضعٍ واحدٍ.

❁ د- نسخ الحاشية الخطية في العالم:

النسخة الأولى:

نسخة مكتبة مركز الوثائق التاريخية، بالمنامة، بدولة البحرين، رقم الحفظ [٣٠٩].

النسخة الثانية:

نسخة مكتبة مكة المكرمة، رقم الحفظ: [٢٠]، علوم عربية.

النسخة الثالثة:

نسخة المكتبة الأزهرية، بالقاهرة، رقم الحفظ: [٨٣ مجاميع]، [١٨٥٧].

النسخة الرابعة:

نسخة المكتبة الأزهرية، بالقاهرة، رقم الحفظ: [٣٧١ مجاميع] حسونة، [١٢٩٨٩].

۞ هـ - النسخ المعتمدة في التحقيق، وتوصيفها:

اعتمدت في تحقيق حاشية العشماوي على الآجرومية على نسختين خطيتين، ومطبوعة، واستعنت على ذلك بما تحت يدي من مصنفات.

أما نسخ الكتاب فهي:

ا - نسخة مكتبة «مكة المكرمة» ومن وصفها:

تمت كتابة هذه النسخة في الثامن عشر من جمادى الأولى سنة (١٢٦٢).

تقع هذه النسخة في (٤١) واحد وأربعين ورقة، كل ورقة من صفحتين تحت رقم [٢٠] علوم عربية، مسطرتها (٢٥) خمسة وعشرون سطرًا، ومقاسها ٢١ x ٢٩، وأخذ الناسخ لها بنظام التعقيبة.

جاء في صفحة العنوان:

هذه حاشية للإمام الهمام العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره الشيخ عبد اللَّه ابن الإمام الفاضل الشيخ العشماوي رحمه الله تعالى على متن الآجرومية وصلى اللَّه على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا آمين.

تحت العنوان:

بعض التقريرات والفوائد:

[أولًا]: «اعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن قبل الدخول فيه أن يعرف حده وحكمه واستمداده...».

[ثانيًا]: قال السجاعي: «...»[١٦]. وغيرها من التعليقات والفوائد.

وتحمل صفحة العنوان أيضًا: بطاقة المكتبة.

على الورقات: (الأولى والثانية والثالثة والتاسعة والثلاثين) تعليقات من أحد الشروح، وفي الصفحة الأخيرة من «شرح الشذور»[١٧].

النسخة كاملة، وليس بها خروم.

النسخة مقابلة، وكُتب الذي استدرك عند المقابلة على الهامش بعلامة خروج، وكُتب في نهاية المستدرَك علامة «صح».

---

(١٦) انظر: «حاشية السجاعي على شرح قطر الندى»: (ص ١٠٠ - ط. مصطفى البابي الحلبي).

(١٧) «شرح الشذور»: (٢٦٢- ٢٦٣).

على صفحة العنوان من النسخة تمليك:

«قد دخلت في ملك الفقير إلى مولاه عبد القادر بن عبد الهادي ابن عبد الحفيظ [. . .][١٨] غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين (١٢٦٢).

وقد رمزت لهذه النسخة في التحقيق بالرمز (م).

جاء في آخر صفحة من هذه النسخة:

«والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب»

(تمت هذه الحاشية يوم الجمعة المباركة (١٨) جماد أول عام (١٢٦٢).

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا).

فهذه هي النسخة التي جعلتها أصلًا أولَ؛ لنفاستها وعِتقها، ولم تخل من بعض العيوب التي أشرت إليها في تعليقي على الكتاب.

(١٨) كلمة لم أحسن قراءتها، فلم أثبتها.

٢- نسخة المكتبة الأزهرية:

نسخة كاملة ضمن مجموعة في مجلد هي فيه الثالثة، تحت رقم: (١٨٥٧) الرقم العام، (٨٣) مجاميع، الرقم الخاص، بقلم معتاد، بخط أحمد الشرقاوي سنة ١٢٨٠، ومسطرتها (٢٥) خمسة وعشرون سطرًا من ورقة (٥٩ - ١٢٥) جاء في صفحة العنوان:

(هذه حاشية الشيخ العشماوي على متن الآجرومية بالتمام والكمال والحمد لله على كل حال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم).

في صفحة العنوان توقيف:

أوقف وحبس هذه الحاشية الشيخ حسين المرصفي[١٩] على طلبة العلم، بالجامع الأزهر برواق البحاروة.

انتقال النظر ظاهرة واضحة في النسخة، ولهذا سَقَطَ كثير من الأسطر، ولم يُسْتَدْرَكْ.

وقد رمزت لهذه النسخة في التحقيق بالرمز (ش).

جاء في آخر صفحة من هذه النسخة:

(تمت هذه النسخة يوم الأحد المبارك ستة عشر يوما خلت من

(١٩) في الفهرسة الحاسوبية للمكتبة الأزهرية: «الصوفي»، فاللَّه أعلم.

شهر جمادى الأولى ١٢٨٠، على يد كاتبها الفقير إلى الله تعالى أحمد الشرقاوي المجاور بالمقام الأحمدي . . .) إلخ.

٣- مطبوعة مصطفى البابي الحلبي:

ربيع الثاني سنة (١٣٤١)، بآخرها فهرس، وبهامشها متن الآجرومية مع الفصول الفكرية لعبد اللّه فكري، وقد فصل بينهما بجدول مع جعل المتن في أول الصحيفة، في (٥١) صفحة.

وقد رمزت لهذه النسخة في التحقيق بالرمز (ط).

۞ و - طبعات الحاشية[٢٠]:

١ - سنة (١٢٩١) بالمطبعة الكستلية بالقاهرة.

٢ - سنة (١٣٠٢).

٣ - سنة ١٣٠٣ بالمطبعة الشرفية بالقاهرة.

٤ - سنة (١٣٠٤).

٥ - سنة (١٣٠٦) بالمطبعة الميمنية، بآخرها فهرس، وبهامشها: الآجرومية في (٤٨) صفحة.

(٢٠) «فهرس الأزهرية»: (٤/ ١٧٣ - ١٧٤، علم النحو).

٦ - طبعت سنة (١٣١٠) مرتين.

٧ - طبعت سنة (١٣١٥) ثلاث مرات.

٨ - طبعت سنة (١٣١٨).

٩ - سنة (١٣١٩) بمطبعة التقدم العلمية بالقاهرة.

١٠ - طبعت سنة (١٣٢٢) ثلاث مرات.

١١ - سنة (١٣٢٦) مرتين.

١٢ - سنة (١٣٢٩).

١٣ - سنة (١٣٣٩) بمطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٤ - (١٣٤١) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي.

فيكون مجموع طبعات هذه الحاشية عشرين طبعة.



❁ رابعًا: عملي في الكتاب:

١- أثبتُّ متن المقدمة الآجرومية كاملًا، وجعلته قبل النص المحقق مباشرة، مضبوطًا بالشكل، وعارضتُه بأكثر من نسخة من أهمها: نسخة مجموع مهمات المتون، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، وهي من أجود الطبعات، ونسخة الدكتور صبحي بن رشاد ابن عبد الكريم - جزاه الله خيرًا -، ونسخة الشيخ صالح الأسمري - حفظه الله تعالى -، ونسخة الأخ أبي أنس أشرف بن يوسف بن حسن - نفع الله به وبارك فيه -، وغيرها من النسخ.

٢ - نسختُ نشرة مصطفى البابي الحلبي للحاشية.

٣ - جعلت النسخة الخطية (م) أصلًا، وعارضتها بالنسخة الخطية (ش)، ومطبوعة الحلبي (ط).

٤ - ضبطتُ بالشَّكْلِ ما يُشْكِل، بناءً على ما قرره أهل الصنعة.

٥ - اعتنيت بعلامات الترقيم، وأوائل الفقرات، وعدم تداخل أجزاء الكتاب.

٦ - عزوتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها بالمصحف.

٧ - خرجتُ الأحاديث والآثار، وحكمت عليها.

٨ - خرجتُ الشواهد الشعرية، وذكرتُ بَحْرَها وقائلَها، ما

استطعت.

٩ - وثقت نصوصَ الكتاب من أصولها قدر الطاقة.

١٠ - عَرَّفْتُ بمؤلف المتن، وصاحب الحاشية، وبالحاشية - قدر وُسْعِي -.

١١ - عَدَلْتُ عن صنع فهارس علميةٍ فنيةٍ تفصيليةٍ للكتاب - وإن كانت مهمة، وإن كان ثَمَّ نية لعمل ذلك - إن شاء الله تعالى - فأسأل الله التوفيق، والهداية إلى أقوم طريق.

١٢ - وضعت أرقام صفحات المخطوطة (م) بين معقوفتين باللون الأسود مثل: [١/أ]، [١/ب]، وهكذا إلى نهاية صفحات النسخة: [٤١/أ]، [٤١/ب].

وأمَّا أرقام صفحات مطبوعة الحلبي المرموز لها بالرمز (ط) فقد وضعتها بين قوسين مثل: (١) وهكذا إلى نهاية صفحاتها: (٥١).

١٣ - وضعت كلام ابن آجروم بين قوسين باللون الأسود الغامق حتى لا يختلط بكلام الشيخ العشماوي.

«وبعد فهذا جُهْدِي - وحسبي أن الله تعالى مَنَّ عليَّ فخرج الكتاب بنشرتي هذه - ولله الحمد - من الظلمات إلى النور، ولا غرو فلقد كان الكتاب في حكم المخطوط -، والجهد البشري في حاجة مستمرة إلى المراجعة، وإنني في الوقت نفسه أدعو العلماء

الأفاضل بأن لا يترددوا في إبداء أي ملاحظة من شأنها إتقان العمل في هذا الكتاب المهم، فإن في ذلك تحقيقًا للتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله - سبحانه وتعالى - به في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[(٢١)].

وفيه تحقيقُ التواصل العلمي الذي سار عليه أسلافُنا في مختلف العصور، وقد تيسرت - ولله الحمد - سبُلُهُ، وتعددت قنواتُه، ومن شُكر الله على ذلك؛ القيام بما ينبغي أن يكون بين العلماء وطلاب العلم من النصح والمشورة وإبداء الرأي والملاحظة في المسائل العلمية، والحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق الناس بها»[(٢٢)].



(٢١) المائدة: (٢).

(٢٢) من مقدمة الطبعة الثانية لشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، الإصدار الثاني ١٤٢١ (١/ ٥ - ٦)، بتصرف وزيادة.

خامسًا: مَتْنُ الْآجُرُّومِيَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ لمحمد بن محمد بن داود الصِّنْهَاجِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الْكَلَامُ: هو اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ، الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

بَابُ الْإِعْرَابِ

اَلْإِعْرَابُ: هُوَ تغيير أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، والْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ:

الْفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ:

الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ

الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ:

السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ:

فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في موضعين: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

(فَصْلٌ): الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمْ، وَالْفِعْلُ

الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءَ:

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، والِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

(وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ):

التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

[وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ][٢٣].

---

(٢٣) سَقَطَ ما بين المعقوفتين من نشرة الدكتور الفاضل صبحي رشاد عبد الكريم لمتن الآجرومية، والذي صدر عن دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، (ص١٢).

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

بَابُ الْأَفْعَالِ

اَلْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوَ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

❑ فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا.

❑ وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا.

❑ وَالْمضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ «أَنَيْتُ» وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

(فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ)، وَهِيَ:

أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ.

(وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ)، وَهِيَ:

لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْ مَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

اَلْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ:

اَلْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْفَاعِلِ

اَلْفَاعِلُ: هُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، [وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ][٢٤]، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي،

(٢٤) سقط ما بين المعقوفتين من نشرة الدكتور صبحي جزاه اللَّه خيرًا - لمتن الآجرومية، (ص١٥).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ اِثْنَا عَشَرَ:

نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا،

وضُرِبْنَ.

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ، نَحْوَ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالْمُفْرَدُ نَحْوَ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ،

وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوَ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ،

وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا.

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ؛ تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ، وَتَنْكِيرِهِ؛ تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:

الِاسْمُ الْمُضْمَرُ؛ نَحْوَ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالِاسْمُ الْعَلَمُ؛ نَحْوَ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ، وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ؛ نَحْوَ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ، وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ نَحْوَ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اِسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.

وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ؛ نَحْوَ: الرَّجُلِ

وَالْفَرَسِ.

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ وَهِيَ:

الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ،

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ.

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ: تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ.

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ؛ وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ؛ تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَام: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ(٢٥)، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ، فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ

---

(٢٥) قال شيخنا الأستاذ الدكتور علي لقم - حفظه اللّٰه تعالى - في مصنفه «كل وبعض واستعمالاتهما في لغة العرب» (ص٧٨): والراجح أنه لا يجوز استعمال «بعض»، وكذا «كل» بالألف واللّام؛ لأن العرب لم تقل ذلك كما حكى الأصمعي، واستعمال العرب أو عدم استعمالهم هو الحكم في هذه القضية، ويضاف إلى ذلك أن اللفظين لا ينفصلان عن الإضافة ظاهرًا أو تقديرًا.
ويقوي ذلك أنه لم يرد أحد اللفظين في القرآن ولا في السنة المطهرة معرفًا بالألف واللّام. . . إلخ.

وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ؛ نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ؛ وَهِيَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ؛ وَهِيَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ؛ نَحْوَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ؛ نَحْوَ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ؛ نَحْوَ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي»؛ نَحْوَ: الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ: اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي»؛ نَحْوَ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ هُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ، الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ هُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ؛ وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا؛ نَحْوَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وإِلَّا زَيْدٌ.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ؛ نَحْوَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَ مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوَ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو، وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ.

بَابُ «لَا»

اِعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»؛ نَحْوَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا»؛ نَحْوَ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا اِمْرَأَةٌ.

فَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا»؛ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ **قلت**: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ **قلت**: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا

امْرَأَةٌ.

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالشَّبِيهُ بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ نَحْوَ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ. وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

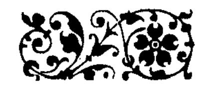
الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ؛ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ؛ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ؛ فَنَحْوَ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ؛ نَحْوَ: غُلَامُ زَيْدٍ.

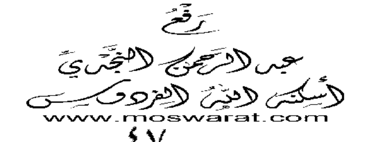
وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ؛ نَحْوَ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ.



القسم الثاني

حاشية الشيخ عبد الله العشماوي

على متن الآجرومية محققةً



[مُقَدِّمَةُ الْمُحَشِّي]

[١/ أ] (١) الْحَمْدُ للهِ، الَّذِي رفع أهلَ طاعتِه بفضلِه، وخفض أهل المعصيةِ والغفلةِ بِعَدْلِهِ، والصلاةُ والسلامُ علَى من نَصَبَه[٢٦] الله للرسالة العامة، وعَلَى آله، وأصحابه، الذين تابعوه حربًا وسِلْمًا، مع امتلاء قلوبهم بالمحبة التامة[٢٧]، وبعد: فيقول العبدُ الفقيرُ، الْمُرْتَجِي من ربه غَفْرَ المساوي، عبدُ اللهِ ابنُ الإمام الفاضلِ الشيخِ العشماويِّ: هذه ثمراتٌ اقتطفتُها من رياض النحاة الأفاضل، أَلَّفتُها حاشيةً علَى متن الآجرومية، جعلتُها للقاصرين مِثْلِي، مِنْ ذوي الفَهْم الْعَاطِلِ[٢٨]، واللَّهَ أسأل الإخلاصَ، والتوفيقَ، والهدايةَ إلى سلوكِ أقومِ طريقٍ.

[فأقول][٢٩]:

---

(٢٦) **نَصَبَ الشيءَ**: وضَعَه، ورفَعَه، ضِدٌّ، كَنَصَّبَه فانتصب وتنصب، اهـ. القاموس (ن ص ب).

(٢٧) سلك الشيخ العشماوي - رحمه اللَّه تعالى - في هذا الافتتاح طريقة «براعة الاستهلال»؛ وهي: أن يقدم المصنف في ديباجة كتابه أو الشاعر في أول قصيدته جملة من الألفاظ والعبارات يشير بها إشارة لطيفة إلى موضوع كتابه أو قصيدته، وبراعة الاستهلال هنا في قوله: (رَفَع، خَفَض، نَصَبَه، تَابَعُوهُ).

(٢٨) العين والطاء واللام، أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ علَى خلوٍّ وفَراغ، اهـ. مقاييس اللغة: (٤/ ٣٥١)

(٢٩) من (ط)، و(ش).

قوله: (**الْكَلَامُ**) بدأ به الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ المقصودُ بالذات، ولأنه الذي يقع به التفاهم والتخاطب، بخلاف الكلمة(٣٠).

وإنما صدَّر بها بعضُ النحاة(٣١)؛ نظرًا إلى كونها جزءًا، والْجُزْءُ مُقَدَّمٌ علَى الكُلِّ طبعًا، فَقُدِّم وضعًا(٣٢).

والكَلامُ- بفتح الكاف- لغةً: كُلُّ ما أفاد؛ من: كتابةٍ(٣٣)، أو إشارةٍ(٣٤)، أو عقد(٣٥)، . . . .

---

(٣٠) قال العلامة أبو النجا - رحمه اللَّه تعالى - في «حاشيته على شرح الشيخ خالد الأزهري للآجرومية» (ص٧): «لما كان الكلام مقصودًا بالذات بالنظر إلى الكلمة لأن التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها وأخرها في قوله: «**وأقسامه...**» إلخ على ما يأتي من أنه تقسيم للكلمة، ولم يبوب له؛ لأنه وأقسامه من المقدمات بخلاف الإعراب وما بعده من الأبواب فإنه مقصود بالذات من الفن، فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين، فبالنظر إلى الكلمة مقصود بالذات وهي تبع فقدم عليها، وبالنظر إلى الإعراب وما بعده من الأبواب مقصود بالتبعية».

(٣١) كابن الحاجب في «الكافية» (ص٣٨١ - مجموع مهمات المتون)، وابن هشام في «الشُّذُور» (ص ٢)، و«القطر» (ص ٣)، وأكثر النحاة على البداءة بالكلام.

(٣٢) قال العلامة أبو النجا (ص٧): «وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرًا لكونها جزأه والجزء مقدم على كله طبعًا، فناسب تقديمه وضعًا».

(٣٣) الإفهام بالنقوش، ويقال له: الخط، حامدي (ص٣٤) بزيادة.

(٣٤) الإفهام باليد ونحوها كالعين والحاجب. حامدي (ص٣٤).

(٣٥) ضَرْبٌ من الحساب يكون بأصابع اليد، يقال له: حساب اليد. =

أو نُصَبٍ[٣٦]، أو لسانِ حالٍ[٣٧].

واصطلاحًا: ما تَرَكَّبَ من كلمتين، وأفاد؛ كـ (زيد قائم)، فإنه تركب من كلمتين؛ الأُولَى: (زيد)، والثانية: (قائم)، وأفاد ثبوت القيام لـ (زيد).

والكُلامُ -بالضم-: الأرض الصعبة.

والكِلامُ- بكسر الكاف-: الجراحات؛ يقال: (فلان به كِلامٌ)، أي: جراحاتٌ[٣٨].

= قال الحامدي قوله: (والعقد) جمع عقدة؛ وهي الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة، اهـ. «حاشيته على الكفراوي»: (ص٨)، وانظر: «البيان والتبيين»: (١/ ٧٦)، و«الحيوان»: (١/ ٣٣)، و«خزانة الأدب»: (٦/ ٥٣٨)، و«التحرير والتنوير»: (٨/ ٣٨)، و«اللسان»: (ردم)، و«دلائل الإعجاز (ص٧)، و«لا جديد في أحكام الصلاة»: (ص ٦٢-٦٣).

(٣٦) النصب كغرف، وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة، أما النصب بضمتين فالأصنامُ. حاشية الخضري (١/ ١٥)، والكتابة والإشارة والعقد والنصب تسمى بالدوال الأربع. وانظر: «تشويق الخلان» (ص ٩). مهم جدًّا.

(٣٧) ما يدل على حال الشيء وكيفيته دون تعبير. المعجم الوجيز (٥٦٦).

(٣٨) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٥/ ١٣١): «الكاف واللام والميم أصلانِ: أحدهما يدلُّ على نطقٍ مُفهِم، والآخَر على جِراح.
فالأوّل الكَلام. تقول: كلّمته أُكلّمه تكليمًا؛ وهو كَليمِي إذا كلّمك أو كلَّمتَه. ثمَّ يتَّسِعون فيسمُّون اللفظةَ الواحدة المُفهِمَةَ كلمة، والقِصَّةَ كلمة، والقصيدةَ بطولها كلمة. ويجمعون الكلمةَ كلماتٍ وكَلِمًا. قال اللَّه تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ

والكَلام عند الفقهاء[٣٩]: كلُّ ما أبطل الصلاة من حرف مُفْهِمٍ، كَ (قِ) من الوِقاية، و(عِ) من الوِعاية، أو حرفين، وإن لم يفهما، كَ (لَمْ)، [و(عَنْ)][٤٠].

وعند المتكلمين: عبارة عن المعنى، القديم، القائم بذاته - تعالى-[٤١].

وعند الأصوليين: هو اللَّفظ، المنزل على محمد ﷺ؛ للإعجاز بأقصر سورة منه، المتعبَّدُ بتلاوته.

ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء ٤٦، المائدة ١٣].
والأصل الآخر الكَلْم، وهو الجُرْح؛ والكِلَام: الجراحات، وجمع الكَلْم كلومٌ أيضاً. ورجل كليمٌ وقومٌ كَلْمَى، أي جرحى، فأمَّا الكُلام، فيقال: هي أرضٌ غليظةٌ. وفي ذلك نَظَر». انتهى كلام ابن فارس، وقال ابن دريد «الجمهرة» (٣/ ١٦٩): والكُلام: الطين اليابس أو الأرض الغليظة، زعموا، ولا أدري ما صحته. وانظر: «التاج» (٣٣/ ٣٦٩ وما فوقها - ك ل م) مهم، و«الكليات» (ص٧٥٦) مهم.

(٣٩) «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (١/ ١٣٥)، و«السراج الوهاج» (٥٥)، و«المجموع» (٤/ ٧٩)، و«المنهج القويم» (٢٤٤) في آخرين من تواليف الشافعية في الفروع.

(٤٠) من: (م)، و(ش).

(٤١) القرآن العظيم كلام اللَّه تعالى حقيقة، المنزل، غير مخلوق، وهو عربي، منه بدأ تنزيلًا وإليه يعود حكمًا، والكلام كلام الباري والصوت صوت القاري وانظر - لزامًا -: «معجم المناهي اللفظية» للعلامة بكر بن عبد اللَّه أبو زيد - رحمه اللَّه تعالى - (٤٣٨ - ٤٤١ ط. الثالثة).

قوله: (هُو اللَّفْظُ) جنسٌ في التعريف، وقد اشتمل التعريفُ على أربعة أمور:

الأول: اللفظ.

والثاني: التركيب.

والثالث: الإفادة.

والرابع: الوضع.

فخرج بـ (**اللَّفْظُ**) خمسة أمور:

الكتابة، والإشارة، والعقد، والنصب، ولسان الحال؛ فإنها ليست كلامًا عند النحاة.

وخرج بـ (**الْمُرَكَّبُ**) شيئان:

المفرد؛ كـ (زيد، وعمر، وبكر، وخالد).

والأعداد المسرودة[٤٢]؛ كـ (واحد. اثنان. ثلاثة) إلخ.

وخرج بـ (**الْمُفِيدُ**) غير المفيد، وهو أربعة أشياء:

---

(٤٢) أي: الخالية عن الإسناد بخلاف الأعداد المركبة؛ مثل: هذا واحد، هذان اثنان فإنه كلام، اهـ. حاشية أبي النجا (ص٩).

١- المركب الإضافي؛ كـ (عبد الله)؛ أي: قبل جعله علمًا، وأمَّا بعد جعله علمًا، فهو مفرد.

٢ - والمركب المزجي؛ كـ (بَعْلَبَكّ)(٤٣).

٣ - والمركب التقييدي(٤٤)؛ كـ (الحيوان الناطق).

٤ - والمركب الإسنادي؛ كقولك: (إن قام زيد)، فإنها لا تُسَمَّى كلامًا؛ لعدم الإفادة.

وخرج **(بِالْوَضْعِ)** **(٣)** - يعني: العربي-: كلام الترك، والتَّكْرُور(٤٥)، وكلام الهنود، مما ليس بعربي، ويدخل: كلام

---

(٤٣) بَعْلَبَكّ بالفتح ثم السكون وفتح اللام والباء الموحدة والكاف مشددة، مدينة قديمة، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخًا من جهة الساحل، اهـ. معجم البلدان: (١/ ٤٥٣ فما فوقها).

(٤٤) المركب التقييدي أو التوصيفي هو ما كانت الكلمة الثانية فيه قيدًا للأُولى. حامدي (٨).

(٤٥) «كانِم» بكسر النون: جنس من السُّودان. وهم بنو عمٍّ (تكْرور). وكل واحدة من هاتين القبيلتين لا تنسب إلى أبٍ ولا أمّ. وإنما «كانِم» اسم بلدة بنواحي غانة، وهي دار ملك السودان الذين بجنوب الغرب، فسُمِّي هذا الجنس باسم هذه البلدة. و«تَكْرُور» اسم للأرض التي هم فيها، وسمي جنسهم باسم أرضهم. والجميع من بني كُوش بن حام بن نوح عليه السلام، اهـ. من «معجم مقيَّدات ابن خلِّكان» للمحقق الممتاز الشيخ عبد السلام محمد هارون _ رحمه اللَّه تعالى- عن «وفيات الأعيان» - نشرة المحقق الكبير الأستاذ الدكتور إحسان عباس، وهي الطبعة العلمية العليا، كما أفاده العلامة=

النائم،[١/ب] والساهي، والمجنون، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده. فهذا التقييد للإدخال والإخراج.

ويصح أن يُفَسَّرَ الوضع بالقصد[٤٦]، فيدخل: كلام الترك، والتَّكْرُور، ونحوه، فإنها تسَمَّى كلامًا؛ لوجود القصد فيها.

ويخرج: كلام الساهي، وكلام النائم، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ومحاكاة بعض الطيور، فإنها لا تسمى كلامًا؛ لأنها ليست مقصودة.

وهذا الخلاف مبنيٌّ على خلاف آخر، وهو أن دِلالة[٤٧] الكلام:

❑ وَضْعِيَّةٌ، بمعنى: أن الواضع وضع: (زيدٌ قائمٌ)؛ ليدل على ثبوت القيام لزيد.

❑ أو عَقْلِيَّةٌ، بمعنى: أن ثبوت القيام فُهِمَ من العقل.

فإن قلنا بالأَوَّل - وهو أن دلالة الكلام وَضْعِيَّةٌ -، فيفسر الوضع، بالوضع العربي.

= عبد السلام هارون-: (٧/ ١٥- بعد الدراسة العلمية الدقيقة التي قام بها المحقق).

(٤٦) **ومعنى القصد**: الإرادة وهي: أن يقصد المتكلم بما يلفظ به إفادةَ السامع أي سامع كان.

(٤٧) بتثليث الدال. «التصريح بمضمون التوضيح» (١/ ٣٢).

وإن قلنا بالثاني- وهو أن دلالة الكلام عَقْلِيَّةٌ -، فيفسر الوضع، بالقصد.

والْحَقُّ، الْأَوَّلُ- وهو أن دلالة الكلام وَضْعِيَّةٌ -، وَأَنَّ المرادَ بالوضع، الوضع العربي.

واللفظ له معنيان: معنًى لغةً، ومعنى اصطلاحًا.

أما معناه لغة: فهو الطَّرْح، والرَّمْي، تقول: لَفَظَتِ الرحَى الدَّقيقَ، ولَفَظَ فلانٌ النَّواةَ، إذا رماها.

واصطلاحًا: هو الصوت، المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف، وآخرها الياء؛ مثاله: (زيدٌ)، فإنَّه لَفْظٌ؛ لأنه صوتٌ، مشتملٌ على بعض الحروف؛ وهي: الزاي، والياء، والدال.

قوله: (**الْمُرَكَّبُ**) مأخوذٌ من التركيب، وهو لغةً: وضعُ شيءٍ على شيءٍ، سواءٌ كان على جهة الثبوت، أم لا. فكل بناءٍ، تركيبٌ، ولا عكس-، وسواءٌ كان بينهما مناسبةٌ، أو لا.- بخلاف التأليف؛ فإنه: وضعُ شيءٍ على شيءٍ، بينهما مناسبة، فبينهما العموم والخصوص المطلق، فكلُّ تأليفٍ، تركيبٌ، ولا عكس.

قوله: (**الْمُفِيدُ**) مأخوذٌ من الفَيْد، وهو: استحداثُ المال، والخير.

واصطلاحًا: ما يكون الشيءُ به، أَحْسَنَ حالًا منه بغيره.

قوله: (**بِالْوَضْعِ**) **معناه لغة**: الوِلادة، تقول: وضعت المرأة، إذا ولدَتْ.

ويطلق على الإسقاط، تقول: وضعتُ الدَّيْنَ عن فلانٍ؛ أي: أسقطتُه عنه[(٤٨)].

ويطلق على الحطِّ، ومنه: وضعتُ الدَّيْنَ عن فلانٍ، بمعنى: حططته عنه.

واصطلاحًا: جَعْلُ اللفظ دليلًا على المعنى؛ كوَضع (زيد) على الذات المشخَّصة مثلًا[(٤٩)].

---

(٤٨) قال ابن هشام -رحمه اللَّه تعالى - «المغني»: (١/ ٥٠٨ ط. الخطيب، و١/ ٩٨ ط. محيي الدين، ١/ ٧١ مع حاشية الأمير): (وإذا وقعت [يعني: (أَيْ)] بعد «تقول»، وقبل فعل مُسْنَدٍ للضمير حُكِيَ الضمير، نحو: «تقول: استكتمتُه الحديث، أي: سألتُه كتمانه» يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ (إذا) مكان (أَيْ) فتحتَ التاء، فقلت: «إذا سألتَه» لأنَّ (إذا) ظرفٌ لـ (تقول)، وقد نظم ذلك بعضهم، فقال:

إِذَا كَنَيْتَ بـ(أَيْ) فِعْلًا تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ

وَإِنْ تَكُنْ بـ(إِذَا) يَوْمًا تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ

اهـ. فهذه فائدة نفيسة فعض عليها.

وانظر: «حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الشيخ خالد لأزهريته، وتقريرات الإنبابي عليها» (ص ١٠- ط. مصطفى البابي الحلبي). مهم جدًّا.

(٤٩) دخل في حد الكلام: المعلوم بالضرورة؛ كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا، =

وإنَّما اختار اللفظَ على القول، مع أنَّ القولَ، جِنْسٌ قريبٌ؛ لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد؛ كما تقول: قال الشافعي كذا، بمعنى: اعتقده ورآه حقًّا(٥٠).

قوله: (**وَأقْسَامُهُ...**) **إلخ**؛ أي: أقسام الكلام.

[والواو للاستئناف البياني؛ وهو: [٢/أ] الواقع في جواب سؤال مقدَّر؛ [كقولك: (زيدٌ جاء)، في جواب (مَنْ جاء؟)](٥١) كأنَّ سائلًا سأله، وقال له: ما أجزاء الكلام التي يتألف منها؟ فقال: (**وَأقْسَامُهُ**)؛ أي: أقسام أجزائه، بخلاف الاستئناف النَّحْوِيِّ؛ وهو: ما ليس واقعًا في جواب سؤال مقدَّرٍ؛ كقولك: زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو جالسٌ.

وهو(٥٢) مبتدأٌ، خبره (**ثَلَاثَةٌ**(٥٣))].

= والنار حارة.

(٥٠) انظر: «شرح قطر الندى» (ص٣٢- ط. الطلائع).

(٥١) من (م)، و(ش)، وسقط من: (ط)، وانظر: «تشويق الخلان» (ص ١٣).

(٥٢) أي قول ابن آجروم: «**وَأقْسَامُهُ**».

(٥٣) لا رابع لها بالإجماع، ولا التفات لمن زاد رابعًا وسماه خالفة، وهو أبوجعفر ابن صابر، وعنى بذلك اسم الفعل، نحو صه فإنه خلف عن اسكت، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتد به. وانظر: «حاشية أبي النجا» (١١)، و«شرح الأزهرية» (١٦، و١٧)، و«الكواكب الدرية على متممة الآجرومية» (٧)، و«تشويق الخلان» (١٣، و١٤).

وقوله: (**اسْمٌ**)؛ بدلٌ من (**ثَلَاثَةٌ**)؛ بدل مفصل من مجمل وذلك لأنَّ (**ثَلَاثَةٌ**) مبهمٌ، ففصل بقوله: (**اسْمٌ**) وهو:

بدل بعض من كل، وذلك لأَنَّ الاسمَ بعضُ الثلاثة.

ويصح أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف؛ تقديره: أحدها (**اسْمٌ**).

ويصح أن يكون مفعولًا لفعل محذوف؛ تقديره: أعني اسمًا؛ لكن على لغة ربيعة؛ لأنهم يرسِمون المنصوب [بصورة](٥٤) المرفوع والمجرور.

و(**الِاسْمُ**) يتعلق به مباحث خمسة:

[**الأول**: البحث](٥٥) في معناه لغةً واصطلاحًا.

الثاني: في حكمه.

الثالث: في اشتقاقه.

الرابع: في أقسامه.

---

(٥٤) في: (ط): «بصورتي»، وانظر: تعليق العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله تعالى - على «الرسالة» للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - (ص ٥٩) مهم جدًّا.

(٥٥) في (ط): «المبحث الأول».

الخامس: في علاماته.

أما معناه لغةً؛ فهو: ما دل على مسمى؛ كـ (زيد) فإنه دل على مسمى؛ وهي الذات المشخصة المعينة المشاهدة في الخارج.

وأما معناه في الاصطلاح؛ فهو: كلمةٌ دلت على معنًى في نفسها، ولم تقترن بزمان وضعًا[٥٦].

وذلك كـ (زيد)؛ فإنها كلمة دلت على معنًى؛ وهو الذات المشخصة، ولم تقترن بزمن؛ أي: من غير دلالة على زمن.

وأما حكمه؛ فهو الإعراب، وما جاء منه مبنيًّا فهو على خلاف الأصل.

واشتقاقه؛ من السمو- وهو: العلو- عند البصريين.

وعند الكوفيين من السمة - وهي: العلامة -؛ لأن الاسم علامةٌ.

وأقسامه ثلاثة: مظهر؛ كـ (زيد)، ومضمر؛ كـ (أنا وأنت)، ومبهم؛ كـ (هذا وهذه).

---

(٥٦) يعني أن الاسم لم يقترن وضعًا بأحد الأزمنة على التعيين. انظر: «تشويق الخلان» (ص١٦).

وعلاماته[٥٧]: الخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام[٥٨]، والإسناد إليه[٥٩]، وحروف الخفض.

والفعل يتعلق به أيضًا مباحث خمسة:

الأول: في معناه لغةً واصطلاحًا.

والثاني: في حكمه.

والثالث: في اشتقاقه.

والرابع: في أقسامه.

والخامس: في علاماته.

أما معناه لغة؛ فهو: الحدث؛ كـ (الضرب والقتل).

واصطلاحًا: كلمة دلت على معنًى في (٤) نفسها، واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا[٦٠]، وذلك كـ:

---

(٥٧) أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة.

(٥٨) انظر للكلام عليها: «الكواكب الدرية» (١٠).

(٥٩) انظر للكلام على هذه العلامة: «الكواكب الدرية» (٨، و٩).

(٦٠) أي: إن الفعل اقترن بأحد الأزمنة على التعيين. سفاطوني على دحلان: (١٦).

(قام)؛ فإنه كلمة دلت على معنًى في نفسها؛ وهو القيام، واقترنت بأحد الأزمنة [الثلاثة][٦١]؛ وهو الزمن الماضي الذي وقع فيه.

و(يضرب)؛ فإنه كلمة دلت على معنًى في نفسها؛ وهو الضرب، واقترنت بزمن؛ وهو وقوعه - أي: الحدث - في المستقبل أو الحال.

و(اضرب)؛ فإنه كلمة دلت على معنًى في نفسها؛ وهو الضرب، واقترنت بزمن؛ وهو وقوعه في [المستقبل][٦٢].

[٢/ب] **وحكمه**: البناء، وما جاء منه معربًا، فهو على خلاف الأصل.

واشتقاقه من المصدر؛ كالقتل، والضرب، والأكل، وهذا مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين - وهو مرجوح - فالمصدر مشتق من الفعل.

وأقسامه ثلاثة: ماض؛ كـ (ضَرَبَ)، ومضارع؛ كـ (يضرب)؛ وأمر؛ كـ (اضرب).

---

(٦١) من (م).

(٦٢) في (م)، و(ش): «الحال»، والمثبت من: (ط)، وهو الصواب.

وعلاماته[٦٣]: قد، والسين، وسوف، ونحوها.

قوله: (وَحَرْفٌ) عطفٌ على (اسْمٌ)؛ لأن القاعدة: أن المعاطيف إذا تكررت، وكان العطفُ بالواو، تكون معطوفةً على الأول، بخلاف ما إذا كان العطفُ ببقية حروف العطف، فيعطف كلُّ واحدٍ على ما قبله.

واعلم أنه يتعلق به خمسة مباحث:

المبحث الأول: في معناه لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: في حكمه.

المبحث الثالث: في اشتقاقه.

المبحث الرابع: في أقسامه.

المبحث الخامس: في علاماته.

فمعناه لغة: الطَّرَف بفتح الراء، احترازًا من الطَّرْف بسكون

(٦٣) قال الأهدل في «الكواكب الدرية»: «ليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جريًا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان: ماض ومضارع وأن الأمر داخل في المضارع لأنه مقتطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه».

الراء، وهو [من طرف][٦٤] رِمْش العين؛ كما في قول الشاعر:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا[٦٥]

إلخ.

وأما معناه اصطلاحًا فهو: كلمة دلت على معنًى في غيرها - وهو الابتداء مثلًا -، ولم تقترن بزمن كَ (مِنْ) بكسر الميم؛ فإنها كلمة دلت على معنًى في غيرها - وهو الابتداء -، وهذا لا يُفهم منها إلَّا

---

(٦٤) من (م).

(٦٥) هذا صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، وبعضهم يقول: القائل غير معروف. وعجز البيت:

.... إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

وبعده:

فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

وهذان البيتان من بحر الطويل، وهما من قصيدة عدد أبياتها تسعةَ عشرَ بيتًا، وهما في ديوانه (٢٠٤)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب: (ص ٥٣)، اهـ. من المعجم المفصل (٧/ ٤٣٥)، ومنتهى الأرب: (ص ٥٣).

المفردات: الطرْف، بسكون الراء، هو البصر، وبفتحها طرف الشيء. فأيقنت: علمت. مرحبًا: كلمة تقال للقادم تأنيسًا، ومعناها: صادفت رحبًا لا ضيقًا. أهلًا وسهلًا: صادفت أهلًا، ونزلت مكانًا سهلًا. المتيم: من تيمه الحب، أي أذله واستعبده.

الشرح: لما رأتني حبيبتي أشارت إلي بطرف عينها إشارة شخص حزين يكاد يقتله الغم والهم، ولم تستطع أن تتكلم خوفًا من أهلها. وقد علمت من إشارتها أنها ترحب بقدومي.

بانضمامها إلى غيرها، بخلاف الاسم فإنه يدل على معناه بنفسه.

وحكمه: البناءُ عملًا بقول «الخُلاصة»(٦٦):

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا
[وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا(٦٧)](٦٨)

واشتقاقه: من التحرف - وهو التطرف -؛ لوقوعه طَرَفًا.

وأقسامه ثلاثة:

❑ قسم مشترَك بين الأسماء والأفعال؛ كـ(هل، وبل):

فأما (هل): فإنها تدخل على الأسماء؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾(٦٩)، فإنَّ ﴿هَلْ﴾: حرف استفهام، و﴿أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾: مبتدأ وخبر.

وتدخل على الجملة الفعلية؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾(٧٠).

---

(٦٦) يعني ألفية ابن مالك، ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سميت خلاصة بعد نظمها؛ لكونه ذَكَرَ أنها جمعت الخلاصة من «الكافية»، اهـ. مَكُّودي على الألفية (٢٤٨)، وطالع ثَمَّة - إنْ شئتَ - طُرْفَةً.

(٦٧) سقط العجز من المطبوع، وهو في (م).

(٦٨) ألفية ابن مالك: باب المعرب والمبني، البيت رَقْم (٢١).

(٦٩) الأنبياء: (٨٠).

(٧٠) المائدة: (١١٢).

وأمَّا (بَلْ): فإنها تدخل على الجملة الاسمية؛ كقولك: ما قام زيدٌ بل عمرٌو قائمٌ.

وتدخل على الجملة الفعلية؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾(٧١).

❑ وقسم يختص بالأسماء؛ كحروف الجر.

❑ وقسم يختص بالأفعال؛ كـ: (لَمْ، ولَمَّا).

وأما علامته: فعدمية؛ وهي عدم قَبُوله شيئًا من علامات الاسم والفعل.

وإنما أخَّره المصنِّفُ؛ لدُنُوِّ مرتبته عن الاسم والفعل؛ لِأَنَّ عَلَامَاتِه عدمية، وعلامات الاسم والفعل وجودية، [والموجود أشرف من المعدوم](٧٢)؛ فأُعطي الشريف للشريف والخسيس للخسيس.

قوله: **(جَاءَ لِمَعْنًى)**؛ أي: وضع ليدل على المعنى؛ كَـ (مِنْ) مثلًا فإنها تدل على معنًى، وهو الابتداء.

واحترز بقوله: **(جَاءَ لِمَعْنًى)** عن الحروف التي لا معنى [٣/ أ]

---

(٧١) المؤمنون: (٧٠).

(٧٢) في (ط): «والوجود أشرف من العدم».

لها؛ كحروف التهجي إذا كانت أجزاء للكلمة؛ كزاي زيد ويائه وداله، فإنها لا معنى لها.

قوله: **(فَالِاسْمُ)** الفاء فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدَّر تقديره: إذا أردتَ معرفة كل من الاسم والفعل والحرف **(فَالِاسْمُ)**.

وتقديره (إِذَا) أَوْلى مِنْ تقديره (إِنْ)؛ لأن (إِذَا) للتحقيق والوقوع، و(إِنْ) للشك وهو الموهوم؛ فلذا عَبَّرَ [بجانب][٧٣] الحسنة بـ (إِذَا) في قوله - تعالى-: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾[٧٤] فإنَّ الحسنةَ محققةٌ وواقعةٌ، والسيئة لَمَّا كانت موهومةً عَبَّرَ في جانبها بـ (إِنْ)؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ﴾[٧٥].

و(أل) في الاسم للعهد الذِّكري؛ لأنه تقدَّم له ذِكْرٌ في قول المصنِّف: **(وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ...)** إلخ.

والقاعدة: أن النكرةَ إذا أعيدت معرفة تكون عَيْنَ الأُولى؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٧٦]، فإن الرسول الثاني هو الأَوَّل.

---

(٧٣) في (ط): «في جانب».
(٧٤) الأعراف: (١٣١).
(٧٥) الأعراف: (١٣١).
(٧٦) المزمل: (١٥، ١٦).

وكذا المعرفة إذا أعيدت معرفة تكون عينَ الأُولى؛ كما تقول: (جاءني الرجلُ فأكرمتُ الرجلَ)، فإن الرجل الثاني هو عين الأول.

بخلاف النكرة إذا أعيدت نكرة، والمعرفة إذا أعيدت نكرة، فإنها تكون غير الأُولى، ومثاله [كقولك](٧٧): (جاءني رجلٌ فأكرمت رجلًا)، فالرجل الثاني غير الأوَّل.

ومثال إعادة المعرفة نكرة؛ قولك: (جاءني الرجلُ فأكرمت رجلًا)؛ يعني: رجلًا آخر.

وأورد على إعادة النكرة نكرة، قوله - تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾(٧٨)، فإنها نكرةٌ أعيدت (٥) نكرة، فيقتضي أن الإله الثاني غيرُ الأول فيلزم تعدد الإله.

ويجاب بأن القاعدة أغلبية.

ويرد على إعادة النكرة معرفة، قوله - تعالى-: ﴿صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾(٧٩) فمقتضى القاعدة أن الثاني عينُ الأول، مع أنه غيرُه؛ لأن الأول صلحٌ بين الزوجين، والثاني أعم.

ويجاب بالجواب الأول من أن القاعدة أغلبية.

---

(٧٧) في (ط): «قولك».

(٧٨) الزخرف: (٨٤).

(٧٩) النساء: (١٢٨).

قوله: (**يُعْرَفُ**)؛ أي: يتميز عن قسيميه الفعل والحرف.

قوله: (**بِالْخَفْضِ**) جار ومجرور متعلِّق بـ (**يُعْرَفُ**).

والخفض له معنيان: معنًى في اللُّغة، ومعنًى في الاصطلاح.

أما معناه لغةً [فهو](٨٠): التذلل والخضوع؛ يقال: فلان انخفض لفلان؛ أي: تواضع وتذلل.

ويطلق على الانحناء والميلان.

واصطلاحًا: عبارةٌ عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض، سواءٌ كان العاملُ حرفًا أو اسمًا؛ كعمل المضاف في المضاف إليه الجرَّ.

وإنما اقتصر على الكسرة؛ لأنها الأصل، وإلَّا فالخفض: عبارة عن الكسرة، وما ناب عنها، كالفتحة في الاسم الذي لا ينصرف، والياءِ في التثنية [٣/ب] والجمع.

وزاد بعضهم:

الجر بالتبعية؛ كقولك: (مررتُ بزيدٍ الفاضلِ)، فـ (الفاضل): مجرور بالتبعية للمجرورِ - وهو (زيد) -.

---

(٨٠) ليست في: (م).

وقد اجتمعت الثلاثةُ في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[٨١].

فـ﴿اسمِ﴾: مجرورٌ بالباءِ، ولفظ الجلالة: مجرور بالإضافة - وهو الاسم -.

و﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾: مجروران بالتبعية على القول بها، وهو مرجوح.

وزاد بعضهم: الجرَّ بالمجاورة؛ كما في قولهم: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ»، [بجر (خَرِبٍ)][٨٢] بكسرة ظاهرة، وهو في موضع رفع صفةٌ لـ(جُحْر)، وهو مذهبٌ مرجوحٌ أيضًا.

وزاد بعضهم: الجرَّ بالتوهم؛ كما في قولك: لست قائمًا ولا قاعدٍ، وهو في موضع نصب؛ لأنه معطوفٌ على خبر (ليس).

والجر عبارةُ البصريين، والخفض عبارةُ الكوفيين.

قوله: **(وَالتَّنْوِينِ)**؛ وهو لغةً: التصويت، مأخوذٌ من نَوَّنَ الطائرُ؛ إذا صَوَّتَ.

---

(٨١) الآية الأولى من كل سورة - ما عدا سورة التوبة -، وبعض الآية (٣٠) من سورة النمل.

(٨٢) زيادة من: (ط).

واصطلاحاً: نُونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تَتْبَعُ آخِرَ الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا لغير توكيد.

فقوله: (نُونٌ) جنسٌ؛ فيشمل سائر أقسام التنوين.

وقوله: (ساكنةٌ) يخرج به نون ضَيْفَنٍ:

الأولى: [اسم][٨٣] للطفيلي؛ وهو الذي يتبع الضِّيفَان من غير دعوة.

وأما النون [الساكنة][٨٤]: فهي تنوين.

وقد ألغز بعضُهم في هذا الاسم لغزًا فقال: ما اسم إذا لحقته النون، لحقه الْهُون[٨٥]، وسقط من العيون؟!

وخرج بِـ(الزائدة) الأصليةُ؛ كنون غضنفر، اسم للسبع.

وبقوله: (تلحق الْآخِرَ لفظًا)؛ النون في منكر ونكير؛ فإن النون من (منكر) في وسطه، [والنون الثانية في (نكير) في الأول][٨٦].

(٨٣) زيادة من: (ط)، و(ش).
(٨٤) في (ط): الثانية، والمثبت من: (ش)، و(م).
(٨٥) (هانَ): يَهُونُ (هُونًا، بالضَّمِّ وهَوانًا ومَهانَةً: ذَلَّ)، اهـ. التاج: (٣٦/ ٢٩٠)، (هـ و ن).
(٨٦) هكذا في (ش)، و(م)، وفي (ط): «والنون من نكير في أوَّله».

وخرج بقوله: ([وتفارقه][٨٧] خطًّا)، [النون][٨٨] اللاحقة للقوافي المطلقة؛ كما في قول الشاعر[٨٩]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ - عاذِلَ - والعِتَابَنْ
وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ -: لَقَدْ أَصَابَنْ[٩٠]

---

(٨٧) من (م)، و(ش).

(٨٨) من: (ش)، و(ط).

(٨٩) جرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل، اهـ. منحة الجليل (١/ ٢١).

(٩٠) هذا بيت من الوافر، قاله جرير في مطلع قصيدة عدتها تسعة ومائة بيت، يهجو الراعي النميري والفرزدق، اهـ. من شرح الكافية الشافية لابن مالك: (٣/ فصل في التنوين).

اللُّغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي بتة، يقولون: قلَّ أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلًا، «اللوم» العذل والتعنيف، «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و«العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف فإني لن أستمع لما تطلبين: من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذر منها، وخير لكِ أن تعترفي بصواب ما أفعل.

والشاهد فيه: قوله: «والعتابن، وأصابن» حيث دخلهما - في الإنشاد - تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق؛ إذ الأصل: (العتابا، وأصابا)، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة، اهـ. منحة الجليل (١/ ٢١) بتصرف، وانظر: عدة السالك (١/ ١٧) فإنه مهم جدًّا.

[والأصل: العتابا وأصابا][٩١].

وأما اللَّاحقة للمقيَّدة[٩٢] فكقوله[٩٣]:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وإِنِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنِنْ[٩٤]

---

(٩١) زيادة من: (ش).

(٩٢) وهي: التي رويها ساكن غير مد، والروي: الحرف الذي تنسب إليه القصيدة.

(٩٣) ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج، وينشدون قبله:

قَالَتْ سُلَيْمَى: لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنّ بِغَسْلِ جِلْدِي، وَيُنَسِّينِي الْحَزَنْ

يُنظر في: «المقرّب» (١/ ٢٧٧)، و«شرح الكافية الشّافية»، (٣/ ١٦١٠)، و«ابن الناظم» (٧٠٧)، و«رصف المباني» (١٨٩)، و«المغني» (٨٥٢)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٤٣٦)، و«التصريح» (١/ ١٩٥)، و«الهمع» (٤/ ٣٣٦)، و«الأشموني» (٤/ ٢٦)، و«الخزانة» (٩/ ١٤)، وملحقات ديوان رؤبة (١٨٦).

(٩٤) **لغة البيتين**: «سليمى» تصغير سلمى، وهو اسم امرأة. «بعلًا» زوجًا. «معدِمًا» اسم الفاعل من مصدر «أعدم الرجل» إذا كان فقيرًا لا مال له، ومعنى هذا البيت قريب من قولهم في مثل «زوج من عود، خير من قعود».

الشاهد فيه: قوله: «وإن» في الموضعين جميعًا، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة، زيادة على الوزن، و(إنْ) حرفٌ بغير خلاف، ولحوق هذا التنوين الحرف في هذا البيت دليلٌ على أنَّ هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم، وانظر كلامًا نفيسًا للعلامة ابن هشام في أوضحه (١/ ١٩).

وخرج بقوله: (لغير توكيد) النون التي للتوكيد؛ أي: توكيد الفعل.

وأقسامه - [أي: التنوين](٩٥)- أربعة:

تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة دالًّا على تمكنها في باب الاسمية، بحيث إنها لم تشبه الحرف فتبنى، ولا الفعل فتمنع من الصرف، ولا فرق في الأسماء بين المعارف؛ كزيد، وعمرو، وبكر؛ و[النكرة](٩٦)؛ كرجل، وفرس.

والقسم الثاني: تنوين التنكير؛ وهو: اللاحق للأسماء المبنيِّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، فما نُوِّنَ منها كان نكرة، وما لم ينوَّن كان معرفة؛ كسيبويهِ(٩٧) من غير تنوين إذا أردت [٤/أ] به سيبويهِ النَّحْوِيَّ، فإنك تمنعه من التنوين، بخلاف ما إذا أردت به غير معيَّن، فإنك تنونه.

---

(٩٥) زيادة من: (ط)، و(ش).

(٩٦) في (ط): «النكرات»، والمثبت من: (م)، و(ش).

(٩٧) هو إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، الفارسيُّ، ثم البصري. قال إبراهيم الحربي: سمي سيبويه؛ لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن. وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر وألف فيها كتابه الكبير الذي لا يدرك شأوه فيه، توفي سنة ١٨٠، اهـ. السير: (٨/ ٣٥١).

وكذلك (صه) إذا أردت به سكوتًا معينًا [فإنك][٩٨] تمنعه من التنوين، بخلاف ما إذا أردت [به][٩٩] السكوت عن أي كلام فإنك تنونه.

وكذا (إيه) إذا أردت به الزيادة من أي كلام، فإنك تنونه، بخلاف ما إذا أردت [به][١٠٠] الزيادة من كلام معيَّن، فإنك تمنعه من التنوين.

والثالث: تنوين العوض؛ وهو اللاحق ليومئذ وحينئذ؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾[١٠١] تقدير الكلام - والله أعلم -: (وأنتم حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ تنظرون)، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول، وعوِّض عنها التنوين؛ وقيل: ﴿حِينَئِذٍ﴾.

وهو في هذه الآية عوضٌ عن جملة، وقد يكون عوضًا عن جمل؛ كقوله - تعالى-: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾[١٠٢] تقدير الكلام - والله أعلم -: يوم إذ زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت

---

(٩٨) ليست في: (ط).

(٩٩) ليست في: (ط).

(١٠٠) ليست في: (ط).

(١٠١) الواقعة: (٨٤).

(١٠٢) الزلزلة: (٤).

الأرض أثقالها (٦) وقال الإنسان ما لها، فحذفت هذه الجمل الثلاث وعوض عنها التنوين.

والرابع: تنوين المقابلة؛ وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم؛ كـ (مسلمات) وإنما لحقه التنوين؛ ليلتحق الفرع -وهو جمع المؤنث السالم- بالأصل -وهو جمع المذكر السالم-.

قوله: **(وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ)** كان عليه أن يقول: ودخول (أل)؛ للقاعدة [المقررة](١٠٣)، وهو: أَنَّ ما كان على [حرفين يعبر عنه بمسماه](١٠٤)، وما كان على حرف واحد -كالباء واللَّام- يُعَبَّرُ عنه باسمه(١٠٥).

ولا فرق في الألف واللَّام بين:

الْمُعَرِّفة؛ كالرجل.

والزائدة؛ كالحارث؛ فإنه في الأصل وصفٌ لمن يشق الأرض

(١٠٣) من (ش)، و(م).

(١٠٤) في (ط): «حروف يُعَبَّرُ عنه بمسماها»، والمثبت من (م).

(١٠٥) وأجيب عنه بأنه يمكن أنه عبر بذلك؛ مراعاة للأقرب للمبتدىء، أو على القول بأن حرف التعريف هو اللام فقط، وأتى بالهمزة لأجل النطق باللام. «بعض فوائد جنية، وتنبيهات مرضية» للعجيمي عبد اللَّه بن عثمان المكي، (ص٦، المطبوع بهامش الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الآجرومية- ط. مصطفى البابي الحلبي).

بالحراثة، ثم نقل وجعل علمًا وزيدت فيه الألف واللام؛ تفاؤلًا بأنه يعيش.

والموصولة؛ كالضارب.

بخلاف الاستفهامية؛ فإنها مختصة بالفعل؛ كقولك: أل ضربت؛ بمعنى: هل ضربت.

ومثل (أل) ما قام مقامها؛ كما في قوله ﷺ: **«لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»** (١٠٦).

قوله: (**وَحُرُوفِ الْخَفْضِ**) وإنما عَطَفَ العلاماتِ بالواو؛ للإشارة إلى أَنَّ بعضها قد يجامع بعضًا؛ كالتنوين فإنه يجامع الخفض، وقد لا [يجامع](١٠٧)؛ كالإضافة فإنها لا تجامع التنوين؛ كما في قول الشاعر:

كَـأَنِّـي تَـنْـوِيـنٌ وَأَنْـتَ إِضَـافَـةٌ

فَإِذَا مَا تَرَانِي لَا تَحُلُّ مَكَانِيَا(١٠٨)

---

(١٠٦) شاذ بهذا اللفظ: رواه أحمد (٥/ ٤٣٤)، والمحفوظ: «ليس من البر الصيام في السفر». وانظر: «التلخيص الحبير» (١٤٥٢ والتي بعدها)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٣/ ٢٥٦).

(١٠٧) في (ط): «يجامعه»، والمثبت من (م)، و(ش).

(١٠٨) البيت فيما يلي - دون نسبة-: «الفواكه الجنية» (ص٧٧)، و«الكواكب الدرية» (٢/ ٦٣)، و«فتح رب البرية» للبيجوري (ص٥٢). =

قوله: (وَهِيَ: مِنْ...) إلخ أي: وما عطف عليها؛ لِأَنَّ المصنِّف راعى العطف قبل الإخبار فاندفع ما يقال:[٤/ب] إِنَّ المُصَنِّفَ أخبر بالمفرد عن ضمير الجمع، والمراد بالحروف المخبر بها، لفظها لا معناها؛ لأن الحرفَ لا يخبر به ولا عنه.

ولها معان منها:

الابتداء زمانًا ومكانًا:

فالابتداء زمانًا؛ كقولك: سِرْتُ من يوم الخميس إلى يوم الجمعة؛ [أي: ابتداء المسير من يوم الخميس إلى يوم الجمعة](١٠٩).

والابتداء المكاني؛ كقولك: سِرْتُ منَ البصرة(١١٠) إلى الكوفة.

ومن معانيها: التبعيض؛ كقولك: أخذت من الدراهم؛ أي: بعض الدراهم.

= وثَمَّ لطيفةٌ تذكر هاهنا؛ فالشيء بالشيء يذكر: يروى أن نَحْوِيَّيْنِ تهاجرا ووقع بينهما تنافر، فكتب أحدُهما إلى الآخر يريد أن يقول له: لا أريد أن أجتمع وإياكَ في مكان واحد أبدًا، فمثلي ومثلك كمثل التنوين والإضافة لا يجتمعان في كلمة واحدة أبدًا فالمضاف لا ينوَّن، فذكره.

(١٠٩) من: (ط)، وسقط من: (م)، و(ش).

(١١٠) البصرة: مثلث الباء، والفتح أفصح، اسم بلدة كالكوفة. حامدي (١٤)، وانظر: «شرح الأزهرية في علم العربية» (٣٦) مهم جدًّا.

ومن معانيها: البدل؛ كقوله - تعالى-: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِۚ﴾(١١١) أي: بدل الآخرة.

ومن معانيها: بيان الجنس؛ كقوله - تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾(١١٢).

وقوله: (مِنْ) - بكسر الميم - احترازًا مِنْ (مَنْ) -بفتح الميم-؛ فإنها تكون شرطية؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(١١٣).

وتكون استفهاميةً وموصولةً.

قوله: (وَإِلَى) وهي لانتهاء الغاية زمانًا ومكانًا:

فمثال انتهاء الغاية في الزمان؛ كقولك: سِرْتُ إلى يوم الخميس.

ومثال انتهاء الغاية في المكان؛ كقولك: سِرْتُ إلى الكوفة.

قوله: (وَعَنْ) ومن معانيها: المجاوزة؛ وهي في **اللغة:** البعد؛ يقال: فلان تجاوز فلانًا؛ بمعنى: بَعُدَ عنه.

---

(١١١) التوبة: (٣٨).

(١١٢) الحج: (٣٠).

(١١٣) النساء: (١٢٣).

واصطلاحًا: بُعْدُ شيء عن المجرور بـ «عن» [بواسطة مصدر الفعل؛ كما في قولك: رميتُ السهمَ عن القوسِ(١١٤).

فقولنا: (بُعْدُ شيءٍ عن المجرور بـ «عَنْ»)](١١٥) وهو القوس. و(مصدر الفعل) وهو الرمي.

وتكون بمعنى (بَعْدَ)؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾(١١٦)؛ أي: بَعْدَ طبق.

قوله: **(وَعَلَى)** ومن معانيها: الاستعلاء؛ **وهو لغة:** العلو والارتفاع.

واصطلاحًا: تفوُّقُ شيءٍ على المجرور بها؛ كما في قولك: صَعِدْتُ على السَّطْح، وتكون اسمًا؛ كما في قولك: نزلت مِن على السَّطْح، وإعرابه: (نزلت): فعل وفاعل، و(مِن): حرف جر، و(على): مجرور بِمِن، و[علامةُ](١١٧) جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألفِ، مَنَعَ من ظهورها التعذرُ، و(على): مضاف، و(السَّطْحِ): مضافٌ إليه، وهو مجرورٌ وعلامةُ جره كسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِهِ،

---

(١١٤) قال القرطبي (١٣/ ٢٣): «﴿بِٱلْغَمَٰمِ﴾ أي: عن الغمام. والباء وعَنْ يتعاقبان؛ كما تقول: رميتُ بالقوس وعَنِ القوس».

(١١٥) سقط ما بين المعكّفين من (م)، والمثبت من (ط).

(١١٦) الانشقاق: (١٩).

(١١٧) من (ط).

[وتكون فعلًا كما في قوله: (عَلَا زيدٌ)، فـ (عَلَا): فعل ماض، و(زيد) فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره][١١٨]، فيأتي فيها أقسامُ الكلمةِ الثلاثةُ.

قوله: (وَفِي) ومن معانيها: الظرفية؛ **وهي لغةً**: الوعاء.

واصطلاحًا: ما ذكره في «الخلاصة» بقوله:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا[١١٩]

في نحو قولك: (صمتُ يومًا) فإنه ظرفٌ مُضَمَّنٌ معنى (في)؛ أي: صمت في يوم كذا.

والظرفية إمَّا حقيقيةٌ أو مجازيةٌ:

فالحقيقية: أن يكون للظرف احتواءٌ وللمظروف تحيزٌ؛ كقولك: (الماء في الكوزِ).

فإن انتفى الشرطان أو أحدُهما فهي مجازية:

فمثالُ انتفاء الشرطين: (الخير في العلم)؛ فهي ظرفيةٌ مجازيةٌ.

ومثالُ انتفاء أحدهما؛ وهو ما إذا كان للظرف احتواءٌ وليس

---

(١١٨) ما بين المعكوفين من (ش)، وسقط من: (م)، و(ط).

(١١٩) الألفية: باب المفعول فيه (وهو المسمى ظرفًا)، البيت رَقْم (٣٠٣).

للمظروف تحيزٌ؛ [قولك][١٢٠]: «العلم في [الصدر][١٢١]».

ومثالُ ما إذا كان للمظروف تحيزٌ وليس للظرف احتواءٌ؛ [قولُك][١٢٢]: [٥/أ] «زيدٌ في الْبَرِّيَّةِ».

وتأتي للسببية؛ كقوله ﷺ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ** - أي: بسبب هرة- [حبستها][١٢٣] **لا هي أطعمتها ولا (٧) هي تركتها تأكل من خَشَاشِ**[١٢٤] **الأرض** - أي: هوامها-»[١٢٥].

قوله: (**وَرُبَّ**)[١٢٦] معطوفٌ على (مِنْ) مبنيٌّ على الفتح في محل رفع.

وإذا [ضممت][١٢٧] الراء فلك في الباء: التشديدُ، والتخفيفُ، والإسكانُ[١٢٨].

(١٢٠) في (م)، و(ش): «كقولك».
(١٢١) في (ط): «الصدور».
(١٢٢) في (م): «كقولك».
(١٢٣) من (ط).
(١٢٤) واحده خَشَاشَةٌ.
(١٢٥) متفق عليه: البخاري (٦/ ٤٠٩ - فتح)، مسلم (٢٢٤٢).
(١٢٦) راجع: «تشويق الخلان» (ص ٢٦- ٢٨) مهم جدًّا.
(١٢٧) في (ط): «ضمت».
(١٢٨) تقول - بالترتيب -: رُبَّ، رُبَ، رُبْ.

وإذا زدتَ التاءَ، فلك - مع فتح التاء -: تشديدُ الباء، وتخفيفُها[١٢٩].

وإذا كسرت التاء فلك في الباء: التشديدُ، والتخفيفُ،[١٣٠] أيضًا، ففيها لغات.

ومن معانيها: التقليل؛ كقولك: (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه)، فَ(رُبَّ): حرفُ تقليلٍ وجرٍّ شبيهٌ بالزائد. و(رجلٍ): مبتدأٌ مرفوعٌ، و[علامة][١٣١] رفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. و(كريمٍ): صفة [له][١٣٢] باعتبار اللَّفظ، وعلامةُ جره كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، وهو مرفوع المحل. و(لقيتُه): لقي فعل ماض، والتاء: فاعل مبنيٌّ على الضم في محل رفع، والهاء: مفعول به مبنيٌّ على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ.

واعلم أن (رُبَّ) لا تجر إِلَّا بشروط خمسة:

الأول: أن تكونَ مُصَدَّرَةً في أول الكلام.

---

(١٢٩) تقول: رُبَّتَ، رُبَتَ.

(١٣٠) تقول: رُبَّتِ، رُبَتِ.

(١٣١) من (ش).

(١٣٢) ليست في (ط).

الثاني: أن يكونَ مَجْرُورُهَا نكرةً.

الثالث: أن تكونَ النكرةُ موصوفةً بجملةٍ.

الرابع: أن يكونَ عاملُهَا مُؤَخَّرًا.

الخامس: أن يكونَ فعلًا ماضيًا.

وقد اجتمعت هذه الشروطُ في المثالِ السابقِ.

قوله: (**وَالْبَاءُ**) ومن معانيها: التعديةُ؛ وهي إِمَّا عامَّةٌ وإمَّا خاصَّةٌ[١٣٣]:

فالخاصَّةُ هي: التي تُصَيِّرُ الفاعلَ مفعولًا؛ كقولك: (مررتُ بزيدٍ).

والعامَّةُ هي: [إيصال][١٣٤] معنى العامل إلى المعمول؛ كما في قولك: (ضربتُ زيدًا)؛ فإن معنى العامل، - وهو (ضَرَبَ)- تَعَدَّى إلى المعمول، وهو (زيدًا).

ومعنى عموم التعدية: اشتراكُها بين الباء وغيرِها.

---

(١٣٣) انظر: «حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد للمتن» (ص ١٥، ١٦)؛ مهم.

(١٣٤) في (ط): «التي توصل»، والمثبت من (م).

قوله: (**وَالْكَافُ**) ومن معانيها: التشبيه؛ وهو مشاركة أمر لأمر في معنًى شريفًا كان أو خسيسًا؛ فمثال **الأول**: (زيد كالبدر)، ومثال **الثاني**: (زيد كالحمار).

وأركانه خمسة:

- ❏ مشبِّهٌ وهو المتكلِّم.
- ❏ ومشبَّهٌ - وهو زيد -.
- ❏ ومشبَّهٌ به - وهو البدر-.
- ❏ وأداة تشبيه - وهي الكاف -.
- ❏ ووجه شبه(١٣٥) - وهو الحُسْن -؛ كما في المثال الأول.

قوله: (**وَاللَّامُ**) وتفتح مع [غير ياء] الضمير؛ نحو: (لَه ولَك ولَنا)، وتُكْسَرُ مع الظاهر(١٣٦).

ومن معانيها: الملك، ولام الملك: هي التي تقع بين ذاتين، وتدخل على [ما](١٣٧) يملك؛ كقولك: المالُ لزيدٍ - أي: مملوكٌ لزيدٍ -.

---

(١٣٥) وهو المعبر عنه بالعِلاقة.

(١٣٦) انظر: «تشويق الخلان» (ص ٢٩) مهم جدًّا.

(١٣٧) في (ط): «من».

❑ وأمَّا [٥/ب] إذا وقعت بين معنًى وذات؛ فتكون للاستحقاق؛ كما في [قوله][١٣٨]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

❑ وأما إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على ما لا يَمْلِك؛ فإنها تكون لِشِبْهِ الملك[١٣٩]؛ كما في قولك: «الْجُلُّ[١٤٠] للفرسِ».

قوله: (وَحُرُوفِ الْقَسَم) فَصَلَهَا عمَّا قبلها وإن كانت من حروف الجر؛ لدخولها على المُقْسَمِ به.

وقوله: (القَسَم) - بفتح القاف والسين - هو: الْحَلِف، وإنما سمي الحلفُ قَسَمًا؛ لِأَنَّ العربَ كانت إذا أرادت الحلف وضع أحدُهم يمينَه في يمينِ صاحبه؛ ولذا سُمي القَسَمُ يمينًا.

واحترزنا بذلك عن: القَسْم -بسكون السين- وهو: العدل بين الزوجات[١٤١]، وعن القِسْم - بكسر القاف وسكون السين- [وهو][١٤٢]: النصِيبُ.

قوله: (وَهِيَ: الْوَاوُ) وقَدَّمَها؛ لاشتهارِها في القَسَمِ، [ثُمَّ][١٤٣]

---

(١٣٨) في (ط): «قولك»، والمثبت من: (م)، و(ش).

(١٣٩) وهو المعبر عنه بالاختصاص.

(١٤٠) الجُلُّ بالضّمّ وبالفَتح: ما تُلْبَسُه الدابَّةُ لِتُصانَ به، اهـ. التاج (٢٨/ ٢١٩).

(١٤١) وهو أيضًا جعل الشيء أقسامًا. حامدي (١٥).

(١٤٢) من (ط).

(١٤٣) من (ط).

منها:

❑ ما يختص بالظاهر؛ وهو (الواو) فتقول: والله، ولا تدخل على المضمر؛ نحو: وَهِ، وَكِ.

❑ ومنها ما هو مشترَك، يدخل على الظاهر والمضمر؛ وهي الباء الموحدة؛ نحو: بالله، وبه.

وأما التاءُ المثناةُ فإنها تختص بلفظ الجلالة؛ نحو قول اللَّه - عز وجل -: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[١٤٤] فالتاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجَرٍّ، و﴿ٱللَّهِ﴾ مقسوم به مجرورٌ بكسرةٍ ظاهرةٍ في آخره، وقوله: ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ اللام مُوَطِّئَةٌ للقَسَمِ، و﴿أَكِيدَنَّ﴾ فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة؛ وهي حرفٌ لا محل له من الإعراب، و«أَصْنَامَ» مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ، و«أَصْنَامَ» مضافٌ، والكاف: مضافٌ إليه في محل جَرٍّ، والميمُ علامةُ الجمعِ.

قوله: **(وَالْفِعْلُ)** - بكسر الفاء - احترازًا من الفَعْل بفتحها؛ وهو الفعل اللُّغوي الذي هو الحدث؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب، و(أل) فيه للعهد الذكري، ولم يقل الشارحُ[١٤٥]:

---

(١٤٤) الأنبياء: (٥٧).

(١٤٥) أي: الشيخ خالد، فإنه قال: «**(فالاسم)** المتقدم في التقسيم»، ولم يعدها هنا. انظر: شرحه على المتن (١٢- المطبوع بهامش حاشية أبي النجا، ط. مصطفى البابي الحلبي)، و(٢٠- ط. المغيني).

«المتقدمَ في التقسيمِ»؛ اكتفاءً بما تقدَّم.

قوله: ([**يُعْرَفُ**][١٤٦] **بِقَدْ**) جارٌّ ومجرورٌ مبنيٌّ على السكونِ في محل جرٍّ متعلِّقٌ بـ (يُعْرَف).

والمراد بـ (**قَدْ**)، قد الحرفية؛ لأنها المرادة عند الإطلاق.

وإنما اختصت بالفعل؛ لأن معناها - وهو التحقيق والتقريب- مختصٌّ به.

وتدخل على الماضي فتفيد التحقيق؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[١٤٧].

والتقريب؛ كما في قولك: (قد قامت الصلاةُ)؛ أي: قَرُبَ قيامُهَا.

وتدخل على المضارع (٨) فتكون للتقليل؛ كما في قولك: (قد يصدق الكذوب)، و(قد يجود البخيل). وتأتي للتكثير؛ كقولك: (قد يبخل البخيل).

ولا تدخل على الماضي إلَّا بأربعة شروط:

الأول: أن يكون مثبتًا فلا تدخل على منفيٍّ، فلا تقول: (ما قد

---

(١٤٦) من (ط).

(١٤٧) المؤمنون: (١).

قام زيد).

[٦/ أ] **الثاني**: أن يكون متصرِّفًا فلا تدخل على جامد؛ كقولك: (قد عسى).

والثالث: أن يكون خبرًا، فلا يجوز دخولها على الإنشاء؛ فلا تقول: (قد بعتُ) - مريدًا إنشاء البيع-، بخلاف ما إذا أردت الإخبار فإنه يجوز.

الرابع: أن لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل؛ فلا يقال: (قد هو قام) مثلًا.

وخرج بقد الحرفية، قد الاسمية؛ فإنها مختصة بالأسماء، كقوله: قَدْ زيدٍ دِرْهمٌ [- أي: حَسْبُ زيد درهم-](١٤٨)؛ فَ(قَدْ): مبتدأٌ مبنيٌّ على السكون في محل رفع، و(قد): مضاف، و(زيد): مضافٌ إليه وهو مجرورٌ و[علامة](١٤٩) جره كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، و(درهمٌ): خبر مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

ويصح أن يكون اسم فعل فينصب المفعول ويرفع الفاعل؛ نحو: قد زيدًا درهمٌ؛ فـ(قد): اسم فعل مبني على السكون؛ بمعنى يكفي، و(زيدًا): مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في

---

(١٤٨) ما بين المعكفين من (ط).

(١٤٩) من (ش).

آخره، و(درهمٌ): فاعل مؤخر مرفوع و[علامة][١٥٠] رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

قوله: (وَالسِّينِ) عطفٌ على (قَدْ)، والمراد بالسين سين الاستقبال؛ وهي الدالة على تأخير زمن الفعل المضارع عن الحال، فخرج بها سين التهجي كسين سالم، وسين الصيرورة؛ كقولك: استحجر الطين، أي: صار حجرًا.

وقوله: (وَسَوْفَ) معطوف على (قَدْ)، وهو حرف تسويف، وهو تأخير زمن المضارع عن الحال أيضًا، فكل من السين وسوف يدلان على التنفيس، إِلَّا أَنَّ سوف تدل على التنفيس بكثرة؛ وذلك لكثرة لغاتها، فيقال فيها: سوف، و[سَف][١٥١]، وسَي، وسَوْ، وكثرة اللغات تدل على كثرة المعنى[١٥٢].

فمثال السين؛ قوله - تعالى-: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[١٥٣] فإنَّ (السين): حرف تنفيس، و﴿يَقُولُ﴾: فعل مضارع، وهو مرفوع

---

(١٥٠) من (ش).

(١٥١) في (ط): «سيف»؛ وهو خطأ.

(١٥٢) قال ابن عنقاء: ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف بل أقل، خلافًا لابن هشام. الكواكب الدرية (١٠)، وانظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (٨/ ٤٢١، و ٦١٧- ط. العلمية) مهم، و«تشويق الخلان» (ص ٣٢) مهم، و«حاشية الحامدي على شرح الكفراوي» (ص١٧).

(١٥٣) البقرة: (١٤٢).

[وعلامة رفعه][١٥٤] ضمة ظاهرة في آخره، و﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾: فاعل.

ومثال (سوف)، [قوله تعالى][١٥٥] - حكاية عن سيدنا يعقوب في قوله لبنيه-: ﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓ﴾[١٥٦] فإن ﴿سَوۡفَ﴾: حرف تسويف، و﴿أَسۡتَغۡفِرُ﴾: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، ﴿لَكُمۡ﴾ اللام: حرف جر، والكاف: ضمير الجماعة في محل جر، والميم: علامة الجمع، ولفظ ﴿رَبِّيٓ﴾: منصوب على أنه مفعول به، و[علامة][١٥٧] نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، ولفظ ﴿رَبِّ﴾: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

قوله: **(وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ)** إضافة التاء [إلى التأنيث][١٥٨] من إضافة الدالِّ للمدلول، والمعنى: أنها دالة على تأنيث المسند إليه، سواء كان فاعلًا؛ كقامت هند، أو نائب فاعل؛ كضُرِبَتْ هند، بضم أوَّل الفعل وكسر ما قبل آخره.

وقد يقال: إنَّ تاء التأنيث حقها [٦/ب] أن تتصل بالفاعل لا بالفعل؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل؟!

---

(١٥٤) من (ش)، وفي (م)، و(ط): «مرفوع بـ».
(١٥٥) في (م)، و(ش): «كما في قوله تعالى»، والمثبت (ط).
(١٥٦) يوسف: (٩٨).
(١٥٧) من (ش).
(١٥٨) في (م): «للتأنيث».

ويجاب بأن التاء اتصلت بالفعل؛ لأنها من علاماته، أو لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد.

قوله: (**السَّاكِنَةِ**) بالجر صفة لتاء، وإنما سكنت؛ لتعادل خفة السكون ثقل الفعل. والمراد: أنها ساكنة أصالة فلا يضر تحركها لعارض؛ كدفع التقاء الساكنين سواء:

حركت بالكسرة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾[١٥٩]، فإن التاء حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين.

أو حركت بالفتحة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[١٦٠]، فإن التاء حركت بالفتحة لمناسبة الألف؛ لأن الألف تناسبها الفتحة.

أو حركت بالضمة؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَتُ ٱخْرُجْ﴾[١٦١] في قراءة من ضم التاء[١٦٢].

وخرج بقولنا: (الساكنة أصالة) التاء المتحركة أصالة:

(١٥٩) الحجرات: (١٤).

(١٦٠) فصلت: (١١).

(١٦١) يوسف: (٣١).

(١٦٢) قال الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب «معجم القراءات» (٤/ ٢٤٢): =

فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم؛ كـ (قائمةٍ)، و(فاطمةَ).

وإن كانت حركتها غير حركة إعراب؛ فإنها تكون في الاسم؛ كما في قولك: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وتكون في الفعل؛ نحو: (تقوم)، وفي الحرف؛ نحو: (رُبَّتَ وثُمَّتَ).

وحاصل هذه العلامات:

❑ أن منها ما يختص بالفعل الماضي؛ كتاء التأنيث الساكنة.

❑ ومنها ما يختص بالفعل المضارع؛ وهو: (السين، وسوف).

❑ ومنها ما هو مشترَك بين الماضي والمضارع؛ وهو: (قد).

وتَرَكَ المصنِّفُ علامات فعل الأمر؛ لعسرها على المبتدئ، وهي الدلالة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة [المؤنثة][١٦٣]؛ كقولك: اضربي، وإعرابه: (اضربي): فعل أمر مبني على حذف

= «وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف، وهي رواية نصر بن علي عن أبيه عن هارون عن أبي عمرو ﴿وَقَالَتُ اَخْرُجْ﴾ بضم التاء في الوصل على إتباع التاء حركة الحرف الثالث مما بعده.

قال الزجاج: «إن شئت ضممت التاء، وإن شئت كسرت، والكسر الأصل لسكون التاء والخاء، ومن ضم التاء فلثقل الضمة بعد الكسرة».

(١٦٣) سقطت من (ط).

النون، و(الياء): فاعل. ودل (٩) على الطلب، وقَبِل ياء المؤنثة.

ومثله (هاتِ) - بكسر التاء - فإنه يقبل الياء ويدل على الطلب فإن أسندته إلى مذكر كان مبنيًّا على حذف الياء، وإن أسندته إلى مؤنث كان مبنيًّا على حذف النون.

قوله: (**وَالْحَرْفُ**) معطوفٌ على قول المصنِّف: (**فَالِاسْمُ...**) إلخ؛ وأل فيه للعهد الذكري، وإنما لم يقل الشارحُ[١٦٤]: «المتقدم في التقسيم» كما قاله في قوله: (**فَالِاسْمُ**) المتقدم إلخ؛ لأن ذلك من باب الحذف من الثاني[١٦٥] لدلالة الأول عليه.

قوله: (**مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ**) أي: كلمة لا يصلح معها دليل الاسم؛ أي: علامة الاسم.

قوله: (**وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ**) أي: علامة الفعل، فعلامة الحرف عدمية؛ وهي كونه لا يقبل شيئًا من علامات الاسم، ولا شيئًا من علامات الفعل.

فإن قلت: إنَّ علامات الحرف عدمية، والعدم لا يكون علامة للوجود، والحرف وجودي؟

---

(١٦٤) أي: الشيخ خالد، فإنه قال: « (**فالاسم**) المتقدم في التقسيم»، ولم يعدها هنا. انظر: شرحه على المتن (١٢- المطبوع بهامش حاشية أبي النجا، ط. مصطفى البابي الحلبي)، و(٢٠- ط. المغيني).

(١٦٥) **قلت (المحقق)**: بل من الثالث، فلتتفطن.

أجيب: بأن العدم قسمان: عدم مطلق، وعدم مقيد.

فالمطلق لا يصح جعله علامة للوجودي.

وأما المقيد فإنه يصح جعله علامة للوجودي، وما هنا من هذا القبيل - أعني: من كونه عدمًا مقيدًا بكون الحرف لا يقبل شيئًا [٧/أ] من علامات الاسم ولا شيئًا من علامات الفعل-.

وقد تقدم حكمةُ تأخير الحرف عن الاسم والفعل من كون رتبته دنيةً.



باب الإعراب

وحكمة تبويب الكتب؛ كما ذكره الزمخشري[١٦٦]: أن الكتاب إذا كان مبوبًا، كان أنشطَ للقارئ، كما أن المسافر إذا كانت الطريقُ مقدرةً، كان ذلك أبعثَ له على السفر؛ ولذلك كان القرآنُ سورًا.

وأصل باب (بَوَب)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فصار (باب)، ويجمع على أبواب، وبيبان، وأبوبة، ولكن جمعه على أبواب قياسي، وعلى بيبان وعلى أبوبة سماعي.

وإعرابه: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذا بابٌ)، (الهاء): حرف تنبيه، و(ذا): اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل

---

(١٦٦) الكشاف (١: ٢١٩- العلمية)، وتأمل براعة ودقة العلامة الْمُحَشِّي في تلخيص كلام أبي القاسم - عفا اللَّه عنهما -.

والزمخشري هو العلامةُ، كبير المعتزلة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، الزمخشري الخوارزمي النحوي، صاحب «الكشاف»، و«المفصل».

وكان مولده بزمخشر - قرية من عمل خوارزم - في رجب سنة سبع وستين وأربع مئة. وكان رأسًا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان، وله نظم جيد.

مات ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة.

وقال ابن خلكان: له «الفائق» في غريب الحديث، و«ربيع الأبرار»، و«أساس البلاغة»، و«مشتبه أسامي الرواة»، وكتاب «النصائح»، و«المنهاج» في الأصول، و«ضالة الناشد».

وكان داعية إلى الاعتزال، اللَّه يسامحه. السير: (٢٠/ ١٥١-١٥٦).

رفع، و(باب): خبر [المبتدأ][١٦٧] مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، و(باب): مضاف، و(الإعراب): مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره.

ويصح أن يكون مبتدأ والخبر محذوف؛ تقديره: (باب الإعراب هذا موضعه)، فقوله: (باب): مبتدأ، والخبر قوله: (هذا موضعه).

ويصح نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: (اقرأ بابَ الإعراب).

وأما كونه منصوبًا باسم فعل محذوف؛ تقديره: (هاك باب الإعراب) فلا يصح؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا على الصحيح.

وجوَّز بعضهم جرَّه؛ فقال: هو مجرور بـ (في) مقدرة، والتقدير: (انظر في باب الإعراب)، وهذا الوجه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؛ لِأَنَّ حذف حرف الجر وإبقاء عمله، شاذ.

ولا تصح قراءتُه بإسكان الباء.

ومعنى الباب لغةً: المدخل للشيء؛ أي: مكان الدخول، أو فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه.

---

(١٦٧) من (ش).

واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة، وهو حقيقةٌ في الأجرام مجازٌ في المعاني.

ومثال كونه حقيقةً في الأجرام: (باب الدار) مثلًا، ومجازًا في المعاني: (باب الإعراب) مثلًا[١٦٨].

قوله: (**الْإِعْرَاب**) بكسر الهمزة احترازًا من الأعراب سكان البوادي، وهو جمع عربي، ويجمع على أعاريب.

والإعراب لغةً يطلق على معان[١٦٩]:

منها: التحسين، ومنه: جارية عَرُوب؛ أي: حسناء.

ومنها: التبيين، ومنه: «**الثيب تُعْرِبُ عن نفسها**»[١٧٠]؛ أي: تبين.

ومنها: التغيُّر؛ ومنه: [أعربت][١٧١] مَعِدَةُ البعير؛ أي: تَغَيَّرَتْ.

---

(١٦٨) في (م)، و(ش): «كباب» في الموضعين.

(١٦٩) أوصلها السيوطيُّ - رحمه اللَّه - في «همع الهوامع» إلى عشرة معان، واكتفى العلامة العشماوي بذكر أشهرها.

(١٧٠) أخرجه ابن ماجه (١٨٧٢) وغيره، وقال البوصيري (٢/ ١٠١): «رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع؛ فإن عديًّا لم يسمع من أبيه عديّ بن عميرة، يدخل بينهما العُرْس بن عَمِيرة، قاله أبو حاتم وغيره. لكنِ الحديث له شواهد صحيحة» وانظر: «الإرواء»: (٦/ ٢٣٤).

(١٧١) هكذا فيما بين يديّ من أصول، والصواب: «عَرِبَتْ»؛ لأنهم يقولون:=

واصطلاحًا: يطلق على معنيين:

فعلى القول بأنه لفظي، يُعَرَّف بأنه: «أثر ظاهر[١٧٢] أو مقدر[١٧٣] يجلبه العامل[١٧٤] في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر».

وعلى القول بأن الإعراب معنوي، يقال: «ما جيء به لبيان مُقْتَضَى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[١٧٥].

فمثال ما فيه الحركة نحو: (جاء زيدٌ وعمرٌو يضرب)، فالحركة كالضمة.

ومثال ما فيه السكون؛ نحو: (يضرب)، من قولك: (لم يضربْ)، وإعرابه: (لم): حرف نفي [٧/ب] وجزم وقلب،

= عَرِبَت معدةُ البعيرِ أو الفصيلِ، إذا تغيرَت وفسدَت، وأَعْرَبْتُهَا: إذا أَزَلْتُ فَسَادَهَا، وأعرب اللَّه معدةَ البعير، إذا غيرها قال الأخير سيبويه وغيره. ينظر: «أسرار العربية»: (٤١)، و«اللمحة في شرح الملحة»: (باب الإعراب).

(١٧٢) أي: موجود؛ ليشمل السكون والحذف.

(١٧٣) أي: معدوم منوي الوجود؛ فيكون محله القلب.

(١٧٤) العامل عند النحاة هو: ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. لكن هذا الحد غير جامع؛ حيث يخرج عنه ثلاثة أمور: الأول: العامل المعنوي، الثاني: الجار والمجرور عند بعض النحاة لأنه يرفع، الثالث: العامل في المحل. والصواب أن يقال: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص.

(١٧٥) هذا سبق قلم من المؤلف - رحمه اللَّه -، والصواب أن هذا تعريفٌ=

و(يضربْ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، و[علامة][١٧٦] جزمه السكون.

ومثال ما فيه الحرف؛ نحو: (جاء الزيدون)، فـ (الزيدون): فاعل بـ (جاء) مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

ومثال الحذف كما في قولك: (لم يخشَ)، فـ (لم): حرف نفي وجزم وقلب، و(يخشَ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، و[علامة][١٧٧]جزمه حذفُ الألف.

واعلم أن المصنِّف (١٠) مشى على القول بأن الإعراب معنويٌّ[١٧٨]، وأشار إليه بقوله: (**الْإِعْرَابُ: تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ**).

= للإعراب على القول بأنه لفظي، ويوضح هذا بجلاء: كلام المحشي نفسه الآتي بعد قليل في تعريف البناء، وما في كتب النحاة.
والإعراب - على القول بأنه معنوي- هو: «تغيير آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين، لفظًا أو تقديرًا، بعامل ملفوظ به أو مقدر».
ويقال في تعريفه- على القول بأنه معنوي أيضًا - ما قاله ابن آجروم هنا، وغيره: «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا».

(١٧٦) من (ش)، و(ط).

(١٧٧) من (ش).

(١٧٨) قال الأهدل «الكواكب الدرية» (١/ ١٥): «الحد المذكور للإعراب يفيد أن الإعراب معنويٌّ وهو الذي عليه كثيرون، وعزي لظاهر كلام سيبويه واختاره=

والفرق بين الإعراب اللَّفظيِّ والمعنويِّ:

أن اللَّفظيَّ هو نفسُ الحركات؛ كالضمة، والفتحة، والكسرة.

والمعنوي: هو الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر، فتكون الحركات علامة لا نفس الإعراب، ويظهر الفرق بالمثال:

فإذا قلت: (جاء زيدٌ)، تقول في إعرابه - على القول بأنه لفظي- (جاء): فعل ماض، و(زيد): فاعل مرفوع، ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، فالضمة هي نفس الإعراب كالفتحة والكسرة.

وعلى القول بأنه معنوي، تقول في إعرابه: (زيد): فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة إلى آخره، فتكون الضمة علامةً على الإعراب كالفتحة والكسرة.

وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على [وجه](١٧٩) يراد [به](١٨٠) الثبوت.

= أبو حيان، وعليه فتكون الحركاتُ علاماتٍ للإعراب لا نفسه، ومذهب الجمهور أن الإعراب لفظيٌّ ونسب إلى المحققين. قال المرادي: وهو أقرب إلى الصواب؛ لقول المحققين: أنواعه رفع ونصب وجر وجزم وعليه فيقال في حده: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة».

(١٧٩) في (ط): «جهة».

(١٨٠) في (ط): «بها».

وفي الاصطلاح - عند من يقول: إن الإعراب لفظيٌّ -: «ما جيء به لا لبيان مقتضَى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، ولا نَقْلًا، ولا إتْبَاعًا، ولا تخلصًا من ساكنين».

فمثال حركة الحكاية: (مَنْ زيدًا؟) بالنصب في جواب: (هل رأيتَ زيدًا؟) فَـ (مَنْ): اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و(زيدًا): خبر مرفوع بضمة مقدرة في آخره، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحكاية.

ومثال حركة النقل كقوله - تعالى -: ﴿فَمَنُ اوتِيَ﴾[181] بنقل ضمة الهمزة إلى ما قبلها، وهو النون[182].

ومثال حركة الإتباع كقولك: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[183] بكسر الدال بإتباع حركة الدال للَّام، وهي الكسرة.

وخرج بقوله: (ولا تخلصًا من ساكنين) حركة التخلص؛ كقوله - تعالى -: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[184] بكسر النون[185].

---

(١٨١) الإسراء: (٧١).

(١٨٢) وهذه قراءة ورش، ومثلها: ﴿قَدَ افْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ بفتح الدال لنقل حركة الهمزة إليها.

(١٨٣) هذه قراءة الحسن البصري.

(١٨٤) البينة: (١).

(١٨٥) قال الحامدي (٢١): «اعلم أن الإعراب اللفظي هو ما جيء به لبيان=

وأما معنى البناء - عند من يقول: إن الإعراب معنويٌّ - فهو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة في الأحوال الثلاثة؛ كهؤلاءِ فإنه ملازم للكسرة في الأحوال الثلاثة - أعني: حالة الرفع والنصب والجر-؛ تقول: (جاء هؤلاءِ)، و(رأيتُ هؤلاءِ)، و(مررت بهؤلاءِ)؛ فَـ (هؤلاءِ) في المثال **الأول**: فاعل بـ (جاء) [٨/ أ] مبنيٌّ على الكسر في محل رفع، وفي المثال **الثاني**: مفعول به مبنيٌّ على الكسر في محل نصب، وفي المثال **الثالث**: مجرور مبنيٌّ على الكسر في محل جر.

وخرج بقول المصنِّف: (**تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ**) تغيير الأوائل والأواسط؛ كقولك في (فَلْس): (فُلَيْس)، وفي (دِرْهَم): (دُرَيْهِم)،

= مقتضى العامل من حركة نحو: (جاء زيد)، أو حرف نحو: (جاء الزيدان)، أو سكون نحو: (لم يضرب)، أو حذف نحو: (لم يضربا)، والبناء اللفظي هو: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل، وليس حكاية نحو منْ زيدًا؟ سؤالًا لمن قال: رأيت زيدًا، ولا إتباعًا ككسرة دال ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ إتباعًا للام، ولا نقلًا كنقل حركة همزة أوتي إلى نون (من) في نحو: ﴿فَمَنُ اوتِيَ﴾، ولا تخلصًا من سكونين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ولا مناسبة؛ كـ «جاء غلامي»، ولا وقفًا كـ «جاء زيدْ» بسكون الدال، ولا تخفيفًا نحو ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ﴾ بسكون الهمزة، ولا إدغامًا نحو: (وَتَرَى الناسْ سُكَارَى) بإدغام السين في السين، والله أعلم»اهـ. فتنبه يا طالب العلم لهذه النفائس والدرر المزبورة في أحشاء هذه الكتب والرقم، فكم في الزوايا من خبايا وحقائق مدهشات كالمرايا، وتنكب - بارك الله فيك - سبيل المنفرين عنها، واعلم أن من لا ماضي له فأنى له بالحاضر والمستقبل.

فلا يسمَّى هذا التغييرُ إعرابًا.

فإن قلت: إنَّ التغيير فعل الفاعل فيكون صفة للمغيِّر -بكسر الياء-، فكيف يصح جعله وصفًا للإعراب؟!

قلت: مراده بالتَّغْيِيرِ التَّغَيُّرُ، من إطلاق المصدر وإرادة أثره.

وقوله: (**أَوَاخِرِ الْكَلِمِ**) جمع آخِر، والمراد بـ (**تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ**)؛ أي: تغيير كل آخِر على حدته، وهو تصييره: مرفوعًا إذا ركب مع عامل يقتضي الرفع كجاء، وقام.

أو منصوبًا إذا ركب مع عامل يقتضي النصب كضربت.

أو مجرورًا إذا ركب مع عامل يقتضي الجر، وهو (الباء، والمضاف).

فإن قلت: إنَّ الآخر ليس متغيرًا في نحو: (جاء زيدٌ)، و(رأيت زيدًا)، و(مررت بزيدٍ)، فإن الدَّالَ لم تتغير وإنما التغير للحركة؟

فالجواب: أن كلام المصنِّف على حذف مضاف، والتقدير: تغيير أحوال **أواخر الكلم**؛ **أي**: تَغَيُّرُ صفاتها.

والمراد بالكَلِم: الاسم المتمكن، والفعل المضارع الخالي من نون الإناث ونوني التوكيد.

أما إذا اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون؛ كما في

قولك: (النسوة يتربَّصْنَ)؛ فـ (النسوة): مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، و(يتربَّصْنَ): فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، و(نون النسوة): فاعل في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

وأما إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فإنه يبنى على الفتح؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[186] فاللام مُوَطِّئَةٌ للقَسَمِ، و«يُسْجَنَنَّ»: فعل مضارع مبني على الفتح في محل رفع؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

وقوله: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ اللام موطئة للقسم، و﴿يَكُونَنْ﴾: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

والفرق بين نون التوكيد الخفيفة والثقيلة وبين نون النسوة: أن نون التوكيد حرفٌ لا محل له من الإعراب، ونون النسوة: اسم، وهو فاعل في محل رفع.

وقد علم مما تقدم أن الفعل إذا اتصل به نون التوكيد [يبنى] على الفتح، وإذا اتصل به نون النسوة [يبنى][187] على السكون.

قوله: **(لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ)** اللام للتعليل؛ يعني: أن اختلاف

---

(١٨٦) يوسف: (٣٢).

(١٨٧) في (ط): «بني» في الموضعين.

العوامل علةٌ لتغيير أحوال أواخر الكلم.

قوله: **(الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا)** صفةٌ للعواملِ؛ وفيه: أن [٨/ب] العوامل جمع، (١١) والداخلة مفرد، فكيف يصح وصفُ الجمع بالمفرد؟!

ويجاب بأن العوامل جمعُ كثرة لما لا يعقل، والأفصح وصفه بالمفرد؛ كما قال الْعَلَّامَةُ الْأُجْهُورِيُّ:

وَجَمْعُ كَثْرَةٍ لِمَا لَا يَعْقِلُ الْأَفْصَحُ الْإِفْرَادُ فِيهِ يَا فُلُ(١٨٨)

قوله: **(عَلَيْهَا)** أي: الكلم، ويجوز في ضميره التذكيرُ والتأنيثُ؛ لأنه اسم جنس جمعيٌّ، واسم الجنس الجمعيُّ يجوز في ضميره التذكيرُ والتأنيثُ.

قوله: **(لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)** منصوبان على الحال، أو منصوبان على التمييز، **أي**: تغيير أواخر الكلم من جهة اللفظ، أو من جهة التقدير.

ويصح نصبُهُمَا على المصدرية صفة لموصوف محذوف؛ أي: تغييرًا لفظيًّا أو تغييرًا تقديريًّا.

---

(١٨٨) مثل قوله تعالى: ﴿حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[النمل: ٦٠]، فـ ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ نعت لحدائق، وسوغ إفراده أن المنعوت جمع كثرة لما لا يعقل. وانظر: «نظم الدرر» (٥/٤٣٨- ط. العلمية)، وحاشية الجمل (٣/٣٢٢)، و«تحفة الحبيب على شرح الخطيب» (١/٣٦٧، و٣/٤١ - ط. العلمية).

ويصح أن يكونا منصوبين بنزع الخافض؛ أي: التغيير في اللفظ أو في التقدير.

ويصح أن يكونا خبرين لكان المحذوفة؛ أي: سواء كان التغيير لفظًا أو تقديرًا.

لكن الْأَوْلَى نصبُهُمَا على التمييز؛ لِأَنَّ وقوعَ المصدر حالًا - وإن كان كثيرًا -، فهو مقصور على السماع، والنصب بنزع الخافض شاذ، وحذف كان بدون (إِنْ) الشرطية أو (لَوْ) قليلٌ؛ فالْأَوْلَى جعله تمييزًا، كما تقدم من الخمسة أوجه.

قوله: (**أَوْ تَقْدِيرًا**) اعترض بأن (أَوْ) لا يجوز ذكرُها في الحدود؛ كما قال صاحبُ(١٨٩) «السُّلَّمِ»:

وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ(١٩٠)

---

(١٨٩) هو عبد الرحمن بن السيد محمد الصغير، المشهور بالأخضري، المتوفى في القرن العاشر للهجرة، له في المنطق أرجوزة سماها: «السلم المرونق»، وهي منظومة في التفكر تبلغ نحو مائتي بيت، اهـ. «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» (ص ٢٠٥).

(١٩٠) وتتمة البيت:

وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

وانظر - غير مأمور -: «متن السلم» (ص ٢٦٥- مجموع مهمات المتون)، وشرح الناظم (ص ٢٨)، وحاشية الصبان على شرح الملوي للسلم (ص ٨٧ وما بعدها)، وإيضاح المبهم (٩).

ويجاب بأن الممنوع دخول (أَوْ) التي للشك والترديد، و(أَوْ) هنا للتقسيم.

فمثال التغيير لفظًا؛ كما في قولك: (جاء زيدٌ)، و(رأيتُ زيدًا)، و(مررتُ بزيدٍ).

ومثال الإعراب التقديريِّ: (جاء الفتَى)، و(رأيتُ الفتَى)، و(مررتُ بالفتَى).

فَـ (الفتَى) في المثال **الأول**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية [مَنَعَ من ظهورها التعذرُ][١٩١].

وفي المثال **الثاني**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

[وفي المثال **الثالث**: مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر][١٩٢].

هذا كُلُّه إذا كانت الألف موجودةً في نحو: (الفتى)؛ كـ (العصا)، فإن كانت محذوفة؛ كقولك: (جاء فَتًى)، و(رأيتُ فَتًى)، و(مررتُ بفتًى) بالتنوين:

---

(١٩١) من (ش).

(١٩٢) سقط ما بين المعقوفتين من (م).

فتقول في إعراب المثال **الأول**: (جاء فتًى)؛ (جاء): فعل ماض، و(فتًى): فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذرُ.

وتقول في إعراب المثال **الثاني**: (رأيت فتًى)؛ (رأى): فعل ماض، و(التاء): فاعل، و(فَتًى): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة.

وتقول في المثال **الثالث**: (مررت بفتًى)؛ (مرَّ): فعل ماض، و(التاء): فاعل، و(بفتًى) الباء: حرف جر، و(فتًى): مجرور بالباء، وجره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين؛ [٩/ أ] لأن أصله (فَتَيْنْ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا، فصار (فَتَانْ)، فالتقى ساكنان - الألف والتنوين- حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصار (فَتًى) وهذا يُسَمَّى مقصورًا نحو عصًا ورحًا، وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة؛ كقولك: (جاء الفتى) مثلًا؛ كما تقدم.

وأما المنقوص: فهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة؛ كقولك: جاء القاضي؛ فـ (القاضي): فاعل بـ (جاء)، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقلُ. هذا حكمه إذا كانت الياء موجودةً، فإن كانت الياء محذوفة؛ كقولك: (جاء قاضٍ) فإنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقلُ؛ لأن أصله (قَاضِيُنْ) استثقلت الضمة على الياء

فحذفت الضمة فصار (قاضِيْنْ) حذفت الياء لالتقاء الساكنين - والساكنان هما: الياء والتنوين- فصار (قاضٍ)، وحكم المنقوص: أنه يقدر فيه الرفع والجر، ويظهر فيه النصب؛ لأنه خفيفٌ؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾(١٩٣) بخلاف الاسم المقصور فيقدر فيه جميع الحركات في الأحوال الثلاثة. هذا حكم المقصور والمنقوص.

وأما المضاف إلى ياء المتكلم: فإنه تقدر فيه الحركات الثلاث على ما قبل ياء المتكلم؛ كقولك: (جاء غلامي)، و(رأيت غلامي)، و(مررت بغلامي):

ف (غلامي) في المثال **الأول**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و(غلام): مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه [مبني على السكون](١٩٤) في محل جر.

و(غلامي) في المثال **الثاني**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم [منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة](١٩٥)، و(غلام): مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه.

و(غلامي) في المثال **الثالث**: مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل

---

(١٩٣) الأحقاف: (٣١).
(١٩٤) ليست في (ش)، و (ط).
(١٩٥) من (ش).

ياء المتكلم، و(غلام): مضاف، وياء المتكلم: مضاف (١٢) إليه.

وهذا هو التعذر العرضي؛ لأنَّ المحل اشتغل بحركة المناسبة، فتعذر ظهور الحركة الإعرابية، ويُسَمَّى التعذرَ العرضيَّ؛ لأنه [عَرَضَ][١٩٦] بسبب الإضافة لما علمت.

وأما التعذر الذاتي فمثاله ما تقدم من قولنا: (جاء الفتى)، و(رأيت الفتى)، و(مررت بالفتى)؛ لأن ذات الألف لا تقبل التحريك؛ كقول بعض الحذاق[١٩٧] بعد كلام:

.... فَكَأَنَّنِي

أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ[١٩٨]

---

(١٩٦) سقطت من (ط).

(١٩٧) هو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بابن الرعاد.

(١٩٨) قال ابن هشام في «شرح الشذور» (ص٩٥): ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلّامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي - رحمه اللَّه - يتشوَّقُ إليه ويشكو له نُحُولَهُ؛ فقال:

سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى الْبَهَاءِ وَصِفْ لَهُ ... شَوْقِي إِلَيْهِ وَأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ

أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ

لكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي ... أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

هذه الأبيات من الكامل، وهي لمحمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بابن الرعاد، كما ذكرت آنفًا، اهـ. فوات الوَفَيَات: (٣/ ٣٥٧ - إحسان)، و(٢/ ٣٣٨ - العلمية)، ومنتهى الأرب (٩٦).

وأما الفعل المضارع: فإن كان [صحيح الآخر](١٩٩)؛ [٩/ب] كـ (يَضْرِبُ)، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة؛ نحو: (لن يضربَ)، ويجزم بالسكون؛ نحو: (لم يضربْ).

وإن كان معتلًّا وهو: ما آخره حرف علة ألف أو واو أو ياء:

فإن كان آخره ألفًا؛ كـ (يخشى):

فيرفع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ.

وينصب بفتحة مقدرة على الألف؛ نحو: (لن يخشى)؛ فـ (لن): حرف نفي ونصب واستقبال، و(يخشى): فعل مضارع منصوب بـ (لن)، ونصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ.

ويجزم بحذف آخره؛ نحو: (لم يخشَ)؛ فـ (لم): حرف نفي وجزم وقلب، و(يخشَ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، و[علامة](٢٠٠) جزمه حذف الألف.

وإن كان في آخره واوٌ:

فيرفع بالضمة المقدرة؛ نحو: (يدعو)، وهو فعل مضارع

---

(١٩٩) في ط: «صحيحًا»، والمثبت من: (م)، و(ش).
(٢٠٠) من (ط).

مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقلُ.

وينصب بالفتحة الظاهرة؛ نحو: (لن يدعوَ)؛ فـ (لن): حرف نفي ونصب واستقبال، و(يدعوَ): فعل مضارع منصوب بـ (لن)، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

ويجزم بحذف آخره؛ نحو: (لم يدعُ)؛ فـ (يدعُ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وجزمه حذف حرف العلة، وهو الواو، والضمة قبلها دليلٌ عليها.

وإن كان في آخره ياءٌ:

فيرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقلُ؛ نحو: (يرمي).

وينصب بالفتحة الظاهرة؛ نحو: (لن يرميَ)؛ فَـ (يرميَ): فعل مضارع منصوب بـ (لن)، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

ويجزم بحذف الياء؛ نحو: (لم يرمِ)، فَـ (يرمِ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وجزمه حذف الياء.

قوله: (**وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ**[٢٠١]) أي: أقسام الإعراب.

---

(٢٠١) لا زائد عليها إجماعًا. «الكواكب الدرية» (١٥).

قوله: (رَفْعٌ) بدأ به؛ لاختصاصه بالعمدة(٢٠٢)، وثَنَّى بالنصب؛ لأن عامله يكون فعلًا، والأصل في العمل للأفعال، [وثلَّث بالخفض؛ لاختصاصه بالأسماء، وهي أشرف من الأفعال](٢٠٣)، وأَخَّرَ الجزم؛ لأنَّ رتبته التأخير.

وسمي الرفع رفعًا؛ لارتفاع الشفتين عند النطق به(٢٠٤).

ومعناه لغةً: العلو والارتفاع؛ تقول: فلانٌ مرفوعٌ؛ أي: رُتْبَتُهُ عاليةٌ.

واصطلاحًا:

على القول بأنه لفظي: هو الضمة وما ناب عنها.

[وعلى القول بأنه معنوي: تغييرٌ مخصوصٌ علامته الضمة وما ناب عنها](٢٠٥).

والرفع من ألقاب الإعراب، والضم من ألقاب البناء، وسُمي ضمًّا؛ لانضمام الشفتين عند النطق به. قوله: (وَنَصْبٌ) معناه لغة:

(٢٠٢) معنى كون المرفوعات عمدًا: أنه لا يمكن - في لغة العرب - خلو كلام من مرفوع. «حاشية ابن الحاج» (ص١٠٣) بتصرف.
(٢٠٣) سقط ما بين المعكفين من (م).
(٢٠٤) وقيل: سمي رفعًا؛ لارتفاعه على أخويه. «تشويق الخلان» (٥٣).
(٢٠٥) سقط من (م)، وهو في (ط).

الاستواء والاستقامة؛ تقول: فُلَانٌ مُنْتَصِبٌ؛ أي: مُسْتَوٍ مُسْتَقِيمٌ.

واصطلاحًا:

على القول بأنه لفظي هو: الفتحة وما ناب عنها.

وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها.

[١٠/أ] وسُمي نصبًا؛ لانتصاب الشفتين عند النطق به.

والنصب من ألقاب الإعراب، والفتح من ألقاب البناء، وسُمي فتحًا؛ لانفتاح الشفتين عند النطق به.

قوله: **(وَخَفْضٌ)** [و](٢٠٦) **معناه لغةً**: الخضوع والتذلل.

واصطلاحًا:

على القول بأنه لفظي: هو الكسرة وما ناب عنها(٢٠٧).

وسمي خفضًا؛ لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به.

والخفض من ألقاب الإعراب، والكسر من ألقاب البناء، وسُمي

---

(٢٠٦) ليست في (ط).

(٢٠٧) ظهر لي من السياق وجود سقط هنا وهو: [وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها]، وليس في شيء من النسخ الموجودة عندنا، والله أعلم.

كسرًا؛ لانكسار الشفة السفلى عند النطق به.

قوله: **(وَجَزْمٌ) معناه لغةً**: القطع؛ تقول: جزمتُ الحبل؛ أي: قَطَعْتُهُ.

واصطلاحًا:

على القول بأنه لفظي: هو السكون وما ناب عنه.

وعلى القول بأنه معنوي: تغييرٌ مخصوصٌ علامته السكون وما ناب عنه.

وسمي جزمًا؛ لانقطاع الحركة عند النطق به، وهو من ألقاب [الإعراب](٢٠٨).

ثم اعلم أنَّ هذه الأقسام:

❑ منها ما يشترِك فيه الاسم والفعل؛ وهو الرفع والنصب.

فمثال الرفع في الاسم والفعل: (زيد يقوم)؛ فـ (زيدٌ): مبتدأ مرفوع بالابتداء و[علامة](٢٠٩) رفعه ضمة ظاهرة في آخره، و(يقوم): فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

---

(٢٠٨) في (م)، و(ش): «البناء»، والمثبت من (ط).

(٢٠٩) من (م).

(١٣) ومثال النصب في الاسم والفعل: (إنَّ زيدًا لن يقومَ)، وإعرابه: (إنَّ): حرف توكيد ونصب، و(زيدًا): اسمها منصوب بفتحة ظاهرة، و(لن): حرف نفي ونصب واستقبال، و(يقوم): فعل مضارع منصوب بـ (لن) و[علامة][٢١٠] نصبه فتحة ظاهرة[٢١١] في آخره، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو عائد على (زيد)، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (إنَّ).

❑ ومنها ما يختص بالأسماء وهو الجر؛ نحو: (مررت بزيد)، فـ (بزيد): الباء: حرف جر، و(زيد): مجرور بالباء، وجره كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره، والجار والمجرور متعلِّقٌ بـ (مررت).

❑ ومنها ما يختص بالفعل وهو الجزم؛ نحو: (لَمْ يَقُمْ)، فـ (لم): حرف نفي وجزم وقلب، و(يقم): فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وجزمه السكون.

وإنما اختص الاسم بالخفض؛ لأن الخفض ثقيلٌ والاسم خفيفٌ فأعطي الثقيل للخفيف؛ ليحصل التعادل.

كما أنهم خصوا الفعل بالجزم؛ لأن الجزم خفيفٌ والفعل ثقيلٌ فحصل التعادل.

---

(٢١٠) من (ش).

(٢١١) الذي في ط: «منصوب بفتحة ظاهرة»، وفي (م): «منصوب بلن ونصبه».

ولو أعطي الخفيف للخفيف- وهو الجزم والاسم -، وأعطي الثقيل للثقيل - وهو الخفض والفعل -، لم يحصل تعادلٌ على جري العادة. وحكمة خفة الاسم أن الاسم بسيطٌ، ومعنى بساطته: أنه دَالٌّ على شيء واحد؛ [١٠/ب] وهو الذات، والفعل مدلوله مركبٌ من شيئين، وهو الحدث والزمن؛ فصار ثقيلًا.

قوله: (**فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ...**) إلخ هذا تفصيلٌ لما أجمله المصنِّف في قوله: (**وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ**)، وأشار إلى أنَّ الرفع والنصب مشترَكٌ بين الأسماء والأفعال، وأن الخفض مختصٌّ بالاسم، والجزم مختصٌّ بالفعل؛ كما تقدم آنفًا.

والفاء في قوله: (**فَلِلْأَسْمَاءِ**) تُسَمَّى فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر.

وقوله: (**مِنْ ذَلِكَ**) قد يقال: اسم الإشارة عائد على متعدد، وهو هنا مفرد، فكان على المصنِّف أنْ يأتيَ باسم الإشارة جمعًا؛ فيقول: فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ، والْعَلَّامة الشارح(٢١٢) عنَى هذه الأفراد، بقوله: (**فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ**) «المذكور»(٢١٣)، فاسم الإشارة راجعٌ للمفرد في المعنى وإنْ كان متعددًا في اللفظ.

---

(٢١٢) يعني المحشي -رحمه اللَّه تعالى- بقوله: «العلامة الشارح»: الشيخ خالد الأزهري - عفا اللَّه عنا وعنه، ورحمنا اللَّه وإياه -.

(٢١٣) شرح الشيخ خالد المطبوع بهامش حاشية أبي النجا (٢٤).

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

العلم والمعرفة مترادفان، وقيل: بينهما فرقٌ؛ وهو أنَّ المعرفة تتعلق بالجزئيات؛ كقولك: (عرفت زيدًا)، والبسائط؛ كقولك: (عرفت النقطة)، بخلاف العلم فإنه يتعلق بالكليات؛ كالإنسان، والحيوان، والمركبات؛ كقولك: (زيد قائم).

وقد اعتُرِضَ على المصنِّف بأنه ترجم لشيءٍ ولم يذكره؛ لِأَنَّهُ لم يعرِّف كل واحد من هذه العلامات بتعريف، وذكر شيئًا ولم يترجم له!!

والجواب عن المصنِّف: أن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم، ولا شك أن المصنِّف عَرَّفَ هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى: أصلي وفرعي، والنصبَ والخفض والسكون كذلك(٢١٤)، فقال: **(لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ)**:

الأولى: علامة أصلية، والثلاثة الباقية فروع، وَقَدَّمَ الضمة؛ لأنها الأصل- أي: الكثير والغالب في كل مرفوع أن يرفع بالضمة - وثنَّى بالواو؛ لأنها تنشأ عنها؛ أي: تتولد عنها إذا أشبعت، وثَلَّث بالألف؛ لأنها أخت الواو في المد واللين، وخَتَم بالنون؛ لأنها أجنبية، فرتبتها التأخير، ولا يخفى ما في كلام المصنِّف من

(٢١٤) راجع: «تشويق الخلان» (٥٢).

الحسن، حيث بدأ بالأم وثنَّى بالبنت وثلَّث بالأخت، فقَدَّم البناتِ على الأخواتِ وأَخَّر الأجنبية(٢١٥).

ومعنى كون الأَلِف أختًا للواو أنها نظيرتها.

وحاصل ما ذكره المصنِّف: أَنَّ أصل الرفع أن يكون بالضمة فذَكر الضمة وذَكَر فروعها وهي ثلاثة: (الألف، والواو، والنون)، وأن الفتحة أصل وفروعها أربعة؛ وهي: (الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون)، وأن الكسرة أصل وفروعها اثنان؛ وهما: (الياء، والفتحة)، وأن الجزم أصل وفرعه واحد؛ وهو: (الحذف)، [فالأصول](٢١٦) أربعة و[الفروع](٢١٧) عشرة.

قوله:[١١/أ] **(فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ)** الجار والمجرور يحتمل أن يكون متعلِّقًا بـ (**عَلَامَةً**) أو بمحذوفٍ صفة لـ (**عَلَامَةً**)، تقدير الكلام: علَامة كائنة في أربعة مواضع.

فعلى **(١٤)** الأول يكون ظرفًا لغوًا؛ وهو: ما كان عامله خاصًّا سواء كان جائز الحذف؛ كقولك: (بسم الله)، أو واجب الحذف؛ كقولك: (اليومَ صمتُه)، فَإِنَّ عاملَه واجب الحذف، والتقدير: صمتُ اليومَ صمتُه، وسُمي لغوًا؛ لإلغائه عن الضمير وخلوه منه.

وعلى الاحتمال الثاني: يكون الجار والمجرور ظرفًا مستقرًّا

(٢١٥) انظر: «تشويق الخلان» (٥٣).

(٢١٦) في (ط): بإفرادهما، والمثبت من: (ش)، وفي (م): بإفراد الأول.

لاستقرار الضمير فيه، والظرف المستقر: ما كان عامله عامًّا، ولا يكون إلَّا واجب الحذف، وذلك في:

الظرف الواقع خبرًا؛ كقولك: (زيدٌ عندك)؛ أي: (مستقر)، فحُذف العامل - وهو (مستقر)- فانفصل الضمير وانتقل للظرف.

وفي الظرف الواقع صفة؛ كقولك: (مررت برجل عندك).

والواقع حالًا؛ كقولك: (جاء زيد عندك).

والواقع صلة؛ كقولك: (جاء الذي عندك)، فهذه هي المواضع التي يكون الظرف فيها مستقرًّا لاستقرار الضمير فيه.

قوله: (**فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ**) وهو ما ليس مثنًّى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة أو الستة.

فقوله: (ما ليس مثنًّى) خرج المثنى كـ (الزيدان).

وقوله: (ولا مجموعًا) خرج الجمع كـ (الزيدون، والعمرون).

وخرج بقوله: (ولا ملحقًا بهما) الملحق بالمثنى كـ (كلا وكلتا)، والملحق بالجمع كـ (عشرون وبابه).

وخرج بقوله: (ولا من الأسماء الخمسة أو الستة) نحو: (أبوك وأخوك)، فهذا هو المفرد في (باب الإعراب).

وأما المفرد في (باب المبتدأ والخبر) فهو: ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة.

وأما المفرد في (باب لا)، و(المنادى) فهو: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وسواء كان مذكرًا أو مؤنثًا.

قوله: (**وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ**) وهو ما تغير فيه بناء مفرده - أي: لَفْظُ مفرده - سواء كان التغيير: بالزيادة كصِنْوٍ وصِنْوانٍ، أو بالنقص كتُخَمةٍ وتُخَمٍ، أو بالشكل كأَسَدٍ وأُسْدٍ، أو بالزيادة والشكل كرجلٍ ورجالٍ، أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كغُلامٍ وغِلمانَ، فإن هذه كلَّها ترفع بالضمة.

وسواء كان جمع التكسير مذكرًا؛ كقولك: (جاءت الزيود)، أو مؤنثًا؛ كقولك: (جاءت الهنود).

وسواء كان إعرابه ظاهرًا كما مثَّلْنَا، أو مقدرًا؛ كقولك: (جاءت الْأُسَارَى والْعَذَارَى).

وسواء كان منصرفًا؛ كقولك: (جاءت زيود وهنود)، أو غير منصرف؛ كشياطين، وبساتين.

قوله: (**وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ**) وهو: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين؛ نحو: (جاءت الهندات، والزينبات، والفاطمات) [١١/ب] سواء كان مسماه مؤنثًا في اللفظ والمعنى؛ كـ (فاطمةَ)، أو

مؤنثًا في المعنى فقط؛ كـ (هند)، أو في اللفظ فقط؛ كـ (طلحة).

وقوله: (ما جُمِعَ) يحتمل أن تكون (ما) واقعةً على مفرد، ويحتمل أن تكون واقعةً على جَمْعٍ، لكن ينافيه قولهم: جُمِع - بضم الجيم وكسر الميم- فعل ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأن الجمع لا يجمع؟!

ويجاب بأنا نختار الثاني - وهو أن (ما) واقعة على جَمْع - ولا ينافيه قولهم: جُمِع؛ لأن معنى جُمِع: تحققت جمعيته.

وقوله: (بألف وتاء مزيدتين) إن جعلت (الباء) للسببية لا يحتاج لقيد الزيادة، وإن جعلت (الباء) للملابسة فلابُدَّ من قيد الزيادة، فيخرج بـ (الألف الزائدة): ما إذا كانت الألف أصلية؛ كما في (قُضاة، وغُزاة) فإن أصل (قُضاة) قُضَيَة - بضم القاف وفتح الضاد والياء -، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصار (قُضَاة)، وضموا قافها؛ للفرق بين الجمع والمفرد كـ (فَتَاة، وقَنَاة).

ويخرج بـ (التاء المزيدة): التاء الأصلية؛ كتاء (بيت وأبيات، وميت وأموات) فإن التاء فيهما أصلية؛ فلا يقال له جمع مؤنث سالم، قال الله - تعالى -: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾[217] بنصبه بالفتحة الظاهرة.

---

(٢١٧) البقرة: (٢٨)

وقوله: (الْمُؤَنَّثِ) ليس قيدًا، ومثله ما لو كان مسمَّاه مذكَّرًا؛ كـ (إِصْطَبْل[٢١٨] وإصطبلات)، و(حمَّام وحمَّامات).

وقوله: (السَّالِمِ) ليس بقيدٍ أيضًا، ومثله ما تغير مفرده؛ كـ (سجْدة وسجَدات)، و(نبْقة ونبقَات).

قوله: (وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) فإنه يرفع بالضمة، سواء كانت الضمة ظاهرة كـ (يضربُ)، أو مقدرة كـ (يخشى).

قوله: (الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآَخِرِهِ شَيْءٌ) أي: من نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، ومن نون النسوة، أو ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

فإن اتصلت به نون النسوة بني على السكون؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾[٢١٩].

الواو للاستئناف البياني، و (الوالدات): مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، و﴿يُرْضِعْنَ﴾: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع؛ لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: فاعل مبني على الفتح

---

(٢١٨) إصطبل: بكسر الهمزة، وهي همزة أصلية؛ فكل حروف الكلمة أصول، وهو عجمي معرب، وهو بيت الخيل ونحوها، اهـ. من «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١/ ٩)، وينظر للمزيد: «التاج» (٢٧/ ٤٥٣).

(٢١٩) البقرة: (٢٣٣).

في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل (١٥) رفع خبر المبتدأ.

ومثال ما إذا اتصل به نون التوكيد الثقيلة؛ كقوله - تعالى- ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾[٢٢٠] فاللام موطئة للقسم، و﴿يُسْجَنَنَّ﴾: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد الثقيلة: حرف لا محل لها من الإعراب، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو)؛ عائد على يوسف.

ومثال ما إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة؛ كقوله - تعالى-: ﴿وَلَيَكُونًا﴾[٢٢١] وإعرابه كما مَرَّ.

ومثال ما إذا اتصل به ألف الاثنين؛ كقولك: (يضربان)، فـ (يضربان): [١٢/أ] فعل مضارع مرفوع، ورفعه ثبوت النون، و(الألف): فاعل.

ومثال ما إذا اتصل به واو الجماعة؛ كـ (يضربون)، فـ (يضربون): فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة، و(الواو): فاعل.

ومثال ما إذا اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة؛ نحو: (تضربين)، فـ (تضربين): فعل مضارع مرفوع، ورفعه ثبوت النون، و(الياء):

---

(٢٢٠) يوسف: (٣٢).

(٢٢١) يوسف: (٣٢).

فاعل.

قوله: **(وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ...)** إلخ لا فرق بين أن تكون الواو ظاهرة؛ كـ (جاء الزيدون)، أو مقدرة كقولك: (جاء مُسْلِمِيَّ) فإن أصله: (مُسْلِمُونَ لِي) حذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة، فصار (مسلموي) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء؛ فصار (مُسْلِمُيَّ) - بضم الميم الثانية - ثم قلبت الضمة كسرة؛ لمناسبة الياء فصار (مُسْلِمِيَّ) وهو فاعلِ مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة، و(مسلمي): مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

قوله: **(فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ)** أي: سواء كان علمًا كـ (الزيدون)، أو صفة كـ (مسلمون، ومذنبون).

ويشترط في العلم: أن يكون علمًا لمذكر عاقل خالٍ من: تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين.

❑ فخرج بقوله: (علمًا) ما كان غير علم؛ كـ (رجل) فلا يجمع جمع تصحيح ما لم يصغر فإن صُغِّرَ جاز جمعه؛ كـ (رُجَيْلُون).

❑ وخرج بقوله: (مذكر) ما كان علمًا لمؤنث؛ كـ (زينب) فلا يقال: (زينبون).

❑ وخرج بقوله: (لعاقل) ما كان علمًا على غير عاقل؛

كـ (لاحق) فلا يقال: (لاحقون)؛ فإنه عَلَمٌ على الفرس.

❑ وخرج بقوله: (خال من تاء التأنيث) ما كان فيه تاء التأنيث؛ كـ (طلحة) فلا يقال فيه: (طلحتون).

❑ وخرج بقوله: (ومن التركيب) ما كان مركبًا؛ كـ (بعلبك) فلا يقال فيه: (بعلبكون).

❑ وخرج بقوله: (ومن الإعراب بحرفين) المثنى والجمع فإنه لا يجمع ثانيًا.

والصفة يشترط فيها: أن تكون صفة لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

❑ فخرج بقوله: (صفة لمذكر) ما كان صفة لمؤنث؛ كـ (حائض) فلا يقال فيه: (حائضون).

❑ وخرج بقوله: (عاقل) ما كان صفة لغير عاقل؛ كـ (سابق) صفة للفرس فلا يقال فيه: (سابقون).

❑ وخرج بقوله: (خال من تاء التأنيث) ما كان فيه [١٢/ب] تاء التأنيث؛ كـ (علَّامة) فلا يقال فيه: (علَّامتون).

❑ وخرج بقوله: (ليست من باب أفعل فعلاء) ما كان كذلك،

فلا يقال في جمع (أحمر): (أحمرون).

❑ وخرج بقوله: (ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى) ما كان كذلك؛ كـ (سكران) فلا يقال: (سكرانون).

❑ وخرج بقوله: (ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث) كـ (صبور، وجريح) فلا يقال: (جريحون، وصبورون).

قوله: (**وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ**) أي: ترفع بالواو، أي: بشروط أربعة:

الأول: أن تكون مفردة.

الثاني: أن تكون مُكَبَّرَةً.

الثالث: أن تكون مضافة.

الرابع: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

❑ فخرج بالأول: ما لو كانت مثناة فإنها تعرب إعراب المثنى؛ كـ (جاء أبوان)، فـ (جاء): فعل ماض، و(أبوان): فاعل مرفوع، ورفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنًّى، و(النون): عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

❑ وخرج ما لو كانت مجموعة جمع تكسير فإنها ترفع بالضمة؛ كـ (جاء آباؤك)، فـ (آباء): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

❏ وخرج ما لو كانت مجموعة جمع تصحيح؛ كـ (جاء أبون)، فـ (أبون): فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و(النون): عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

❏ وخرج بقوله: (أن تكون مكبرة) ما لو كانت مصغرة فإنها تعرب بالحركات الظاهرة.

كقولك: (جاء أُبَيُّكَ)، فـ (أُبَيٌّ): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، و(رأيتُ أُبَيَّكَ)، (١٦) فـ (أُبَيَّكَ): مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و(مررت بأُبَيِّكَ)، فـ (أُبَيِّكَ): مجرور بالباء وجره كسرة ظاهرة في آخره، و(أُبَيٌّ) في الأمثلة الثلاثة: مضاف، و(الكاف): مضاف إليه في محل جر.

❏ وخرج بقوله: (أن تكون مضافة) ما إذا كانت غير مضافة، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة؛ كقولك: (جاء أبٌ)، و(رأيت أبًا)، و(مررت بأبٍ).

❏ وخرج بقوله: (أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم) ما لو أضيفت إلى ياء المتكلم، فإنها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم؛ كقولك: (جاء أَبِي)، فـ (أَبِي): فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، و(أبٌ): مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه في محل جر.

ويشترط في (فُوكَ)[٢٢٢] أن تنفصل منه الميم، فإن لم تنفصل منه الميم أعربت بالحركات الظاهرة؛ كقولك: (هذا فمٌ)، و(رأيت فمًا)، و(نظرت إلى فمٍ).

ويشترط في (ذُو)[٢٢٣]: أن تكون مضافة إلى اسم جنس ظاهر، فلا تضاف إلى مضمر إلَّا شذوذًا؛ كقول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ [ذا][٢٢٤] الْفَضْـ لِ مِـنَ الـنَّـاسِ ذَوُوهُ[٢٢٥]

فأضاف الشاعر (ذا) إلى المضمر وهو (الهاء) وهو شاذ من وجهين:

---

(٢٢٢) هذا الشرط خاص بـ (فوك).

(٢٢٣) هذا الشرط خاص بـ (ذو).

(٢٢٤) زيادة من مصادر التخريج.

(٢٢٥) البيت من مجزوء الرمل، أنشده الأصمعي والكسائي ولم يعزواه لقائل، وهو بلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٣، و ٣/ ٣٨ - مع الحاشية)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٢٤)، والدرر اللوامع (٥/ ٢٧)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٣٨)، وسبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (٦١)، وعيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري (كتاب الحوائج - الحرص والإلحاح)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٢)، واللمحة شرح الملحة (باب الإضافة)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٢٨)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٤٦)، والغرة المخفية لابن الخباز (ص١٢)، وحاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٣٧٨)، واللباب في علوم الكتاب (٢/ ٢٣٢)، والدر المصون (سورة البقرة: الآية ٨٢)، ولسان العرب (١٧/ ١٤٧٧- ذو)، وتاج العروس (٤٠/ ٤٢٩ وما فوقها). وليعلم أنه ثم اختلاف في روايات البيت.

الأول: جمعيته.

[١٣/أ] **والثاني**: الإضافة إلى الضمير.

وترك المصنِّفُ الْهن تبعًا لِلْفَرَّاءِ(٢٢٦) والزَّجَّاجِيِّ(٢٢٧)؛ فإن إعرابه بالحروف لغةٌ قليلةٌ(٢٢٨)، وخالف سيبويه(٢٢٩) فأثبت الهن(٢٣٠).

---

(٢٢٦) هو العلامة، صاحب التصانيف، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد اللَّه، ابن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي، قال بعضهم: الفراء أمير المؤمنين في النحو، مات الفراء بطريق الحج سنة سبع ومائتين، وله ثلاث وستون سنة، رحمه اللَّه، اهـ. السير (١٠/ ١١٨ - ١٢١).

(٢٢٧) هو شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، البغدادي النحوي، صاحب «الجمل»، والتصانيف، وتلميذ العلَّامة أبي إسحاق إبراهيم ابن السَّرِي الزَّجَّاج، وهو منسوبٌ إليه.
له «أمالي» أدبية، وله «كتاب الإيضاح»، و«شرح خطبة أدب الكاتب»، وكتاب «اللَّامات» كبير، و«المخترع في القوافي»، وأشياء. قيل: إنه ما بَيَّضَ مسألة في «الجمل» إلَّا وهو على وضوء، فلذلك بورك فيه.
قال الْكَتَّانِيُّ: مات الزَّجَّاجِيُّ بطبرية في رمضان سنة أربعين وثلاث مئة. وجاء في «طبقات الزبيدي» (١٢٩): توفي سنة ٣٣٧ هـ، وصححه ابن خَلِّكَان (٣/ ١٣٦) اهـ. السِّيَر (١٥/ ٤٧٥ - ٤٧٦).

(٢٢٨) «شرح قطر الندى» (٦٠-٦٢)، و«شرح الشذور»: (٦٦- ٧٠) و«شرح الشيخ خالد»: (٣٣)، و«شرح السُّنْهُوري»: (١/ ١٦٩)، و«اللسان»: (٥١: ٤٧١٥- هنا)، و«تهذيب اللغة» (٥: ٣٧٣ وما بعدها- هن)، و«مختار الصحاح»: (٢٩٢- هنا).

(٢٢٩) تقدمت ترجمته.

(٢٣٠) «الكتاب» (٣/ ٣٦٠، و٣٦٤).

قوله: (وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) أي: سواء كانت ظاهرة؛ كما في: (جاء الزيدان)، أو مقدرة؛ كقولك: (جاء عبدا الله)، فإن (عبدا): فاعل مرفوع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، و(عبدا): مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، والمحذوف لعلة كالثابت لأن أصله: (عبدان للّه) فحذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف فصار: (عبدا اللّه)، فالتقى ساكنان - وهما الألف واللام - فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: (عبدا اللّه) ومنه المثال المشهور في قوله:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَا اللَّهِ بِي الْبَيْتَ سَبْعًا
وَحَجَّ مِنَى النَّاسُ الْكِرَامُ الْأَفَاضِلُ

وإعرابه: (اللَّام): موطئة للقسم، و(قد): حرف تحقيق، و(طاف): فعل ماض، و(عبدا): فاعل مرفوع ورفعه الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه مثنًّى؛ لأن أصله (عبدان للّه) فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف، فصار (عبدا اللّه) فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار (عبدا اللّه). و(بي البيت) (الباء): حرف جر، و(الياء) في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ (طاف)، و(البيت) مفعول لـ (طاف)، و(سبعًا): تمييز منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، (وحَجَّ) الواو: حرف عطف، و(حَجَّ): معطوف على (طاف) مبنيٌّ على الفتح، و(مِنَى): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف، و(الناسُ):

فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، و(الكرامُ): صفة لـ (الناس) مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، و(الأفاضلُ): صفة [ثانية][٢٣١] لـ(الناسُ) بضمة ظاهرة.

قوله: **(فِي تَثْنِيَةٍ)** مصدر بمعنى المثنى، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

وضابط المثنى: كل اسم ناب عن اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه.

فقولنا: (كل اسم ناب عن اثنين) يشمل المثنى حقيقة كـ (الزيدان، والعَمْرَان)، والملحق به كـ (الشمسان، والقمران).

وقولنا: (بزيادة في آخره) وهي الألف والنون.

وقولنا: (صالح للتجريد) خرج به (كِلا، وكِلتا، واثنان، واثنتان)؛ إذ لم يسمع (كِل) ولا (كِلت).

وقولنا: (وعطفِ مثله عليه) يخرج به (شمسان)؛ فإنه ملحق بالمثنى.

ثم اعلم أنه يشترط في المثنى شروط ثمانية[٢٣٢]:

---

(٢٣١) من (ط).

(٢٣٢) انظر: «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى»، لمحمد بن محيي الدين (٢٦- ٦٣) مهم جدًّا.

الأول: أن يكون معربًا خرج بذلك المبني؛ كسيبويه [١٣/ ب] فلا يقال: (سيبويهان)، وأما قولهم: (ذان) و(اللّذان) فهو على صورة المثنى وليس مثنًّى حقيقة.

والشرط الثاني: أن يكون مفردًا فخرج بذلك المثنى والمجموع فلا يثنيان.

الشرط الثالث: أن يكون منكرًا فخرج المعرفة كـ (زيد) إذا كان باقيًا على علميته، فلا يثنى إلا إذا قصد تنكيره.

الشرط الرابع: أن يكون غير مركب فخرج (بعلبك)، فلا يقال: (بعلبكان).

الشرط الخامس: أن يكون موافقًا في اللفظ فخرج بذلك: البكران، تثنية أبي بكر وعمر.

الشرط السادس: أن يكون موافقًا في (١٧) المعنى فخرج بذلك: (العَمْران) تثنية عمرو وعمر.

الشرط السابع: أن يكون له مماثل فخرج بذلك (الشمسان).

الشرط الثامن: ألا يغني عنه غيره، فخرج بذلك (سواء) فإنها لا تثنى، فلا يقال: (سواآن)؛ استغناء بتثنية (سي) فإنهم قالوا: (سِيَّان).

ومما يلحق بالمثنى: (كلا وكلتا)، لكن بشرط إضافتهما إلى الضمير؛ تقول: (جاء الرجلان كلاهما)، فـ (كلاهما): توكيد لـ (الرجلان) مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(كلا): مضاف، و(الهاء): مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، و(الميم): حرف عماد، و(الألف): حرف دالٌّ على التثنية.

وأما إذا أضيف إلى اسم ظاهر فإنه يكون مقصورًا، فيعرب بحركات مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر؛ ومثاله: (جاءني كلا الرجلين)، (جاء): فعل ماض، والنون للوقاية، و(الياء): مفعول به مبني على السكون في محل نصب، و(كلا): فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(كلا): مضاف، و(الرجلين): مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه مثنًّى، ومثله: (رأيت كلا الرجلين)، و(مررت بكلا الرجلين).

قوله: (**وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ**).

فمثال ما اتصل به ضمير التثنية: (تضربان)، و(يضربان)، فـ (يضربان): فعل مضارع مرفوع ورفعه النون الثابتة، و(الألف): فاعل.

ومثال ما إذا اتصل به ضمير جمع؛ نحو: (يضربون)

و(تضربون)، فـ (يضربون): فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة، و(الواو): فاعل.

[ومثال ما إذا اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة؛ كقولك: (تضربين يا هند)، فـ (تضربين): فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة، و(الياء): فاعل][٢٣٣].

ثم اعلم أن ألف المثنى تارة تكون اسمًا؛ كما في الأمثلة المتقدمة، وتارة تكون حرفًا؛ كما في: (الزيدان) [١٤/أ] و(الهندان).

وكذلك واو الجماعة تارة تكون اسمًا؛ كما في الأمثلة المتقدمة، وتارة تكون حرفًا؛ كما في: (الزيدون)، و(المسلمون).

قوله: **(وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ)** لما تكلَّم المصنِّفُ على علاماتِ الرفع وما يتعلق بها، أخذ يتكلم على علاماتِ النَّصب، وقَدَّم علاماتِ الرفع على علاماتِ النصب؛ لأن الرفع مختصٌّ بالعُمَدِ والنصب مختصٌّ بالفَضَلَات.

قوله: **(الْفَتْحَةُ)** قَدَّمَهَا؛ لأنها الأصل، وثَنَّى بالألف؛ لأنها تنشأ عنها إذا أشبعت، وثلَّث بالكسرة؛ لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كما أنَّ الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف، وربَّع بالياء؛ لأنها تنوب عن الكسرة في جمع المذكر

---

(٢٣٣) سقط ما بين المعقوفتين من (م)، وهو في: (ش)، و(ط).

السالم وفي المثنى، وختم بحذف النون؛ لبعد المشابهة.

قوله: (**فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ**: ...) إلخ الفاء [فاء الفصيحة](٢٣٤)؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدَّر؛ كأن قائلًا قال له: يا مصنِّفُ أنتَ ذكرتَ [لنا](٢٣٥) علاماتِ النصب فما مواضعُها؟ فقال له: إذا أردتَ معرفةَ ذلك (**فَأَمَّا الْفَتْحَةُ**) إلخ.

قوله: (**فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ**) سواء كان إعرابه ظاهرًا؛ كـ (رأيت زيدًا)، أو مقدَّرًا؛ كـ (رأيت الفتى)، وسواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، وسواء كان المؤنثُ إعرابه ظاهرٌ؛ كـ (هند)، أو مقدَّرٌ؛ كـ (حُبْلَى)، وتقدم تعريفه.

قوله: (**وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ**) وهو: ما تغير فيه بناء مفرده سواء كان التغيير بالزيادة أو بالنقص أو بتغيير الشكل ونحو ذلك كما تقدم من الأمثلة، وسواء كان الإعراب فيه ظاهرًا؛ كما في: (رأيت الرجال) أو مقدرًا؛ كـ (رأيت الْأُسَارَى)، وسواء كان لمذكرٍ كما مَثَّلَ، أو مؤنثٍ كـ (رأيت الهنود).

قوله: (**الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ**) يعني أنه يُنْصَبُ بالفتحة بشرطين:

إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيءٌ؛ من نحو: نون التوكيد ونون الإناث، وأما إذا لم يدخل عليه ناصبٌ [فإنه يرفع

(٢٣٤) في (ط)، و(م): «للفصيحة»، والمثبت من: (ش).

(٢٣٥) من (ش).

بالضمة، أو اتصل بآخره شيء ودخل عليه ناصب][٢٣٦]، فإنه يكون منصوبًا بحذف النون؛ كما في قولك: (لن يضربا)، فـ(لن): حرف نفي ونصب واستقبال، و(يضربا): فعل مضارع منصوب بـ(لن) ونصبه حذف النون، والألف: فاعل، ومثله: (لن تضربوا)، و(لن تضربي).

قوله: **(وَأَمَّا الْأَلِفُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ)** لكن بالشروط السابقة من كونها: مفردة مكبرة مضافة وأن تكون (١٨) إضافتُها لغير ياء المتكلم، وتقدم محترزاتها.

قوله: **(وَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ [١٤/ب] السَّالِمِ)** وهو: ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين؛ نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٢٣٧]، وإعرابه: ﴿خَلَقَ﴾: فعل ماض، و﴿ٱللَّهُ﴾: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مفعول به[٢٣٨] وهو

---

(٢٣٦) سقط ما بين المعقوفتين من: (م)، والمثبت من: (ط).

(٢٣٧) العنكبوت: (٤٤)، والروم: (٨)، والجاثية: (٢٢).

(٢٣٨) يعرب جمهور النحويين وغيرهم قوله (السمواتِ) في هذه الآية وأمثالها مفعولًا به للفعل خلق منصوبًا بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهو الصواب، وخالف في ذلك كل من: أبي الحسن الرماني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الحاجب، وابن هشام فأعربوه مفعولًا مطلقًا وليس مفعولًا به، ولهذا الأخير أثر عقدي فاسد، انظر: «الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعًا ودراسة» لمحمد بن عبد اللَّه بن حمد السيف، ط. دار التدمرية (٦٠٩- ٦٢٠).

منصوب وعلامة نصبه الكسرة [نيابة عن الفتحة][٢٣٩]؛ لأنه جمعُ مؤنث سالمٌ، فحُمِل نصبُه علىَ جره قياسًا على أصله، وهو جمع المذكر السالم، فإنهم حملوا نصبه على جرِّه بالياء؛ ليلتحق الفرعُ -وهو جمع المؤنث السالم- بأصله -وهو جمع المذكر السالم-.

قوله: (**وَأَمَّا الْيَاءُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ**) بمعنى المثنى فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، ومثاله: (رأيت الزيدَيْنِ)، فهو منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها؛ لأنه مثنًّى، والنونِ عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد، فحمل النصب على الجر.

قوله: (**وَالْجَمْعِ**) ومثاله: (رأيت الزَّيْدِينَ)، ف (الزَّيْدِينَ): مفعول به منصوب ونصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم، فحملوا نصبه على جره.

قوله: (**وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ...**) إلخ أي في الفعل المضارع:

إذا اتصل به ألف اثنين؛ نحو: (لن يضربا)، ف (يضربا): فعل مضارع منصوب بحذف النون.

أو اتصل به واو الجماعة؛ نحو: (لن يَضربوا)، ف (يَضربوا):

---

(٢٣٩) من (ش).

فعل مضارع منصوب بحذف النون [والواو فاعل](٢٤٠).

أو اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة؛ نحو: (لن تضربي).

قوله: **(بِثَبَاتِ النُّونِ)** أي: بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف.

قوله: **(وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ)** بدأ بها؛ لأنها الأصل - أي: الكثير والغالب في كل مجرور أن يجر بالكسرة -، وثنَّى بالياء؛ لأنها تنوب عنها، وثَلَّثَ بالفتحة؛ لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.

قوله: **(فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ)** سواء كان مؤنثًا أو مذكرًا، وسواء كان جره ظاهرًا أو مقدرًا، وسواء كان التقدير للتعذر أو للثقل.

قوله: **(وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ)** سواء كان ظاهر الإعراب؛ كـ (مررتُ بالرجال)، أو مقدر الإعراب؛ كـ (مررت بالْأُسَارَى)، وسواء كان مذكرًا كما في المثالين، أو مؤنثًا؛ كـ (مررت بالهنود والعَذَارَى).

قوله: **(وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)** أي: يجر بالكسرة على الأصل؛ نحو: (مررت بالهنداتِ)، ولم يقل: جمع المؤنث السالم المنصرف كما قال في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف؛ لأنَّ جمع المؤنث السالم لا يكون إلَّا منصرفًا ما لم

---

(٢٤٠) من (ش).

يكن عَلمًا، فإن كان عَلمًا جاز فيه الصرف وعدمه، فيجر بالكسرة مع التنوين؛ نحو: (مررت بهنداتٍ)، أو بدون تنوين؛ نحو: (مررت بهنداتِ)، أو يجر بالفتحة مع منع الصرف ففيه ثلاثة أعاريب.

[١٥/أ] قوله: **(وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ)** نحو: (مررتُ بأَبيك وأَخيك)، فـ (أَبيك وأَخيك): مجروران بالباء، وجرهما الياء؛ لأنهما من الأسماء الخمسة، وقس على هذا ما [أشبهه](٢٤١).

قوله: **(وَفِي التَّثْنِيَةِ)** نحو: (مررت بالزَّيْدَيْنِ)، فـ (الزَّيْدَيْنِ): مجرور بالباء، وجره الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها؛ لأنه مثنًّى.

قوله: **(وَالْجَمْعِ)** نحو: (مررت بالزَّيْدِينَ)، فـ (الزَّيْدِينَ): مجرور بالباء، وجره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه جَمْعُ مذكر سالمٌ.

والفرق بين المثنى والجمع: أن نون المثنى مكسورة ونون الجمع مفتوحة، وقد تفتح نون المثنى على قِلَّة؛ كما في قول الشاعر:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ(٢٤٢)

---

(٢٤١) في (ط): أشبه.

(٢٤٢) هذا البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي رضي الله عنه، أحد الشعراء=

والشاهدُ في أَحْوَذِيَّيْنَ.

وقد تُكْسَرُ نونُ الجمع شذوذًا؛ كما في قول الشاعر:

.... وقد جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ

بكسر النون(٢٤٣).

= المجيدين. منحة الجليل: (١: ٦٧).
اللغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و«استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و«العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و«هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.
المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.
الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله: «عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ» وهي لغة، وليست بضرورة؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.
(٢٤٣) هذا عجز بيت لسُحَيْم بن وَثِيل الرِّيَاحِيِّ، وصدره:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ....

اللغة: «تبتغي» تطلب، ويروى في مكانه «يَدَّرِي» - وفي بعض النسخ: «تَدَّرِي»- بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع ادَّرَاهُ، إذا ختله وخدعه.
المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.
الشاهد فيه: قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون، فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه =

قوله: (**وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ**) وهو: كل اسم أشبه الفعل في علتين فرعيتين، ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى؛ كـ (أحمد) فإنه أشبه الفعل في علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، فالراجعةُ إلى اللفظ: وزن الفعل، والراجعة إلى **(١٩)** المعنى: العَلَمِيَّة؛ وذلك لأن الفعل فيه علتان فرعيتان: إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، فالعلة الراجعة إلى اللفظ: اشتقاقه؛ كـ (ضَرَبَ) فإنه مشتق من الضَّرْبِ، والمشتق فرعٌ عن المشتق منه، والعلة الراجعة إلى المعنى: هي احتياجه إلى الفاعل، وإذا وجد في الاسم هاتان العلتان فقد أشبه الفعل فيمنع من الصرف.

ثم اعلم أن موانع الصرف تسعة جمعها بعضهم بقوله:

= عومل معاملة المفرد من نحو: «حين، ومسكين، وغسلين، ويقطين»، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه المحشي هنا، وابن عقيل؛ قال ـ رحمه اللَّه تعالى - (١/ ٦٥وما فوقها): «حقُّ نون الجمع وما أُلْحِقَ به الفتحُ، وقد تكسر شذوذًا... وليس كسرها لغةً، خلافًا لمن زعم ذلك».

قال ابن عقيل (١/ ٦٨): «وظاهر كلام المصنِّف - رحمه اللَّه - (يعني: ابن مالك، مصنِّف الألفية) أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلّة، وليس كذلك؛ بل كسرها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة» فتنبه ولا تكن غافلًا.

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا(٢٤٤)

فالعلمية تمنع مع ستة: مع وزن الفعل؛ كأحمدَ، ويَشْكُرَ، ويَزِيدَ، ومع التأنيث اللفظي؛ كما في (طلحةَ)، أو المعنوي؛ كزينبَ، أَوْ هُمَا معًا؛ كفاطمةَ وعائشةَ، ومع العجمة؛ كإبراهيمَ، وإسماعيلَ، ومع زيادة الألف والنون؛ كعثمانَ، ومع التركيب كبَعْلَبَكَّ، ومع العدل التقديري؛ كعُمَرَ.

والوصف يمنع مع ثلاثة: وزن الفعل؛ كأحمرَ، وأشقرَ، وأصفرَ، وأخضرَ، ومع زيادة الألف والنون؛ كما في (سكرانَ)، ومع العدل التحقيقي؛ كـ (مثنى، وثُلَاثَ، ورُبَاعَ).

وكذلك إذا وجد في الاسم علة تقوم مقام العلتين؛ كما في صيغة [١٥/ب] منتهَى الجموع، وهو: كل اسم بعد ألف تكسيره حرفان، سواء كان في أوله الميم؛ كمساجدَ، أَوْ لَا؛ كصوامعَ، أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، سواء كان في أوله الميم؛ كمصابيحَ، أَوْ لَا؛ كقناديلَ، وشياطينَ، وعفاريتَ.

وكذلك ما فيه ألف التأنيث الممدودة [كصحراءَ، والمقصورة كحُبْلَى، وضابط ألف التأنيث الممدودة أن تقول](٢٤٥): كل ألف

(٢٤٤) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي، اهـ. شرح قطر الندى (٣٠٩)، ومنتهى الأرب (٤٥٦).

(٢٤٥) سقط من (ط)

قبلها ألف فتقلب هي همزة، وألف التأنيث المقصورة هي: كل ألف مقصور ما قبلها.

قوله: (**وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ:**) لما تكَلَّم المصنِّفُ على الخفض شَرَعَ يتكلم على الجزم.

ومعناه لغة: القطع؛ تقول: جَزَمَ فُلَانٌ الحبلَ؛ أي: قَطَعَهُ.

واصطلاحًا - على القول بأن الإعراب لفظي- هو: السكون وما ناب عنه.

وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه.

قوله: (**السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ**) بدل من قوله: (**عَلَامَتَانِ**)، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف.

قوله: (**فَأَمَّا السُّكُونُ: فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي: الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ**) وهو ما ليس في آخره واو أو ياء أو ألف؛ كَـ (يَضْرِبُ، وَيَأْكُلُ، وَيَشْرَبُ)، فإنه يجزم بالسكون إذا دخل عليه جازم؛ نحو: (لم يضربْ، ولم يأكلْ، ولم يشربْ)، فـ (يضرب، ويأكل، ويشرب) كل منها مجزوم بـ (لم)، وجزمه السكون.

قوله: (**وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي موضعين: في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ**) بأن كان في آخره واو؛ كـ (يدعو)، فإنه

يجزم بحذف الواو؛ نحو: (لم يَدْعُ)، فَـ (يَدْعُ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وجزمه حذف الواو.

أو كان في آخره ألف كـ (يخشى)؛ نحو: (لم يخشَ)، فـ (يخشَ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وجزمه حذف الألف.

أو كان في آخره ياء؛ كـ (يرمي)؛ تقول: (لم يرمِ)، فـ (يَرْمِ): فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وجزمه حذف الياء.

قوله: (**وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ**) نحو: (لم يفعلا، ولم تفعلوا، ولم تفعلي)، فـ (يفعلا، وتفعلوا، وتفعلي): كل [منها](٢٤٦) مجزوم بحذف النون.

(**فَصْلٌ: الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ**) يحتمل أن يكون (**فَصْلٌ**) خبرًا لمبتدأ محذوف؛ تقديره: هذا، فـ (الهاء): حرف تنبيه، و(ذا): اسم إشارة مبني على السكون مبتدأ، و(**فَصْلٌ**): خبر.

ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف؛ تقديره: فَصْلٌ هذا محله.

ويحتمل أن يكون مفعولًا لفعل محذوف؛ تقديره: (اقرأ فَصْلَ)، على لغة ربيعة؛ لأنهم يرسمون المنصوب [بصورة](٢٤٧)

---

(٢٤٦) في (ط): «منهم»، وفي (م)، و(ش): «منهما»، والصواب المثبت.
(٢٤٧) في (ط): «بصورتي».

المرفوع والمجرور؛ كما تقدم في باب الإعراب.

وإنما ذكر المصنِّفُ هذا الفصل؛ تمرينًا وتسهيلًا [١٦/أ] على المبتدئ جريًا على عادة المتقدمين من أنهم يذكرون الشيء أوَّلًا مفصَّلًا، ثم يذكرونه مجمَلًا، بخلاف المتأخرين فإنهم يذكرون الشيءَ أوَّلًا مجملًا ثم يذكرونه مفصَّلًا، وهذا أوقع في النفس.

ولا يخفى أن المصنِّف جَرَى هنا على عادة المتقدمين، وسيأتي أنه جَرَى على عادة المتأخرين في باب المرفوع لأنه ذكر المرفوعات إجمالًا ثم ذكرها تفصيلًا، فلله دَرُّهُ[٢٤٨] حيث شرب من الكأسين.

فإن قلت: إنَّ قَوْلَ المصنِّف **(فَصْلٌ)** نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة؛ كما قاله ابن مالك[٢٤٩]، فكيف صح جعله مبتدأ؟!

(٢٠) والجواب: أنا لا نسلم أنَّ (فصل) نكرة؛ لما قرره

---

(٢٤٨) الأَصْلُ فيه أَن الرَّجلَ إذا كَثُرَ خَيْرُهُ وعَطَاؤُه وإِنَالَتُه النَّاسَ، قيل: لِلَّه دَرُّه؛ أَي: عَطَاؤُه وما يُؤْخَذُ منه، فشَبَّهوا عَطَاءَه بدَرِّ النَّاقَةِ، ثمّ كَثُرَ استِعمَالُهُم حَتَّى صارُوا يَقُولُونه لكلّ مُتعَجَّب مِنْه. اللِّسان (٤/ ٢٧٩)، والتاج (١١/ ٢٧٩ - ٢٨٠ درر).

(٢٤٩) قال ابن مالك في «ألفيته»: باب الابتداء، الأبيات (١٢٥، ١٢٦، ١٢٧):

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَه ... مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

المحققون من أن أسماء التراجِم[٢٥٠] وأسماء الكتب من حيز علم الجنس؛ فصح الابتداء به.

قوله: (**الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ**) إِنْ **قلت**: فيه الإخبار بالمثنى عن الجمع فلا يكون فيه تطابق؛ لأنهم شرطوا في الخبر أن يكون مطابقًا للمبتدأ إفرادًا وتثنية وجمعًا؟

وأجيب بجوابين:

الأول: أن (أل) للجنس، و(أل) الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية.

والجواب الثاني: أن فيه تقدير مضاف، والتقدير: المعربات ذوات قسمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه فارتفع ارتفاعه.

قوله: (**قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ**) والحركات هي الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة.

والحروف هي حروف العلة الثلاثة: الواو والألف والياء، والنون في الأفعال الخمسة.

---

(٢٥٠) التراجم بكسر الجيم كالخواتِم والعوالِم وكثير من الناس يضمها لحنًا. الصبان على الأشموني (١/ ٤٠- توفيقية).

وقدَّم المعرب بالحركات على المعرب بالحروف؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع، والأصل مقدم على الفرع.

قوله: **(فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ)** نوع من الأفعال، وثلاثة من الأسماء.

فأما الأول من الأسماء: فالاسم المفرد وتقدم أنه: ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، ويعرب بالحركات مطلقًا، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، مصروفًا كـ (بكر، وخالد)، أو ممنوعًا من الصرف؛ كـ (أحمد، وعثمان، وعمر، وفاطمة، وزينب، وطلحة).

وسواء كان إعرابه ظاهرًا أو مقدرًا، وسواء كان مقدرًا للتعذر كـ (الفتى)، أو للثقل كـ (الداعي والقاضي).

الثاني: من الأسماء جمع التكسير سواء كان إعرابه ظاهرًا؛ نحو: (جاء الرجال)، أو مقدرًا؛ كـ (الْأُسارى، والْعَذارى)، وسواء كان لمذكر أو لمؤنث.

ثالث نوع من الأسماء: جمع المؤنث السالم؛ نحو: (جاءت الهنداتُ)، و(رأيتُ الهنداتِ)، و(مررتُ بالهنداتِ).

والنوع الذي من الأفعال: هو الفعل المضارع، [١٦/ب] وهو

رابع الأنواع؛ فإنه يرفع بالضمة نحو: (يضربُ)، وينصب بالفتحة؛ نحو: (لن يضربَ)، [ويجزم بالسكون؛ نحو: (لم يضربْ)][٢٥١].

قوله: **(وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ)** نحو: (جاء زيدٌ، ورجالٌ، ومسلماتٌ)، و(يضربُ زيدٌ عَمْرًا)، وتنصب بالفتحة؛ نحو: (لن يضربَ عمرٌو زيدًا ورجالًا)، وتخفض بالكسرة؛ نحو: (مررت بزيدٍ، ورجالٍ، ومسلماتٍ).

قوله: **(وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ)** هذا بالنسبة للفعل المضارع فإنه يجزم بالسكون؛ نحو: (لم يضرب)؛ لما تقدم لك من أن الجزم مختصٌّ بالفعل، والجر مختصٌّ بالأسماء.

قوله: **(وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ)** الأصل **(ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ)**:

الأول: جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة، وكان القياس فيه أن ينصب بالفتحة، لكن خرج عن الأصل؛ حملًا على أصله الذي هو جمع المذكر السالم، فإنهم حملوا نصبه على جره، وإنما فعل النحاة هذا الحمل؛ لئلا يلزم مزية الفرع - وهو جمع المؤنث - على أصله - وهو جمع المذكر-.

والثاني مما خرج عن الأصل: الاسم الذي لا ينصرف، وكان قياسه أن يخفض بالكسرة، لكنه لَمَّا شابه الفعل فيما تقدم؛ خرج

---

(٢٥١) من (ط).

عن أصله.

والثالث مما خرج عن الأصل: الفعل المضارع المعتل الآخِر، فإنه يجزم بحذف آخره، وكان الأصل أن يجزم بالسكون، ونكتته - كما قال بعض الحذاق-: أن الجازم كالدواء الْمُسْهِل القاطع إذا دخل على الجسم ووجد فضلة أزالها وإن لم يجد فضلة قَطَعَ من الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل المضارع ورأى حركةً أزالها، فإذا وجد حَرْفَ العلة أزاله، ولا يخفى أن حرفَ الْعِلَّةِ من ذوات الكلمة، وهذه نكتة، والنكات لا تتزاحم.

قوله: (**وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ**) بمعنى المثنى، فإنه يرفع بالألف؛ نحو: (جاء الزيدانِ)، فـ (الزيدان): فاعل بـ (جاء) مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب بالياء؛ نحو: (رأيت الزَّيْدَيْنِ)، ويجر بالياء؛ نحو: (مررتُ بالزَّيْدَيْنِ).

وبعضهم يُلْزِمُهُ الألف في الأحوال الثلاثة؛ كما في قوله ﷺ: «**لاَ وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**»(٢٥٢).

قوله: (**وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**) وهو: ما جمع بواو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالة الجر والنصب، فحالة الرفع؛ كـ (جاء الزيدونَ)، والنصب؛ كـ (رأيت الزَّيْدِينَ)، والجر؛ كـ (مررتُ بالزَّيْدِينَ).

---

(٢٥٢) رواه أحمد (٤/ ٢٣) بإسناد حسن.

ومثل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون:

ما ألحق به **(٢١)** من أسماء الجموع؛ كـ (عالمون)، وجمع التكسير؛ كـ (أَرَضون[٢٥٣]، وسنون)، وما سمي به من هذا الجمع؛ كـ (عليون) اسم لأعلى مكان في الجنة، وألحق به أيضا ما لم يستوف [١٧/أ] شروط الجمع كـ (أهلون).

قوله: **(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ)** أي مما يعرب بالحروف؛ كـ (جاء أبوك) في حالة الرفع، و(رأيت أباك) في حالة النصب، و(مررت بأَبيك) في حالة الجر، لكن لا تعرب هذا الإعراب إِلَّا بالشروط السابقة.

قوله: **(وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ)** الْأَوْلَى للمُصَنِّف أن يقول: الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، وإنما هي أوزان.

وضابطها: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مؤنثة مخاطبة؛ نحو: (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين)، فكل منها فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة.



(٢٥٣) بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إِلَّا في الشعر، اهـ. التصريح بمضمون التوضيح (ص١٢).

باب الأفعال

يعني: **الاصطلاحية، فخرج بذلك**: الأفعال اللُّغوية؛ التي هي مطلق الحدث؛ فإنها لا تنحصر.

والأفعال جمع فعل، ومعناه اصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا.

قوله: (**ثَلَاثَةٌ**) والدليل على ذلك:

الاستقراء، وقوله - تعالى -: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَۚ﴾(٢٥٤) والمراد بـ (ما بين الأيدي): المستقبل، و﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾: الماضي، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَۚ﴾: الحال. وقول زهير(٢٥٥) الشاعر:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ
وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي(٢٥٦)

قوله: (مَاضٍ) أصله (مَاضِيُنْ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، ومعنى مضيه أنه

---

(٢٥٤) مريم: (٦٤).

(٢٥٥) زهير بن أبي سلمى.

(٢٥٦) البيت في معلقته: (ص ٧٩٩ - مجموع مهمات المتون).

وقع وانقطع، وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة؛ كـ (ضرب، وقام)؛ تقول: (ضربَتْ، وقامَتْ).

قوله: **(وَمُضَارِعٌ)** سُمِّي مضارعًا من المضارعة، وهي المشابهة؛ لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات، وقبول لام الابتداء؛ كـ (ضَارِب)، فإن أوله مفتوح وثانيَهُ ساكن وثالثَهُ مكسور، فكذلك المضارع؛ كـ (يَضْرِب) فإن الياء مفتوحة والضاد ساكنة والراء مكسورة، وتدخل عليه لام الابتداء؛ كقولك: (إِنَّ زيدًا ليضرب)، كما تقول: (إِنَّ زيدًا لضارب).

والمضارع: ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال، وقَبِلَ (لَمْ)؛ نحو: (لَمْ يَضْرِبْ).

قوله: **(وَأَمْرٌ)** وهو: ما دل على الطلب، وقَبِلَ ياء المؤنثة المخاطبة؛ كـ (اضرب) فإنه يقبل ياء المؤنثة المخاطبة؛ نحو: (اضربي).

قوله: **(فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا)** لما ذكر المصنِّف حقائق الأفعال شرع يبين أحكامها، بقوله: **(فَالْمَاضِي...)** إلخ.

وقوله: **(مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا)** سواء كان الفعل ثلاثيًّا كـ (ضربَ)، أو رباعيًّا كـ (دحرجَ)، أو خماسيًّا كـ (انطلقَ)، أو سداسيًّا كـ (استخرجَ)، وهو مبنيٌّ على الفتح تحقيقًا إذا لم يتصل بآخره شيءٌ، فإن اتصل به ضميرُ رفع ساكنٌ، بُنِيَ على الفتح تقديرًا مَنَعَ [١٧/

ب] من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة المناسبة؛ كقولك: (ضربوا)، وأما إذا اتصل به ضمير رفع، لكن للمتكلم أو للمخاطب مثلًا؛ كقولك: (ضربت)، ضرب: فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره، كراهةُ توالي أربع متحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء: فاعل.

ثم إنه يسأل عن الماضي سؤالان:

الأول: لم حُرِّكَ؟

الثاني: لم كانت الحركةُ فتحةً؟

فالجواب عن الأول: إنما حُرِّكَ؛ لأنه أشبه الاسم أيضًا في وقوعه صفة؛ كقولك: (مررت برجل ضَرَبَ)، فـ (ضرب): فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره هو، والجملةُ من الفعل والفاعل في محل جر صفةٌ لـ (رجل)؛ لِأَنَّ الجملَ بعد النكراتِ صفات وبعد المعارف أحوال(٢٥٧).

وأشبه الاسم أيضًا في وقوعه صلةً؛ كما في قولك: (جاء الذي

(٢٥٧) قال ابن هشام «المغني» (٢/٨٩-٩٤): «يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها: إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع» ثم أخذ - رحمه اللّه - في توضيح هذا الكلام...

ضَرَبَ)، وفي وقوعه حالًا؛ كقولك: (جاء زيد وقد ضَرَبَ)، ووقوعه خبرًا؛ كقولك: (زيد ضَرَبَ).

والجواب عن الثاني: أن الفتحة أخفُّ الحركات.

قوله: (**وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا**) هذه طريقة الكوفيين بأن الأمر مُقْتَطَعٌ من الفعل [المضارع][٢٥٨] وليس قِسْمًا برأسه، وهي طريقة مرجوحة، وأصل (اضرب) عندهم (لِتَضْرِبْ) حذفت (اللَّامُ)؛ للتخفيف، و(التاءُ)؛ خوف الالتباس بالمضارع، ثم أتي بهمزة الوصل؛ توصلًا للنطق بالساكن.

والمذهب الراجح: أَنَّ فعل **(٢٢)** الأمر مبنيٌّ على السكون إذا كان صحيح الآخر، وأما إذا كان معتلَّ الآخر فيبنَى على حذف آخره؛ ولذا قال النُّحَاةُ: «الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه» فصحيح الآخِر؛ ك (اضرب، وقم)، ومعتل الآخِر؛ ك (اخشَ، وارمِ، واغزُ).

فإن كان مضارعه يجزم بحذف النون؛ نحو: (لم يفعلا ولم تفعلوا)، فإن الأمر منه يبنَى على حذف النون؛ نحو قولك: (افعلا وافعلوا وافعلي).

قوله: (**وَالْمُضَارِعُ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ**) أي: من

---

(٢٥٨) سقطت من (ط) وأثبتها من (م).

علامات الفعل المضارع أنْ يوجد في أوله حرفٌ من حروف (أنيت)، فـ (كَانَ) تامة، بمعنى: (وُجِدَ)، ولو حذفها لكان أخصر.

قوله: **(فِي أَوَّلِهِ)** المناسب حذف **(فِي)**؛ إذْ لا معنى للظرفية، وسميت زوائدَ؛ لأنه يزيد بها على حروف الماضي، كما هو ظاهر.

وقوله: **(الْأَرْبَعِ)** صفة لـ **(الزَّوَائِدِ)**.

قوله: **(يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ)**: أي: مقولك، فهو من إطلاق المصدر [وهو القول][٢٥٩] وإرادة اسم المفعول، وهو المقول، وهو فاعل **(يَجْمَعُ)**.

قوله: **(أَنَيْتُ)** بالقصر والمد، والأول أولى؛ لأَنَّ الأول بمعنى قربت، والثاني بمعنى بعدت، ولا شك أنَّ القرب أولى، وفي تعبير المصنِّف [١٨/أ] بـ **(أَنَيْتُ)** تفاؤل بأن الله - تعالى - يقرِّبُ هذا العلمَ للمشتَغِل بهذا المتن، وكما يجمع هذه الحروف ما ذكر، يجمعها قولك: (نأيت، أو نأتي، أو أتين).

واعلم أن شروط دخول هذه الحروف على المضارع:

أن تكون الهمزةُ للمتكلِّم: مذكرًا أو مؤنثًا؛ كـ (أقوم)، وهي ليست موجودة في الماضي، وفائدة دخولها الدلالة على المتكلِّم، بخلاف همزة (أَكْرَمَ)؛ فإنها للتعدية.

---

(٢٥٩) من (شب).

وأن تكون النون للمتَكَلِّم ومعه غيره، أو للمُعَظِّم نفسه: سواء كان عظيمًا في نفس الأمر أو ليس بعظيمٍ، بخلاف نون (نَرْجَسَ)؛ فإنها ليست بزائدة، ولأنها لا تدل على معنى في المضارع.

و(نَرْجَسَ زيدٌ الدواءَ)؛ جعل فيه نَرْجِسًا، والنَّرْجِسُ نبتٌ له رائحةٌ زكيةٌ.

وأن تكون الياءُ للغائب: سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، بخلاف ياء (يَرْنَأَ) فإنها لا تدل على الغَيْبَةِ؛ تقول: «يرنأت الشيبَ باليَرُنَّاء»، إذا خضبتَه بالْحِنَّاء.

وأن تكون التاءُ للمخاطب: سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا أو مثنًّى أو مجموعًا، بخلاف تاء (تَعَلَّمَ)؛ فإنها للمطاوعة؛ تقول: (عَلَّمْتُ زيدًا المسألةَ فتعَلَّمَهَا)، فيكون (تَعَلَّمَ) مطاوعًا لِ (عَلَّم) في التعدي.

قوله: (وَهُوَ مَرْفُوعٌ) أي حكمه الرفع، لا فرق بين أن يكون إعرابه ظاهرًا؛ كـ (يضرب)، أو مقدرًا؛ كـ (يخشى).

واعلم أن رافعه التجرد من الناصب والجازم، والتجرد عامل معنويٌّ.

وقيل: الرافع له حلوله محل الاسم، وهو مردودٌ؛ لأنه قد يكون مرفوعًا وليس حالًّا محل الاسم.

وقيل: الرافع له أحرف المضارعة، وَرُدَّ بِأَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لا يعمل فيه.

قوله: (**فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ**) وهي جمع ناصب لا جمع ناصبة، والراجح التفصيل؛ لأن الناصب بنفسه أربعة فقط (أَنْ وَلَنْ وإذن وكي) وهو مذهب البصريين.

قوله: (**وَهِيَ: أَنْ**) بهمزة مفتوحة ونون ساكنة - احترازًا من (إِنْ) المكسورة الهمزة - فإنها ليست من النواصب، فتارة تكون نافية؛ كما في قوله: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»(٢٦٠).

---

(٢٦٠) قال الحسن بن قاسم المرادي «الجنى الداني في حروف المعاني» (٢٠٧-٢١٠): «إن المكسورة الهمزة، حرف له سبعة أقسام... الثالث: إن النافية، وهي ضربان: عاملة، وغير عاملة.
فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر. وفي هذه خلاف، منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي، وأبو الفتح. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد.
والصحيح جواز إعمالها، لثبوته نظمًا ونثرًا. فمن النثر قولهم: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك، وإن أحدٌ خيرًا من أحد، إلا بالعافية. وقال أعرابي: إن قائمًا. يريد: إن أنا قائمًا. وعلى ذلك خرَّج ابن جني قراءة سعيد بن جبير ﴿ إنِ الذين تدعون من دون اللَّه عبادًا أمثالُكم﴾.
ومن النظم قول الشاعر:

إن هو مستوليًا على أحد ... إلا على أضعف المجانين

أنشده الكسائي.
=

وتارة تكون شرطية، وسيأتي الكلام عليها.

والمراد بـ (أَنْ) المفتوحة الهمزة: المصدرية، وسميت مصدرية؛ لأنها تُؤَوَّلُ مع منصوبها بمصدر؛ مثال ذلك: (عجبتُ مِنْ أَنْ تضربَ)، فَـ (أَنْ): حرفٌ مصدريٌّ ونصبٌ، (تضربَ): فعل مضارع منصوب بِـ (أَنْ)، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، وَ(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والتقدير: عجبتُ من ضربك.

فخرج بالمصدرية: (أَنْ) المفسِّرةُ التي بمعنى (أَيْ)؛ وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[٢٦١].

والزائدةُ [١٨/ب] وهي الواقعة بعد (لَمَّا)؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[٢٦٢].

= وقول الآخر:

إنِ المرءُ ميْتًا، بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه، فيخذلا

وقد تبين، بهذا، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة، وقال: لم يأت منه إلا (إن هو مستوليًا).

وحكى بعض النحويين أن إعمالها لغة أهل العالية.

وغير العاملة كثير وجودها، في الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]».

(٢٦١) المؤمنون: (٢٧).

(٢٦٢) يوسف: (٩٦).

وخرج أيضًا المخففةُ من الثقيلةِ؛ وهي: الواقعة بعد ما يدل على العلم؛ كقوله - تعالى-: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٢٦٣)، فَـ ﴿أَن﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، و«السين» حرف تنفيس، و﴿يَكُونُ﴾ فعل مضارع ناقص متصرف مِنْ (كَان) الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها مستتر جوازًا تقديره هو، و﴿مِنكُمْ﴾ جار ومجرور متعَلِّقٌ بما بعده، و﴿مَّرْضَىٰ﴾ خبر يكون منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ، والجملة من ﴿يَكُونُ﴾ واسمِها وخبرِها في محل رفع خبرُ ﴿أَن﴾ المخففة من الثقيلة.

وإن سبقت بما يدل على الظن فيصح أن تكون مصدرية وأن تكون (٢٣) مخففة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٢٦٤)، [قرئ ﴿تَكُونَ﴾ بالنصب على أنها مصدرية، وقرئ بالرفع على أنها مخففة من الثقيلة](٢٦٥)، قراءتان سبعيتان(٢٦٦).

قوله: (وَلَنْ) هذا هو الثاني من النواصب بنفسها، وهي حرفٌ بسيطٌ على الأصح.

---

(٢٦٣) المزمل: (٢٠).

(٢٦٤) المائدة: (٧١).

(٢٦٥) سقط ما بين المعكفين من (م)، وأثبته من (ط).

(٢٦٦) ينظر: «معجم القراءات» (٢/ ٣٢٣- ٣٢٥).

وقيل: إنها مركبة من (لَا أَنْ)، فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف لالتقاء الساكنين، فصار (**لَنْ**).

وقيل: أصلها (لَا) أبدلت الألف نونًا فصار (**لَنْ**).

والصحيح أنها لا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده خلافًا للزمخشري، فالنفي في «لَنْ أَقُومَ» مساوٍ للنفي في «لَا أَقُومُ»، قال الله - تعالى- حكاية عن قوم موسى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٢٦٧) ف ﴿لَن﴾: حرف نفي ونصب واستقبال، و﴿نَّبْرَحَ﴾: فعل مضارع منصوب ب ﴿لَن﴾ وهو متصرف من (بَرِحَ) الناقصة، يرفع الاسم وينصب الخبر، والاسم مستترٌ جوازًا تقديره (نحن)، و﴿عَٰكِفِينَ﴾ خبر ﴿نَّبْرَحَ﴾، و﴿عَلَيْهِ﴾ جار ومجرور متعلق ب ﴿عَٰكِفِينَ﴾ - أي: [مستمرين](٢٦٨) على عبادة العجل إلى أن يرجع إلينا موسى-.

قوله: (**وَإِذَنْ**) بكسر الهمزة وفتح الذال، وترسم بالنون عند الْمُبَرِّدِ(٢٦٩)، وذهب الْفَرَّاءُ إلى رسمها بألف، والصحيح الأول،

---

(٢٦٧) طه: (٩١).

(٢٦٨) في (م)، و(ش): «نستمر عاكفين».

(٢٦٩) هو إمام النحو، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، النحوي، الأخباري، صاحب الكامل. كان إمامًا، عَلَّامةً، جميلًا، وسيمًا، فصيحًا، مُفَوَّهًا، مُوَثَّقًا، صاحبَ نوادر وطُرَفٍ. كان آيةً في النحو. كان إسماعيل القاضي يقول: ما رأى المبرِّدُ مثل نفسه. مات الْمُبَرِّدُ =

وبعضهم يُفَصِّلُ فيقول: إنْ أُلْغِيَتْ رُسِمَتْ بِالْأَلِفِ، وهي حرف جواب وجزاء؛ لأن مضمون الكلام الذي بعدها جزاءٌ لما قبلها؛ مثال ذلك قولك: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ، جوابًا لمن قال: أريدُ أَنْ أزورَكَ)، فَ (إِذَنْ): حرف جواب وجزاء، وَأُكْرِمَ: فعل مضارع منصوب بِ (إِذَنْ) وعَلَامَةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره، والفاعل مستترٌ وجوبًا تقديره أنا، والكاف: مفعول به مبني على الفتح في محل نصب.

وشرط النصب بِإِذَنْ:

أن تكون مصدَّرَةً، فإن تأخرت؛ كقولك لمن قال: (آتيك غدًا)، (أكرمُك إِذَنْ) فحينئذ يتعين رفع الفعل؛ لأن المنصوب لا يتقدم على ناصبه.

ويشترط أن يكون الفعل مستقبلًا [١٩/أ] بعدها، فلو كان بمعنى الحال، أهملت؛ كقولك لمن يحدثك حديثًا: (إِذَنْ تَصْدُقُ)؛ لأن الصدق حاصلٌ في الحال.

وأن يكون الفعل متصلًا بها فلو فصل بينهما فاصل؛ كقولك لمن قال: (آتيك غدًا) (إذن في الدار أو يوم الجمعة أُكْرِمُكَ)، فيتعين الرفع للفعل حينئذ.

نعم يغتفر الفصل بلا النافية أو الْقَسَم، ومثال القَسَمِ؛ كما في قول الشاعر:

= في أول سنة ست وثمانين ومائتين، اهـ. السير: (١٣/ ٥٧٦ والتي تليها).

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ
يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ(٢٧٠)

قوله: (وَكَيْ) بالكاف المفتوحة وياء ساكنة، يعني أن (كي) المصدرية هي رابع النواصب بنفسها من غير واسطة (أَنْ)، وسميت مصدرية؛ لأنها تؤول مع مدخولها بمصدر، احترازًا من (كَيْ) المختصرة من (كَيْفَ)؛ كما في قوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ ....(٢٧١)

واحترازًا عن (كَيْ) التعليلية الآتي بَيَانُهَا.

ثم اعلم أَنَّ ضابط كي المصدرية أن يتقدمها اللام لفظًا أو

---

(٢٧٠) هذا بيت من الوافر، وقد نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري - رضي اللَّه تعالى عنه -، واستبعد هذه النسبةَ جماعةٌ من المحققين، وانظر- إنْ رُمْتَ المزيد -: «سبيل الهدى» (٧٥)، و«منتهى الأرب» (٣١٢)، و«عدة السالك» (٤/١٦٨)، ثلاثتهن لأبي رجاء، العلَّامة المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه اللَّه تعالى -.

(٢٧١) هذا بعض صدر بيت من بحر البسيط، قائله غير معروف، وتمامه:

.... إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلَاكُمُ، ولَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟

والبيت استشهد به كثير من المؤلفين، وهو في: مغني اللبيب (٣/٣١، و١٣٢)، وفي التاج: (٢٤/ ٣٤٩) في آخرين.

وتجنحون: تميلون، والسِّلم: بفتح السين وكسرها، الصلح، وثئرت: من الثأر، وهو طلب دم القتيل بقتل قاتله. اللظى: النار، والهيجاء: الحرب. وتضطرم: تلتهب.

تقديرًا:

مثال تقدم اللام لفظًا؛ كقوله - تعالى -: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٢٧٢] فـ «اللام»: حرف تعليل وجر، و﴿كَيْ﴾: حرف مصدري ونصب، و﴿لَا﴾: نافية، و﴿تَأْسَوْا﴾: فعل مضارع منصوب بـ (كي)، ونصبه حذف النون، والواو فاعل.

ومثال تقدم اللام تقديرًا؛ كقولك: (جئتُ كي أقرأ العلم) إذا قدرتها.

فإذا تأخرت لام التعليل عن (كي)؛ كما في قوله: (جئت كي لأقرأ)، أو وقع بعدها (أَنْ) المصدرية؛ كقولك: (جئت كي أن تكرمني) فهي تعليلية.

وتحتمل المصدرية والتعليلية إذا لم يتقدمها اللام ولم يقع بعدها (أَنْ).

فالحاصل أن لِ (كي) ثلاث حالات: تكون مصدريةً، وتكون تعليليةً، وتكون محتَمِلَةً لهما.

قوله (وَلَامُ كَيْ...) إلخ هذا شروع في النواصب الْمُخْتَلَفِ فيها:

فالكوفيون يقولون: إنها ناصبة بنفسها.

---

(٢٧٢) الحديد: (٢٣).

وأما البصريون فلا يَنْصِبُ الفعلَ عندهم بنفسه إلَّا الأربعةُ المتقدمةُ، وما عداها من لام كي ونحوها فإنها لا تنصب عندهم أصالة، وإنما الناصب (أَنْ) مضمرةً بعدها تارةً جوازًا بعد لام كي، وتارةً وجوبًا بعد البقية.

وكما أن هذه اللَّامَ تُسَمَّى لامَ كي تُسَمَّى لامَ التعليل.

ولا فرق بين أن تكون للعاقبة والصيرورة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(٢٧٣).

فَ ﴿يَكُونَ﴾: فعل مضارع ناقص منصوب بِأَنْ مضمرة جوازًا بعد لام كي، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، فإن علة الالتقاط أن يكون سيدُنا موسى قرةَ عين لهم، فآل أمره وصار لهم عَدُوًّا (٢٤) وحَزَنًا.

[١٩/ب] وأن تكون زائدة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾(٢٧٤) فـ(اللام) زائدة، و﴿يُذْهِبَ﴾ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا.

وإنما أضيف اللام لكي؛ لأن (كي) تخلفها في التعليل - أي: في إفادته - ويظهر ذلك بالمثال؛ تقول: جئتك لأزورَك، فاللام

---

(٢٧٣) القصص: (٨).

(٢٧٤) الأحزاب: (٣٣).

تعليلية، وسميت تعليليةً؛ لأن ما بعدها علةٌ لما قبلها، فإن الزيارة علة المجيء، فإذا **قلت**: جئتك كي أزورَك، فكي أفادت التعليل كما أفادته اللام، فَـ (أزورَك): فعل مضارع في المثالين منصوب بأن مضمرة جوازًا، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستترٌ وجوبًا تقديره أنا، والكاف: مبني على الفتح مفعول به في محل نصب.

قوله: **(وَلَامُ الْجُحُودِ)** والمراد بالْجُحُودِ هنا: النَّفْيُّ مطلقًا، وهو مصدر جَحَدَهُ جَحْدًا وجُحُودًا، وأصله الإنكار مع العلم، فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام؛ فيكون مجازًا مرسلًا عِلاقته الخصوصُ.

وضابط لام الجحود: أن تقولَ هي الواقعة بعد (كان) المنفية بـ (ما)، أو بعد (يكن) [المنفية][275] بـ (لم):

مثال النفي بـ (كان) قوله - تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[276] ﴿مَا﴾: نافية، و﴿كَانَ﴾: فعل ماض ناقص، و﴿ٱللَّهُ﴾: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، و﴿يُعَذِّبَ﴾: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو عائد على الله - تعالى-، وجملة ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ في محل نصب، خبرُ ﴿كَانَ﴾.

---

(٢٧٥) في (ط): «المنفي».
(٢٧٦) الأنفال: (٣٨).

ومثال النفي بـ (يكن) قوله - تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٢٧٧) فـ ﴿لَمْ﴾: حرف [نفي](٢٧٨) جازم، و (يكنِ) مجزوم بـ (لم)، وجزمه السكون، وهو متصرف من كان الناقصة، ولفظ الجلالة: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، و﴿لِيَغْفِرَ﴾ اللام لام الجحود، و﴿يَغْفِرَ﴾: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو عائد على اللَّه، وجملة ﴿لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ في محل نصب، خبرُ (يكنِ).

قوله: (وَحَتَّى) وهي من النواصب، لكن الناصب أن مضمرةً بعدها وجوبًا؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(٢٧٩) فـ ﴿حَتَّىٰ﴾: حرف غاية ونصب، و﴿يَرْجِعَ﴾: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، و﴿إِلَيْنَا﴾ إلى: حرف جر، ونا ضمير الجماعة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور مُتعَلِّقٌ بـ ﴿يَرْجِعَ﴾، و﴿مُوسَىٰ﴾: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية منع من ظهورها التعذرُ.

وتكون حتى استثنائيةً؛ كما [٢٠/أ] في قول الشاعر:

---

(٢٧٧) النساء: (١٣٧، و١٦٨).

(٢٧٨) من (ط).

(٢٧٩) طه: (٩١).

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ(٢٨٠)

المعنى: إِلَّا أَنْ تَجُودَ.

وتكون جارة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(٢٨١).

قوله: (وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوِ) وهذه عبارة مقلوبة، والأصل: والفاء والواو الواقعتان في الجواب؛ لأن الناصب هو الفاء والواو لا الجواب.

ويشترط في الفاء أن تكون للسببية بأن يكون ما بعدها مُسَبَّبًا عما قبلها.

ويشترط أيضا أن تكون واقعة في جواب النفي أو الطلب.

ثم اعلم أن الطلب يشمل:

الأمر؛ كما في قولك: أقبل فأحسنَ إليك، وإعرابها: الفاء فاء

---

(٢٨٠) البيتُ للمُقَنَّعِ الكندي، وهو في: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي: (١٧٣٤)، وترجمة المُقَنَّع هناك أيضًا: (١١٧٨)، فطالعها فإنها عجيبة، وينظر كذلك: «مغني اللبيب» (٢/ ٢٧٢) مع حاشية المحقق الفاضل الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب.

(٢٨١) القدر: (٥).

السببية، و(أحسنَ): فعل مضارع متصرف منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

ويشمل: النهي؛ كقولك لآخَر: (لا تخاصم صالحًا فيغضبَ).

والدعاء؛ نحو: (ربِّ وفقني فأعملَ صالحًا)، [وإعرابه: رَبِّ: منادى حذف منه ياء النداء، وهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم المحذوفة؛ لأجل التخفيف، وفق: فعل دعاء مبني على السكون، وهو فعل أمر، ولكن سمي دعاءً؛ تأدبًا مع الله - عز وجل -](٢٨٢) فـ (يغضب، وأعمل): منصوبان بأن مضمرة [وجوبًا](٢٨٣) بعد فاء السببية، ونصب كل منهما فتحة ظاهرة في آخره.

ويشمل: الاستفهام؛ نحو قولك: (هل في الدار زيد فأمضيَ إليه).

والعرض - [وهو الطلب بلين ورفق-؛ نحو قولك: (ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا).

ويشمل: التحضيض -](٢٨٤) وهو الطلب بِحَثٍّ وإزعاج-؛ نحو

---

(٢٨٢) زيادة من (ش).

(٢٨٣) زيادة من (ش).

(٢٨٤) سقط ما بين المعقوفتين من (م)، و(ش) غير قوله: «والتحضيض» فهو في (ش)، والعبارة بتمامها في: (ط).

قولك: (هلا أكرمت زيدًا فيشكرَك).

والتمني؛ كقولك: (ليت لي مالًا فأحجَّ منه).

والترجي؛ كقولك: (لعلي أراجعُ الشيخَ فيفهمَني)، وإعراب هذا المثال: (لعل): حرف ترج ونصب، و(الياء): في محل نصب بلعل، و(أراجع الشيخ): فعل وفاعل ومفعول، وقوله: (فيفهمَني) الفاء للسببية، و(يفهم): فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

ومثال ما فيه النفي قوله - تعالى -: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٢٨٥] فـ ﴿لَا﴾ نافية، و﴿يُقْضَىٰ﴾ فعل مضارع مبني لما لم يسمَّ فاعلُهُ (٢٥) مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية، وقوله: ﴿فَيَمُوتُوا﴾ الفاء للسببية، و﴿يَمُوتُوا﴾ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ونصبه حذف النون.

ومثل الفاء في هذه الأمثلة الواو؛ كما أشار إلى ذلك في «الخلاصة» بقوله:

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ

كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ[٢٨٦]

---

(٢٨٥) فاطر: (٣٦).

(٢٨٦) الألفية: باب إعراب الفعل، البيت رَقْم: (٧٠٧).

واعلم أن ما ذكرناه من أقسام الطلب يسمى بـ «مسألة الأجوبة الثمانية»[٢٨٧]، وقد جمعها بعضهم فقال - رحمه الله تعالى -:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ

تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا

قوله: (وَأَوْ) سواء كانت بمعنى (إلى)، أو بمعنى (إلَّا)، والفرق بينهما: أنه إذا كان ما بعدها ينقضي شيئًا فشيئا فهي بمعنى (إلى)؛ كما في قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ[٢٨٨]

لأن إدراك المنى ينقضي شيئًا [٢٠/ب] فشيئًا، وإن كان ما بعدها ينقضي دُفْعة واحدة؛ فتكون بمعنى (إلَّا) كقولك: لأقتلن الكافر أو يسلمَ، فيسلمَ: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلَّا).

---

(٢٨٧) انظر: «شرح الشذور» (٣٢٢- ط. الطلائع)، و«الجنى الداني في حروف المعاني» صنعة: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤، و١٥٦).

(٢٨٨) هذا البيت من بحر الطويل، وهو من الأبيات التي استشهد بها كثير من النحاة، ولم ينسبوها لقائل معين، والبيت في: مغني اللبيب (١/ ٤٣٢)، وشرح ابن عقيل: (٤/٨)، وشرح شذور الذهب: (٣١٨)، وشرح قطر الندى (٨٣).

قوله: (وَالْجَوَازِمُ) هي جمع جازم، من الجزم، وهو القطع، وهي قسمان: قسم يجزم فعلًا واحدًا، وقسم يجزم فعلين، وإلى الأول أشار بقوله: (وَهِيَ: لَمْ)، إلى أن قال: (وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ) فَأَخَّر ما يجزم فعلين؛ لطول الكلام عليه.

قوله: (لَمْ) وهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى المضي، فقول النحاة: لم حرف نفي؛ أي للحدث، وقولهم: وقلب؛ أي للزمن، لأنه يقلبه إلى المضي؛ تقول: لم يضرب، فلم: حرف نفي وجزم وقلب، ويضرب: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون، وبعضهم يهملها؛ كما في قول الشاعر:

لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ(٢٨٩)

فلو كان الجازم عاملًا لحذفت النون.

---

(٢٨٩) البيت بتمامه:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتِهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

ولم أهتد لقائله، وهو في: المغني (٣/ ٤٦٨)، و (٤/ ٢٦٣)، وروي: لكن فوارس من جُرْم. . . . وروي: لولا فوارس من نُعْم، وجُرْم: قبيلة، وكذا ذهل، ونعم: اسم امرأة، قال البغدادي: «تحريف من ذهل» والرواية في «المحتسب»: «من قيس». وأسرتهم: بالرفع عطفًا على «فوارس»، وبالجر عطفًا على «ذهل». و«الصُّلَيْفاء»: مصغر الصَّلْفَاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصَّلْفَاء من أيام العرب، وهو لهوازن على فزارة وعبس وأشجع، وقد صَغَّره الشاعر. ولم يوفون: الضمير للذين هجاهم الشاعر، وبالجار: على تقدير: لم يوفون بذمة الجار.

قوله: (وَلَمَّا) و[تشارك][٢٩٠] (لم) في: الحرفية، والقلب، والجزم، وفي دخول الهمزة عليها، وتفارقها (لَمَّا) في جواز حذف منفيها، وتفارقها أيضًا في أنَّ منفيها يكون في بعض الكلام متوقعًا؛ كما في قوله - سبحانه وتعالى-: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[٢٩١] المعنى: أنهم إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه؛ تقول في إعرابه: ﴿لَّمَّا﴾: حرف نفي وجزم وقلب، و﴿يَذُوقُواْ﴾: فعل مضارع مجزوم بـ ﴿لَّمَّا﴾، وجزمه حذف النون، والواو فاعل، و﴿عَذَابِ﴾: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، و﴿عَذَابِ﴾: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

قوله: (وَأَلَمْ) مثاله قوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾[٢٩٢] فالهمزة للتقرير، و(لم): حرف نفي وجزم وقلب، و﴿نَشْرَحْ﴾: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون.

قوله: (وَأَلَمَّا) مثاله: (أَلَمَّا يقم)، فيقم: فعل مضارع مجزوم، وجزمه السكون، والجازم له أَلَما.

قوله: (وَلَامُ الأَمْرِ) كما في قوله - تعالى -: ﴿لِيُنفِقْ ذُو

---

(٢٩٠) في (م): «وتشابه»، والمثبت من (ش)، و(ط).
(٢٩١) سورة ص: (٨).
(٢٩٢) الشرح: (١).

سَعَةٍ﴾[٢٩٣]؛ تقول في إعرابه: اللام لام الأمر، و﴿يُنْفِقْ﴾ مجزوم بلام الأمر، وجزمه السكون، و﴿ذُو﴾ فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و﴿ذُو﴾ مضاف، و﴿سَعَةٍ﴾ مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

قوله: (وَالدُّعَاءِ)؛ أي: ولام الدعاء، ومثاله قوله - تعالى -: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢٩٤]؛ تقول في إعرابه: اللام لام الدعاء، و﴿يَقْضِ﴾: فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء، وجزمه حذف الياء، وسميت دعائية؛ تأدبًا في حق كلام اللَّه، وهي في الحقيقة لام الأمر.

قوله: (وَلَا فِي النَّهْيِ، وَالدُّعَاءِ) مثال لا في النهي؛ نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[٢٩٥]؛ ف ﴿تَحْزَنْ﴾ مجزوم بلا الناهية، وجزمه السكون.

ومثال لا الدعائية قوله - تعالى -: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا﴾[٢١/أ][٢٩٦] فَ ﴿لَا﴾ دعائية، و﴿تُؤَاخِذْ﴾: فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية، وجزمه السكون، والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، و﴿نَا﴾ مفعول به مبني على السكون في محل نصب،

(٢٩٣) الطلاق: (٧).
(٢٩٤) الزخرف: (٧٧).
(٢٩٥) التوبة: (٤٠).
(٢٩٦) البقرة: (٢٨٦).

وسميت دعائية أيضًا؛ تأدبًا وهي الناهية.

قوله: (وَإِنْ...) إلخ لَمَّا ذكر ما يجزم فعلًا واحدًا، أخذ يتكلم على ما يجزم فعلين، وبدأ بـ (إِنْ)، وهي حرف باتفاق.

واعلم أن ما يجزمُ فعلين أقسام أربعة:

- ما هو حرف باتفاق وهو (إِنْ).
- وما هو حرف (٢٦) على الصحيح وهو (إِذْ مَا).
- وما هو اسم على الأصح وهو (مَهْمَا).
- وبقية الأدوات أسماء.

مثال (إن)؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[٢٩٧]؛ فتقول في إعرابه: ﴿إِنْ﴾ حرف شرط جازم يجزم فعلين:

الأول: فعلُ الشرط، **والثاني**: جوابُه وجزاؤُه، ﴿أَحْسَنتُمْ﴾ فعل الشرط وهو ماض محله جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعل، والميم علامة الجمع، و﴿أَحْسَنتُمْ﴾ الثاني في محل جزم جواب الشرط، فالشرط والجواب ماضيان في هذا المثال.

---

(٢٩٧) الإسراء: (٧).

❑ وتارة يكونان مضارعين؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾(٢٩٨)؛ ﴿وَإِن﴾ حرف شرط جازم يجزم فعلين؛ الأولُ فعلُ الشرط، والثاني جوابُه وجزاؤُه، ﴿تَعُودُواْ﴾ فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإِنْ وجزمه حذف النون، أصله (تعودون)، وقوله - تعالى -: ﴿نَعُدْ﴾ جواب الشرط مجزوم وجزمه السكون، وهو فعل مضارع.

❑ وتارة يكونان مختلفين بأن يكون الأول ماضيًا مثلًا والثاني مضارعًا؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾(٢٩٩) ف ﴿كَانَ﴾: فعل الشرط في محل جزم بِمَنِ الشرطية، وقوله: ﴿نَزِدْ﴾ فعل مضارع مجزوم جواب الشرط.

❑ أو يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا؛ كقولك: (إِنْ يُصْلِحْ زَيْدٌ عَمَلَهُ، غفَرَ اللَّهُ لَهُ).

قوله: (وَمَا) مثاله قوله - تعالى-: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾(٣٠٠) ف ﴿مَا﴾ اسم شرط جازم، و﴿تَفْعَلُواْ﴾ فعل الشرط مجزوم، وجزمه حذف النون، والواو فاعل، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ جار ومجرور متعلق بـ﴿تَفْعَلُواْ﴾، و﴿يَعْلَمْ﴾: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه

(٢٩٨) الأنفال: (١٩).

(٢٩٩) الشورى: (٢٠).

(٣٠٠) البقرة: (١٩٧).

جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، والهاء مفعول به في محل نصب، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل.

وهذا - أعني: ما ذكر في هذه الآية من أن الله يعلم الخير- من باب الاكتفاء؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾(٣٠١) أي: والبرد؛ وكما في قوله - تعالى-: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا﴾(٣٠٢)؛ أي: ولا قمرًا، فهو من باب الاكتفاء بذكر أحد الشيئين.

واعلم أنَّ (مَا) وضعت في الأصل لما لا يعقل؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٢١/ب](٣٠٣) فَـ(ما) واقعة على الأصنام، وهي غير عاقلة، وقد تستعمل في العاقل؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾(٣٠٤).

قوله: (وَمَنْ) وهي موضوعة للعاقل؛ ومثاله قوله - تعالى-: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(٣٠٥) وإعرابه: ﴿مَن﴾ اسم شرط جازم، و﴿يَعْمَلْ﴾ فعل الشرط مجزوم بِمَنْ، وجزمه السكون، والفاعل

---

(٣٠١) النحل: (٨١).

(٣٠٢) الإنسان: (١٣).

(٣٠٣) الأنبياء: (٩٨).

(٣٠٤) النساء: (٣).

(٣٠٥) النساء: (١٢٣).

مستتر جوازًا تقديره هو عائد على مَنْ، و﴿سُوٓءًا﴾ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و﴿يُجْزَ﴾ جواب الشرط مجزوم، وجزمه حذف الألف.

وقد تستعمل لغير العاقل؛ كقول الشاعر:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إلى مَنْ قد هَوِيتُ أَطِيرُ؟(٣٠٦)

والشاهد: مَنْ الأولى في البيت.

قوله: (وَمَهْمَا) كما في قوله - تعالى-: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(٣٠٧) فـ ﴿مَهْمَا﴾ اسم شرط جازم، و﴿تَأْتِ﴾ فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، و﴿نَا﴾ مفعول به في محل نصب، و﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ بيان لـ

---

(٣٠٦) هذا بيتٌ من الطويل ينسب إلى غير واحد من الشعراء، فهو في ديوان مجنون ليلى (ص١٣٧)، ونسبه العينيُّ في المقاصد (١/ ٤٣١) إلى العباس بن الأحنف، وهو في ديوانه (ص٨٣)، اهـ. من «شرح الكافية الشافية» (٦٦)، (فصل الموصول)، بتصرف كثير.
والعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولَّدِين، يُؤْتَى بشعره تمثيلًا لا استشهادًا، بخلاف مجنون ليلى فإنه ممن يستشهد بشعره، ووجود البيت في الديوانين من خلط الرواة. و القطا: ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام، يطير جماعات، ويقطع مسافات شاسعات، اهـ. من منحة الجليل: (١/ ١٣٥)، بتصرف وزيادة.

(٣٠٧) الأعراف: (١٣٢).

﴿مَهْمَا﴾، وقوله: ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ جملة في محل جزم جواب الشرط.

قوله: (وَإِذْ مَا) كما في قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إيّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا(٣٠٨)

فـ (إذ ما): حرف شرط جازم، و(تأت): فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل مستتر، وقوله: (تلف): جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، ومعناه: تجد، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، ومَنْ: مفعول به في محل نصب.

قوله: (وَأَيُّ) ومثاله قوله - تعالى-: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٣٠٩) فـ ﴿أَيًّا﴾ اسم شرط جازم يجزم فعلين؛ **الأول**: فعل الشرط، **والثاني**: جوابه وجزاؤه، و﴿مَّا﴾ صلة، و﴿تَدْعُواْ﴾ فعل الشرط مجزوم، وجزمه حذف النون، والواو فاعل و﴿أَيًّا﴾ مفعول به مقدم، فـ ﴿أَيًّا﴾ عامل الجزم في ﴿تَدْعُواْ﴾، وهو عامل فيه النصب على المفعولية، وقوله: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الفاء رابطة للجواب، و﴿لَهُ﴾ جار ومجرور خبر مقدم، و﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وصف للأسماء مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية، والجملة في محل جزم جوابُ الشرط.

---

(٣٠٨) البيت من الطويل وهو من شواهد: الأشموني (٤/ ١٦)، وابن عقيل (٤/ ٢٥)، وابن هشام في شرح القطر (١٠٠).

(٣٠٩) الإسراء: (١١٠).

قوله: (وَمَتَى) ومثاله قول الشاعر:

مَتى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوني(٣١٠)

فمتى: اسم شرط جازم، وأضعِ: فعل الشرط مجزوم بِمَتَى، وجزمه (٢٧) السكون، وحرك بالكسرة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنا، والعمامة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وقوله: تعرفوني جواب الشرط مجزوم، وجزمه حذف نون الرفع، والنون الموجودة نون الوقاية [٢٢/أ] والياء مفعول به في محل نصب، وأصله: تعرفونني.

قوله: (وَأَيَّانَ) كما في قولْ الشاعر:

فَأَيَّانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ(٣١١)

---

(٣١٠) هذا عجز بيت وصدره:

أَنا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا

والبيت من الوافر، وهو لسُحَيْمِ بن وَثِيلٍ الرِّيَاحِيِّ اليربوعي، أحد بني رياح بن يربوع، وتمثل به الحجاج على منبر الكوفة، والبيت في: الكتاب: (٣/ ٢٠٧)، وشرح القطر: (٩٨)، والمغني: (٢/ ٤٦٨، و ٤/ ٢٤٠، و٦/ ٤٢٥)، ومجمع الأمثال: (١/ ٣١)، واللسان (١٤/ ١٤٩)، والتاج: (٢١/ ٤٤٩، و ٣٧/ ٣٦٦، و٤٠/ ٥١٦).

(٣١١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره - وروايات هذا الصدر متعددة، وكثير من الناس يشك في صحته -: =

فأيان: اسم شرط جازم، وما زائدة، وتعدل: فعل الشرط مجزوم، وجزمه السكون، وبه متعلق بـ (تعدل)، والريح فاعل، وتنزل جواب الشرط مجزوم، وجزمه السكون، وحرك بالكسرة؛ لأجل القافية.

قوله: (وَأَيْنَ) ومثاله قوله - تعالى-: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[٣١٢] فـ ﴿أَيْنَ﴾ اسم شرط جازم، و﴿مَا﴾ صلة، و﴿تَكُونُوا﴾ فعل الشرط مجزوم، وجزمه حذف النون، والواو فاعل، و﴿يُدْرِككُّمُ﴾ جواب الشرط مجزوم، وجزمه سكون الكاف الأولى، والكاف الثانية مفعول به في محل نصب، والميم حرف دال على الجمعية، و﴿الْمَوْتُ﴾ فاعل ﴿يُدْرِك﴾.

قوله: (وَأَنَّى) كما في قول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا
تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأَجَّجَا[٣١٣]

= إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ

والبيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين: (٢/ ٥٢٦)، اهـ. من شرح الشواهد للعيني: (٤/ ١٥).

والبيت في: شرح القطر (٩٩)، وهمع الهوامع (٢/ ٤٦٧)، والأشموني (٤/ ١٥).

(٣١٢) النساء: (٧٨).

(٣١٣) شرح قطر الندى (١٠١)، وانظر للكلام عليه: سبيل الهدى.

فقوله: أنى اسم شرط جازم، وتأت: فعل الشرط مجزوم بِأَنَّى، وجزمه حذف الياء، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، والهاء مفعول به في محل نصب، وتستجر: بدل من تأت، وبدل المجزوم مجزوم، وجزمه السكون، وقوله: تجد جواب الشرط مجزوم وجزمه السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، وحطبًا: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة، وجزلًا: صفة لحطبًا منصوب بفتحة ظاهرة، ونارًا: الواو حرف عطف، نارًا معطوفة على (حطبًا)، وهو منصوب بفتحة ظاهرة، وتأججا: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا في الوقف.

قوله: **(وَحَيْثُمَا)** كما في قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ(٣١٤)

أي: في الأزمنة المستقبلة.

فحيثما تستقم إلخ، حيثما اسم شرط جازم، وتستقم فعل الشرط مجزوم، وجزمه السكون، ويقدر جواب الشرط مجزوم، وجزمه السكون، ولك جار ومجرور متعلق بـ يقدر، والله فاعل، وقوله: في غابر الأزمان جار ومجرور متعلق بنجاحًا، ونجاحًا مفعول به منصوب، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

---

(٣١٤) هذا بيت من الخفيف، وهو من شواهد: ابن عقيل (٤/ ٢٥)، وابن هشام في شرح الشذور (٣٥٣)، وشرح القطر (٩٩)، ومن شواهد الصائغ في اللمحة (باب الجوازم)، والأشموني (٤/ ١٦).

قوله: (وَكَيْفَمَا) كما تقول: كيفما تجلسْ، أجلسْ، فكيفما اسم شرط جازم، وتجلس فعل الشرط مجزوم، وجزمه السكون، وأجلس جواب الشرط مجزوم، وجزمه السكون.

قوله: (وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً) كما في قول الشاعر:

وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ(٣١٥)

فإذا اسم شرط جازم، وتصب: فعل الشرط مجزوم وجزمه السكون، وخصاصة فاعل تصب، والكاف مفعول، وقوله: فتحمل الفاء رابطة [٢٢/ب] للجواب، وتحمل: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسرة؛ لأجل القافية، والجملة جواب الشرط، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، قال الشيخ خالد(٣١٦): «وإنما عملت إذا [وإن كانت شرطًا غير جازم](٣١٧)؛ حملًا على متى؛ كما أهملت متى حملًا على إذا(٣١٨)؛ كقول عائشة - رضي الله عنها -:

---

(٣١٥) هذا عجز بيت من الكامل، من قصيدة لعبد قيس بن خُفاف، وهي ثمانية عشر بيتًا، وقيل لحارثة بن بدر، وصدره:

واسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى

ينظر في: المفضليات (٣٨٥)، والمغني (٢/ ٧٥، و٨٨)، ونسبه المحقق الفاضل في الموضع الثاني لزهير ابن أبي سلمى، والصواب: أن البيت لابن خُفاف؛ كما أفاده المحققُ نفسه في الموضع الأول، وفي الفهارس (٧/ ٩٦).

(٣١٦) شرح العلامة الشيخ خالد على المتن (ص ٥٢).

(٣١٧) زيادة من شرح الشيخ خالد (ص ٥٢).

(٣١٨) في شرح الشيخ خالد: «عليها».

«إن أبا بكر رجلٌ أَسِيف[٣١٩] وإنه متى يقوم مقامك لا يُسْمِعُ الناس» رواه[٣٢٠] ابن الجوزي في «جامع المسانيد».



(٣١٩) قوله: «أَسِيف» بوزن فَعِيل، وهو بمعنى فاعل، من الأسف، وهو شدة الحزن، والمراد أنه رقيق القلب، اهـ. الفتح (٢: ١٧٩- ريان).

(٣٢٠) الصواب أن يقال: أورده، أو ذكره، لا أن يقال: رواه أو أخرجه - أعني في مثل هذه الحالة، حيث لا يكون لمؤلِّف الكتاب الْمَعْزو إليه، سند منه إلى رسول اللَّه ﷺ والحديث متفق عليه: رواه البخاري (٢: ١٧٨ - فتح)، ومسلم (٤١٨: ٩٥)، بيد أنَّ الذي في الصحيحين: «متى يقم» على الجادة، وأمَّا «متى يقوم» بالإهمال، فَمُخَرَّجَةٌ في غير الصحيحين؛ انظر مثلًا: أحمد (٤: ٤١٣)، والبيهقي (٢: ٣٠٤)، في آخرين.

باب مرفوعات الأسماء

إضافة مرفوعات إلى الأسماء، من إضافة الصفة للموصوف؛ أي: الأسماء المرفوعة، واحترز المصنِّف بذلك عن المنصوبات والمخفوضات، فإنها ستأتي، واحترز به أيضًا عن مرفوعات الأفعال وقد تقدمت.

قوله: (**اَلْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: اَلْفَاعِلُ... إلى آخره**) قَدَّمَ الفاعل؛ لأن عامله لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي - وبعض النحاة قدَّم المبتدأ كابن مالك؛ نظرًا إلى أنه أصلُ المرفوعات - ثم ثَنَّى بنائب الفاعل؛ لأنه ينوب عنه، كما في قولك: ضُرِب زيدٌ، فإن أصل الكلام: ضَرَبَ عمرٌو زيدًا، فحذف عمرو لغرض من الأغراض، وأقيم المفعول مُقَامه في كونه عمدةً ومرفوعًا.

قوله: (**وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ**) هذا هو الثالث والرابع من المرفوعات؛ (٢٨) ومثالهما: زيد قائم، فزيد مبتدأ، وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ، وكل منهما في هذا المثال مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

قوله: (**وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**) هذا هو الخامس من المرفوعات، ومثاله نحو قولك: كان زيد قائمًا، فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها وقائمًا خبرها.

قوله: (وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) هذا هو السادس من المرفوعات، ومثاله نحو: إن زيدًا قائمٌ، فإن حرف توكيد ونصب، وزيدًا اسمها، وقائمٌ خبرها مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

قوله: (وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ) هذا تمام السبعة.

اعلم أنه إذا اجتمعت هذه التوابع قدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، تقول: جاء زيد العاقل أبو عبد الله نفسه أخوك وعمرو، ولا يجوز أن يتقدم غير النعت على النعت، وإنما قدم النعت على غيره؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد بخلاف غيره.



باب الفاعل

فيه ما تقدم في باب الإعراب.

قوله: (**الْفَاعِلُ**) إنما أظهر في محل الإضمار؛ للإيضاح.

قوله: (**الِاسْمُ**) أي اصطلاحًا، وأما معنى الفاعل لغة: فهو مَن أوجد الفعل، وهو تعريف له بالرسم، وهو التعريف بالعرضيات؛ كقولك: الإنسان حيوان ضاحك، وأما التعريف بالحد فهو التعريف بالذاتيات؛ كقولك في حد الإنسان: حيوان ناطق [٢٣/ أ]، وقد يكون التعريف لفظيًّا؛ وهو التعريف بالمرادف، كتعريف الذهب بالعسجد، وتعريف القمح بالبُرِّ.

وقوله: (**الِاسْمُ**) يشمل الصريح والمؤول بالصريح؛ كـ (جاء زيد)، والمؤول؛ كقوله - تعالى-: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾(٣٢١) أي: خشوع قلوبهم.

وخرج بقوله: (**الِاسْمُ**) الفعل والحرف فلا يقع كل منهما فاعلًا.

قوله: (**الْمَرْفُوعُ**) إما لفظًا؛ كـ (زيد) مِنْ: (قام زيد)، وإما مرفوع تقديرًا؛ كـ (الفتى) مِنْ: (جاء الفتى)، أو مرفوع محلًّا؛ كـ (سيبويه) مِنْ قولك: (جاء سيبويه).

---

(٣٢١) الحديد: (١٦).

وخرج بذلك: المنصوب والمجرور، ولا يَرِدُ علينا جَرُّه بِ (مِن) الزائدة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ﴾(٣٢٢).

ولا يرد جره بالمصدر؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(٣٢٣).

ولا يرد جره باسم المصدر؛ كما في قوله ﷺ: «**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ**»(٣٢٤).

قوله: (**الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ**) خرج بذلك المبتدأ؛ فإنه لم يذكر قبله عامل لفظيٌّ.

قوله: (**وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ**) يصح في (**ظاهر ومضمر**): الرفع والنصب والجر.

قوله: (**فَالظَّاهِرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: ...**) إلخ وحاصل ما ذكره من أقسام المذكر خمسة: المفرد المذكر، المفردة المؤنثة، المثنى المذكر، الجمع المذكر، الجمع المكسر المضاف لغير ياء المتكلم، [وهي

(٣٢٢) المائدة: (١٩).

(٣٢٣) البقرة: (٢٥١)، والحج: (٤٠).

(٣٢٤) لا يثبت هذا الحديث عن رسول اللّه ﷺ، ورواه مالك (٩٦) عن ابن مسعود بسند منقطع؛ إذ إنه قال: بَلَغَهُ أن عبد اللّه ابن مسعود، فذكره. ورواه مالك (٩٧) عن ابن شهاب، بإسناد صحيح.

مع الماضي والمضارع][(٣٢٥)]، فتكون عشرة، ومثلها في المؤنث، وعلى كل حال إما أن يكون الفاعل معرفة أو نكرة فجملة الصور أربعون، ولا يخفَى علَى الحاذق التمثيل.

قوله: **(وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ)** اثنان للمتكلم، وخمسة للحاضر وهي: المفرد المخاطب، والمفردة المخاطبة، والمثنى المخاطب، وجمع المذكر المخاطب، وجمع المؤنث المخاطب، وخمسة للغائب وهي: المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، والمثنى الغائب، وجمع المذكر الغائب، وجمع المؤنث الغائب، ولا يخفى عليك إعرابها وأمثلتها.



(٣٢٥) في (ط): «والعامل الماضي أو المضارع»، والمثبت من: (م)، و(ش).

باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله

هذه عبارة المتقدمين، واعترض عليها من وجهين:

الوجه الأول: أنها لا تشمل إنابة المصدر، والظرف، والجار والمجرور.

والثاني: أنها تقتضي جواز إقامة المفعول الثاني في باب كسا وأَعْطَى مقام الفاعل، ولا يصح أن يقال: كُسِيَ زيدًا جُبَّةٌ، ولا أُعْطِيَ زيدًا درهمٌ، فلا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول الأول ولأجل ذلك اعترض ابن مالك على هذه العبارة، وترجم الباب بقوله: (النائب عن الفاعل)(٣٢٦)؛ وهي أحسن من عبارة المتقدمين؛ لوجهين:

الأول: أنها شاملة لما تقدم.

والثاني: أنها أخصر من عبارة المتقدمين.

ويمكن **(٢٩)** الجواب عن المتقدمين بأن عبارتهم صارت علمًا على كل فعل حذف فاعله.

قوله: **(وَهُوَ [٢٣/أ] الِاسْمُ)** أي: اصطلاحًا، واحترز بذلك عن

---

(٣٢٦) متن الألفية، باب النائب عن الفاعل (٢/ ٩٢ - ابن عقيل).

الفعل والحرف؛ فإنهما لا يقومان مقام الفاعل.

قوله: (**الْمَرْفُوعُ**) إِمَّا لفظًا؛ كـ (ضُرِب زيد)، أو تقديرًا؛ كـ (ضُرِبَ الفتى)، أو مرفوع محلًّا؛ كقولك: (ضُرِبَ هذا)، فـ(ضُرِبَ) في الأمثلة المذكورة: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، و(زيد)، و(الفتى)، و(ذا) من (هذا)، كل منها نائب فاعل، فـ (زيد) مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، و(الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(ذا) مبني على السكون في محل رفع.

قوله: (**الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ**) أي الذي حذف فاعله، وأقيم مفعوله مُقَامه في:

- ❑ رفعه بعد أن كان منصوبًا.
- ❑ وصار عمدةً بعد أن كان فضلةً.
- ❑ ووجوب تأخيره عن الفعل بعد أن كان جائزه.
- ❑ واتصاله بالفعل بعد أن كان جائز الانفصال.

وتأنيث الفعل لتأنيثه؛ مثال ذلك: (ضُرِبَ زيد)، فإن الأصل: (ضَرَبَ عمرٌو زيدًا)، فحذف الفاعل وهو (عمرو) لغرض من الأغراض، وأقيم المفعول مُقَامَه.

والغرض الذي يحذف الفاعل له إما معنويٌّ:

❑ كالعلم به؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٣٢٧] الأصل - والله أعلم -: وخَلَقَ اللهُ الإنسانَ ضعيفًا، فحذف الفاعل - وهو لفظ الجلالة-؛ للعلم به.

❑ أو الجهل به؛ كقولك: سُرِقَ المتاعُ، فأصل الكلام: سَرَقَ اللِّصُّ الْمَتَاعَ، فحذف اللِّص؛ للجهل به.

❑ أو الخوف عليه؛ كقولك: شُتِمَ الأميرُ، فحذف الفاعل؛ للخوف عليه.

❑ أو الخوف منه؛ كقولك: غُصِبَ المالُ، والأصل: غَصَبَ الظالمُ المالَ، فحذف الفاعل؛ للخوف منه.

❑ أو حذف لتعظيمه؛ كقولك: ضُرِبَ الزَّبَّالُ، والأصل: ضَرَبَ السلطانُ الزَّبَّالَ، فحذف الفاعل - وهو السلطان-؛ تعظيمًا له.

❑ أو تحقيره؛ كقولك: ضُرِبَ السُّلطانُ، والأصل: ضَرَبَ الزبالُ السلطانَ، فحذف الزبال؛ لحقارته.

❑ أو لفظي؛ كتصحيح السجع؛ كما في قوله[٣٢٨]: «من طابت

---

(٣٢٧) النساء: (٢٨).

(٣٢٨) جاء في مقال نشرته مجلة المنار: (عدد رجب سنة ١٣٤١) بعنوان: =

سريرته، حمدت سيرته»، فلو قيل: حَمِدَ الناسُ سيرتَه، لاختل السجع.

وتصحيح النظم؛ كقوله:

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ(٣٢٩)

فقوله: أن تُرَدَّ الودائعُ، أصله: أن يَرُدَّ اللَّهُ الودائعَ، فحذف الفاعل؛ لتصحيح النظم.

وتارة يحذف الفاعل للاختصار.

قوله: (**فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ**) هذه الفاء فاء الفصيحة، واقعة في جواب شرط مقدر تقديره: إذا أردت تمييز المبني للمفعول من المبني للفاعل، فإن كان الفعل... إلخ.

قوله: (**ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**) إما تحقيقًا؛ كـ (ضُرِبَ)، أو تقديرًا؛ كـ (بِيعَ، وقِيلَ).

= «أقدم كتاب في العالم» للكاتب أنطون زكري: أن هذا المثل للحكيم المصري القديم فتاح حتب، وقد كُتِبَ مع غيره منذ ٥٥٠٠ سنة.
والمثل بلا نسبة في: شرح قطر الندى: (١٨٩)، وهمع الهوامع: (١/ ٥١٩)، وحاشية الخضري: (١/ ١٦٧)، ومنحة الجليل: (٢/ ٩٢).

(٣٢٩) البيتان من الطويل، وهما للبيد بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه، وهما في ديوانه (١٦٩)، وفي «الأوائل» للعسكري: (الباب الثالث، أول ما أوحى إليه ﷺ وأنزل عليه من القرآن).

وأصل بِيعَ، بُيِع - بضم الباء الموحدة، وكسر الياء- فنقلت حركة الياء [٢٤/ أ] المثناة للباء الموحدة بعد سلب حركتها، فصار (بِيعَ).

وأصل قِيلَ: قُوِلَ - بضم القاف وكسر الواو- استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها -وهو القاف- فصارت الواو ساكنة والقاف متحركة، فوقعت الواو إثر كسرة، فقلبت ياء؛ لمناسبة الكسرة، فصار: قِيلَ.

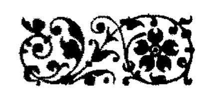
قوله: **(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)** إمَّا لفظًا؛ كـ (يُضْرَبُ زيد)، وإما تقديرًا؛ كـ (يُقَالُ، ويُبَاعُ)، أصلهما: (يُقْوَلُ، ويُبْيَعُ)، نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فتحركا بحسب الأصل، وانفتح ما قبلهما، قلب كل من الواو والياء ألفًا فصار: (يُقَالُ، ويُبَاعُ).

قوله: **(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ)** الْأَوْلَى حذفُ (على)؛ إذ لا معنى للاستعلاء.

قوله: **(ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ)** فالظاهر أقسامه كثيرة، تبلغ أربعين صورة، أربعة للمذكر، وهي: المفرد؛ كـ (ضُرِبَ زيد)، والمثنى المذكر؛ كـ (ضُرِبَ الزيدان)، وجمع المذكر؛ كـ (ضُرِبَ الزيدون)، وجمع التكسير؛ كـ (ضُرِبَ الزيود)، فهذه الأقسام الأربعة يرفعها الماضي والمضارع، ومثلها الأربعة المسندة

للمؤنث؛ كـ (ضُرِبَتْ هند)، والمثنى المؤنث؛ كـ (ضُرِبَت الهندان)، وجمع المؤنث السالم؛ كـ (ضُرِبَت الهندات)، وجمع المؤنث المكسر؛ كـ (ضُرِبَت الهنود)، فهذه الأربعة يرفعها الماضي والمضارع أيضًا، والمضاف إلى ياء المتكلم؛ كـ (ضُرِبَ أبي)، والمضاف (٣٠) إلى غير ياء المتكلم؛ كـ (ضُرِبَ أبوك)، وهذان المثالان يرفعهما الماضي والمضارع، فهذه عشرون، والفاعل فيها إمَّا نكرة أو معرفة.

قوله: (**وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ**) اثنان للمتكلم؛ وهما: ضُرِبْتُ وضُرِبْنَا، وخمسة للمخاطب؛ وهي: المفرد المخاطب، والمفردة المخاطبة، والمثنى المخاطب، وجمع المذكر المخاطب، وجمع المؤنث المخاطب، وخمسة للغائب وهي: المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، والمثنى الغائب، وجمع المذكر الغائب، وجمع المؤنث الغائب، ولا يخفى عليك أمثلتها وإعرابها.



باب المبتدأ والخبر

إنما جمعهما في باب واحد؛ لتلازمهما غالبًا؛ أي: إن(٣٣٠) المبتدأ يلازمه الخبر كثيرًا، ومن غير الغالب قد يسد الفاعل مسد الخبر؛ كقولك: أقائم الزيدان، فالهمزة للاستفهام، و(قائم) مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر.

وقد يكون المبتدأ لا خبر له؛ كقولهم: (أقل رجل يقول ذلك)، فـ (أقل): مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، و(أقل) مضاف، و(رجل) مضاف إليه [٢٤/ب] مجرور، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، و(يقول): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو، و(ذا) مفعول في محل نصب، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وجملة (يقول ذلك): في محل جر صفةٌ لـ (رجل)، ولم تكن هذه الجملة خبرًا؛ لأن احتياج النكرة إلى الوصف أشد من احتياج المبتدأ إلى الخبر.

وهذه التسمية هي المشهورة عند النحاة، وأما سيبويه فإنه يسمي

---

(٣٣٠) بكسر همزة إنَّ لا غير، - أي: إنَّ ما بعد أي (إنَّ) لا (أَنَّ) وجوبًا - أفاده العلامة عبد السلام محمد هارون - رحمه اللَّه تعالى - في «كناشة النوادر»، - وهذا الكتاب بحق نادرة من النوادر - (ص١٠١).

هذا الباب بباب المبني والمبني عليه، وأما المناطقة فيسمى عندهم بالموضوع والمحمول، وأما أهل البيان والمعاني فيسمونه بالمسند والمسند إليه.

قوله: (**هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ**) المراد: ما يشمل الصريح؛ كـ (زيد قائم)، والمؤول؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣٣١]، فقوله: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ مؤول بمصدر تقديره: (صومكم خير لكم)، فـ (صوم) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، [و﴿خَيْرٌ﴾ خبر][٣٣٢]، و(لكم) متعلق بـ ﴿خَيْرٌ﴾.

قوله: (**الْمَرْفُوعُ** يعني لفظًا؛ كَـ (زيد قائم)، أو تقديرًا؛ كـ (موسى يخشى)، فـ (موسى) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و(يخشى) فعل مضارع، وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

قوله: (**الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**) خرج بذلك الفاعل، وخبر إنَّ، واسم كان وأخواتِها.

قال العلَّامة الشيخ خالد[٣٣٣] - زيادة على كلام المصنف-:

---

(٣٣١) البقرة: (١٨٤).

(٣٣٢) من (ش).

(٣٣٣) هو زين الدين خالد بن عبد اللّه بن أبي بكر المصري، الأزهري، الوقاد به، النحوي.

اشتغل بالعلم على كبر، قيل: كان عمره ستًّا وثلاثين سنة فسقطت منه يومًا=

«غير الزائدة»[٣٣٤]، فدخل (بحسبك درهم)، وقوله - تعالى-: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٣٣٥] فالباء في (بحسبك درهمٌ) زائدة، وكذا مِنْ في قوله -تعالى-: ﴿مِنْ خَٰلِقٍ﴾.

وقوله: (بِحَسْبك) حسْب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، والكاف في محل جر، و(درهمٌ): خبر مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾ ﴿هَلْ﴾: حرف استفهام، و﴿مِنْ﴾: زائدة، و﴿خَٰلِقٍ﴾: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و﴿غَيْرُ﴾: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، و﴿غَيْرُ﴾ مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، وسدَّ ﴿غَيْرُ﴾ مسد الخبر.

قوله: **(وَالْخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ)** خرج بذلك المنصوب

= فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل، فترك الوقادة وأكب على الطلب، وبرع وأشغل الناس، وصنف شرحًا حافلًا على «التوضيح» ما صنف مثله، و«إعراب ألفية ابن مالك»، وشرحًا على «الجرومية» نافعًا، وآخر على «قواعد الإعراب» لابن هشام، وآخر على «الجزرية» في التجويد، وآخر على «البردة»، والمقدمة الأزهرية وشرحها، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها، توفي بِبُرْكة الحاج خارج القاهرة راجعًا من الحج - أي سنة خمس وتسعمائة -، اهـ. شذرات الذهب (٨/ ٣٨ - ٣٩).

(٣٣٤) شرح الشيخ خالد على المتن: (٥٨).

(٣٣٥) فاطر: (٣).

والمجرور فلا يكونان خبرًا بنفسهما.

قوله: (**الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ**) هذا شروع في أمثلة المبتدأ والخبر وهي عشرة، الظاهر: أربعة للمذكر المفرد؛ كقولك: (زيد قائم)، والمثنى؛ كـ (الزيدان قائمان)، وجمع المذكر؛ كـ (الزيدون قائمون)، وجمع التكسير كـ (الزيود قيام)، وأربعة للمؤنثة المفردة؛ كـ (هند قائمة)، والمثنى المؤنث؛ كـ (الهندان قائمتان)، وجمع المؤنث السالم؛ كـ (الهندات قائمات)، وجمع المؤنث المكسر؛ كـ (الهنود قيام)، وتمام العشرة [٢٥/أ]: المضاف إلى ياء المتكلم، والمضاف إلى غير ياء المتكلم.

قوله: (**وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ**) وهي اثنان للمتكلم؛ وهي: أنا ونحن، وخمسة للمخاطب؛ وهي: المفرد المخاطب، والمفردة المخاطبة، والمثنى المخاطب، وجمع المذكر المخاطب، وجمع المؤنث المخاطب، وخمسة للغائب: المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، والمثنى الغائب مطلقًا، وجمع المذكر الغائب، و[جمع الإناث الغائبات](٣٣٦).

قوله: (أَنَا) فيه [ثلاث لغات](٣٣٧): الأولى: أنا، والثانية: هنا، والثالثة: آن - بمد الهمزة وحذف الألف الثانية المرسومة في النون-، وهو موضوع للمتكلم وحده؛ كقولك: (أنا قائم)، فـ(أنا):

(٣٣٦) في (ط)، و(ش): «جمع المؤنث الغائب»، والمثبت من: (م).
(٣٣٧) في (م)، و(ش): «لغات ثلاثة»، والمثبت من (ط).

مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و(قائم): خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

(٣١) قوله: **(وَنَحْنُ)** للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه إما حقيقة أو ادِّعاء، سواء كان مفردًا مذكرًا، أو مفردًا مؤنثًا، أو جمع مذكر، أو جمع مؤنث.

قوله: **(وَهُمْ)** بضم الهاء وسكون الميم، ما لم يلقها ساكن، فإنها تحرك تخلصًا من التقاء الساكنين؛ كما في قوله: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٣٣٨].

قوله: **(وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ)** المراد بالمفرد هاهنا: ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة، فدخل فيه المثنى والمجموع، فهما مفردان في باب المبتدأ والخبر بهذا الاعتبار.

قوله: **(وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ)** وشرطهما أن يكونا تامين، والمراد بالتام: ما يفهم معناه بدون متعلقه. نحو قولك: زيد عندك أو في الدار، فالظرف هنا والجار والمجرور تامان، بخلاف الناقص: وهو ما لا يفهم معناه بدون متعلقه؛ كما في قولك: (زيد بك)، فإنه لا يفهم معنى هذا إلَّا بذكر متعلقه؛ كقولك: (واثق بك).

والذي اشتهر على ألسنة النحاة أن الجار والمجرور هو الخبر

---

(٣٣٨) الأنفال: (٤، و٧٤).

وإن كان الأصح خلافه.

والحاصل أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

- قيل: إِنَّ الجار والمجرور هو الخبر وحده.
- وقيل: إن المحذوف هو الخبر.
- وقيل: الخبر هما معًا.

والقول بأنه المحذوف هو الراجح، وتقدير المحذوف: كائن أو كان أو مستقر أو استقر، وتقديره اسمًا أولى؛ ليكون من باب الإخبار بالمفرد؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد.

قوله: (**وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ**) كقولك: (زيد قام أبوه)، فـ (قام) فعل ماض، و(أبو) فاعل مرفوع بالواو، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

واعلم أن الخبر إذا وقع جملة لابد له من رابطٍ يربطها:

- إمَّا الضمير؛ كما في المثال المتقدم.
- وإما اسم الإشارة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾(٣٣٩) فإن اسم الإشارة مبتدأ ثان، و﴿خَيْرٌ﴾ خبره،

---

(٣٣٩) الأعراف: (٢٦).

وجملة ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (ولِبَاسُ).

وقد يكون الرابط العموم؛ كقولك: [٢٥/أ] (زيد نعم الرجل)؛ لأن المبتدأ فرد من أفراد (الرجل).

وقد يكون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه؛ كقوله - تعالى-: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝٢﴾[٣٤٠] فـ ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١﴾ مبتدأ أول، و﴿مَا﴾ مبتدأ ثان، و﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١﴾ خبره، والجملة في محل رفع خبرٌ عن المبتدأ الأول، فالرابط إعادة المبتدأ بلفظه.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ في المعنى، فإن كانت كذلك، فلا تحتاج إلى رابط؛ كقوله ﷺ: «**أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله**»[٣٤١]، وكما في قوله - تعالى-: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٣٤٢]، فقوله: ﴿هُوَ﴾ مبتدأ أول، و﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ ثان، و﴿أَحَدٌ﴾ خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، فجملة الخبر في المثالين هي عين المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط.

---

(٣٤٠) الحاقة: (١ و ٢).

(٣٤١) حسن لغيره: رواه أحمد وغيره (٢/ ٢١٠)، وقد بذلت في تخريجه وتحريره، ثم وجدتهم في المسند قد أجادوا وأفادوا، فكرهت الإطالة، وآثرت الإحالة، فطالع ثَمَّة إن شئت، والله الموعد.

(٣٤٢) الإخلاص: (١).

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

أي: باب في بيان العوامل، وتسمى النواسخ، جمع ناسخ، مأخوذ من النسخ؛ وهو الإزالة؛ لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر، وهذه هي المناسبة لذكر هذا الباب عقب باب المبتدأ والخبر، وهي عوامل لفظية، والعامل اللفظي إذا دخل على اسم يزيل حكم العامل المعنوي.

وقد يطلق النسخ على النقل؛ كـ (نسختُ ما في الكتاب)؛ أي: نقلته.

ولا شك أنَّ ما ذكره المصنِّفُ من العوامل إذا دخل على المبتدأ والخبر، نقل حكمهما من حالة إلى أخرى.

قوله: (**كَانَ وَأَخَوَاتُهَا**) وبدأ المصنِّف بها؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الباب؛ لاختصاصها بمزيد أحكام وهي:

أنها تحذف مع اسمها بعد: (إِنْ، ولَوْ) الشرطيتين.

وتحذف وحدها وتعوض عنها (ما) الزائدة.

قوله: (**فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الخَبَرَ**) هذا عند البصريين وهو الراجح؛ خلافًا للكوفيين القائلين بأن المبتدأ باقٍ على رفعه، ولم

تعمل فيه هذه الأفعال شيئًا، ويلزم على قول الكوفيين أنَّ الفعل ناصب فقط. وتسمية المرفوع بها اسمًا تسمية حقيقية ويسمى فاعلًا مجازًا.

قوله: **(وَتَنْصِبُ الْخبَرَ)** هذا باتفاق من البصريين والكوفيين، ويسمى خبرًا حقيقةً ومفعولًا مجازًا، وهي ثلاثة أقسام:

❏ منها ما يعمل بلا شرط وهو (كان) إلى (ليس).

❏ ومنها ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه؛ وهو أربعة: (زال، وفتئ، وبرح، وانفك).

❏ ومنها ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام).

قوله: (كَانَ) يعني الناقصة؛ نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(٣٤٣) (٣٢)، وتكون تامة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(٣٤٤).

والفرق بين التام والناقص: أن التام هو الذي يكتفي بالمرفوع، والناقص هو الذي [٢٦/أ] لا يكتفي بالمرفوع.

---

(٣٤٣) النساء: الآيات (٩٦، و١٠٠، و١٥٢).

(٣٤٤) البقرة: (٢٨٠).

وتستعمل بمعنى (صار)؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ۝٧﴾[٣٤٥] أي: صرتم.

وتستعمل زائدة، ولكن لا تزاد إلَّا بين شيئين متلازمين؛ ومثال استعمالها كذلك، قول ابن مالك في «ألفيته»[٣٤٦]:

.... كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

وتزاد أيضا بين:

❑ المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيدٌ كان قائمٌ، [برفع (قائم)][٣٤٧].

❑ وبين الفعل وفاعله؛ كقولك: لم يوجد كان مثلُك.

❑ وبين الصفة والموصوف كقولك:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[٣٤٨]

واعلم أنها لا تزاد إلَّا بلفظ الماضي.

---

(٣٤٥) الواقعة: (٧).

(٣٤٦) الألفية: (١/٢٥٨- مع الشرح)، وأوله: وَقَدْ تُزَادُ فِي حَشْوٍ:

(٣٤٧) زيادة من (م).

(٣٤٨) هذا بيتٌ من الوافر للفرزدق، وينظر في شرح ابن عقيل: (١/ ٢٥٩ - مع منحة الجليل)، واللسان: (١٣/ ٣٦٣)، و التاج: (٣٦/ ٧٤).

قوله: (وَأَمْسَى) وتستعمل:

ناقصة؛ كقولك: أمسى زيدٌ فقيهًا.

وتامة؛ كقولك: [أمسى زيدٌ، أي: دَخَل في المساء.

وتستعمل بمعنى (صار)؛ كقولك:](٣٤٩) أمسى البخيلُ كريمًا؛ أي: انتقل من حالة البخل إلى حالة الكرم.

قوله: (وَأَصْبَحَ) وتستعمل:

ناقصة](٣٥٠)؛ كقولك: أصبح البردُ شديدًا.

وتامة؛ كما في قوله - عَزَّ من قائل-: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾(٣٥١).

قوله: (وَأَضْحَى) وتستعمل:

ناقصة؛ كقولك: أضحى الفقيهُ ورعًا.

وتستعمل تامة؛ كقولك: أضحى زيدٌ؛ أي: دَخَل في وقت

---

(٣٤٩) سقط ما بين المعقوفتين من (م)، والمثبت من: (ط).

(٣٥٠) سقط ما بين المعقوفتين من: (ش)، والمثبت من: (ط)، ومما هو موجود في: (م).

(٣٥١) الروم: (١٧).

الضحى.

قوله: (**وَظَلَّ**) وتستعمل ناقصة؛ كقولك: ظل زيدٌ صائمًا، أي: اتصف بالصوم في النهار.

قوله: (**وَبَاتَ**) وتستعمل:

ناقصة؛ كقولك: بات زيدٌ ساهرًا.

وتامة؛ كقولك: بات زيد؛ أي: دخل في [البيات][٣٥٢].

قوله: (**وَلَيْسَ**) هي لنفي الحال عند التجرد عن القرينة، فإذا **قلت**: ليس زيدٌ قائمًا، فالنفي للحال.

قوله: (**وَمَا زَالَ**) بشرط أن تكون من ماضي (يزال)، لا من ماضي (يزول)؛ لأنه فعل تام؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾[٣٥٣]، ولا من ماضي (يُزِيل)؛ لأنه فعل تام متعد؛ كقولك: (زال زيدٌ شاتَه عن معزه)

قوله: (**وَمَا انْفَكَّ**) بمعنى ما زال؛ يقال: انفك الرهن، إذا خلص، وما انفك زيد عن كذا؛ أي: استمر عليه.

قوله: (**وَمَا فَتِئ**) بمعنى ما زال، وكذا (**ما بَرِحَ**)؛ [يقال: ما

(٣٥٢) في (ش): «البيتوتة»، والمثبت من: (ط)، و(م).
(٣٥٣) فاطر: (٤١).

برح][٣٥٤] زيد عن المكان.

وهذه الأربعة ملازمة للنقص، فلا تستعمل تامة، كما أن (ليس) لا تستعمل تامة.

وهذه الأربعة يشترط فيها: تقدم النفي أو شبهه؛ وهو النهي والدعاء.

فمثال النهي قول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ؛ فِنسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[٣٥٥]

وإعرابه: (صاح)[٣٥٦]: منادى مرخمٌ على غير قياس، وأصله: يا صاحبي، فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للترخيم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، فمَن كسر الحاء كان ماشيًا على لغة من ينتظر [٢٦/ب] المحذوف،[ومن ضمها كان ماشيًا على لغة من لا ينتظر المحذوف][٣٥٧] وقوله: (شمر) فعل أمر من التشمير وهو الجد

---

(٣٥٤) زيادة من: (م).

(٣٥٥) البيت من الخفيف، ولا يعرف قائله، وممن استشهد به: ابن هشام في شرح القطر: (١٣٤)، وفي أوضحه: (١/ ٢٣٤)، وابن عقيل: (١/ ٢٣٩)، و السيوطيُّ في همع الهوامع: (١/ ٣٥٥)، و الشيخ خالد في التصريح: (١/ ١٨٥).

(٣٥٦) انظر: «حاشية الحامدي على شرح الكفراوي»: (٣٥٣- ط. البصيرة)

(٣٥٧) سقط ما بين المعقوفتين من: (ط).

والاجتهاد؛ أي: اجتهد في الطاعات، (ولا تزل): الواو عاطفة، و(لا) حرف نهي، و(تزل): فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وجزمه السكون، وهو من أخوات (كان) الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، والاسم مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و(ذاكرَ الموت): خبر منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، وقوله: (فنسيانه ضلال مبين): جملة من المبتدأ والخبر صفة (للموت).

ومثال الدعاء قول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى
وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[٣٥٨]

تقول في إعرابه: (ألا): أداة استفتاح يستفتح بها الكلام، و(يا): حرف نداء، والمنادى محذوف، تقديره: يا هذه، (اسلمي): فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل، وقوله: (يا دار)، (يا): حرف نداء، و(دار): منادى منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، و(دار) مضاف، و(مي) مضاف إليه - وهو اسم امرأة لا ترخيم فيه- وقوله: (على البلا) جار ومجرور متعلق بـ (اسلمي)، و(على) بمعنى مع؛ أي: مع بلائك، وقوله: (ولا زال) الواو: عاطفة، (زال) فعل ماض ناقص، و(منهلًّا): خبرها مقدم، و(بجرعائك): جار ومجرور متعلق بـ (منهلًّا) - والمنهل: هو

---

(٣٥٨) هذا بيتٌ من الطويل لذي الرُّمَّة غيلان، وهو في همع الهوامع: (١/ ٣٥٥).

السيل من المطر، والجرعاء تأنيث الأجرع وهي: أرض الرمل التي لا نبات بها، ويجمع على أجاريع- و(القطر) اسمها مؤخر.

ومثال النهي (٣٣) في انفك؛ قولك: لا تنفك مشتغلًا بذكر اللَّه.

ومثال النهي في فتئ؛ قولك: لا تفتأ عالمًا.

ومثاله في برح: لا تبرح عن هذا المكان، والجار والمجرور متعلق [بتبرح](٣٥٩).

قوله: **(وَمَا دَامَ)** ولا تعمل إلا بشرط أن تتقدمها (ما) الظرفية المصدرية؛ كما في قولك: لا أصحبك ما دام زيد مترددًا إليك، ف (ما) مصدرية؛ لأنها تؤول بمصدر، وظرفية؛ لأنها تنوب عن الظرف.

فإذا لم يتقدم عليها (ما) المصدرية تكون تامة، والمنصوب بعدها يكون حالًا؛ كقولك: دمت غنيًّا، وكذلك إذا تقدمت عليها (ما) المصدرية فقط أي: التي ليست ظرفية؛ كقولك: لا أصحبك ما دمت قائمًا؛ أي: في حال قيامك.

قوله: **(وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا)** أي: من هذه الأفعال الثلاثة عشر، إلا (ليس)؛ فإنها جامدة لا تتصرف، و(دام) فإنها - وإن أتى منها

---

(٣٥٩) في (ط): «الخبر»، والمثبت من: (م)، (ش).

المضارع على قول ضعيف- لا تتصرف أيضًا.

قوله: (نَحْوَ: كَانَ، وَيَكُونُ) فمثال (يكون)، قوله - تعالى-: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾(٣٦٠).

ومثال الأمر من (كان)، قوله - تعالى-: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ﴾(٣٦١)، فـ ﴿كُونُوا۟﴾: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: اسمها مبني على السكون، و﴿قَوَّٰمِينَ﴾: خبرها [٢٧/أ] منصوب بالياء، المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها.

ومثال اسم الفاعل:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا

أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدَا(٣٦٢)

ومثال المصدر قول الآخر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ(٣٦٣)

---

(٣٦٠) البقرة: (١٤٣).

(٣٦١) النساء: (١٣٥)، والمائدة: (٨).

(٣٦٢) هذا بيت من الطويل، لم ينسب لقائل معين، وهو في: ابن عقيل (١/ ٢٤٢)، والهمع (١/ ٣٦٥)، والتصريح (١/ ١٨٧)، والأشموني (١/ ٣٦٥).

(٣٦٣) هذا بيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لم تنسب لقائل معين، وهو في: أوضح المسالك: (١/ ٢٣٩)، وابن عقيل: (١/ ٢٤٣)، والهمع: (١/ ٣٦٢)، والأشموني: (١/ ٣٦٥).

=

ومثال اسم المفعول: مكون زيد قائمًا، وَقِس عَلَى ذلك بقية الأفعال المتصرفة.

قوله: **(وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ)** هذا هو المشهور عند النحاة.

ومقابل المشهور أنها تنصب الجزأين؛ كما في قول العرب:

.... إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا(٣٦٤)

وكما في قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا(٣٦٥)

= **المعنى**: أن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل الحلم والمال، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

(٣٦٤) من الطويل، وتمامه:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ....

وهو لِعُمَرَ بْنِ أبي ربيعة، وانظره في: مغني اللبيب (١/ ٢٢٨)، و همع الهوامع (١/ ٤٣١).

(٣٦٥) هذا بيتٌ من الرَّجز المشطور، ولا يعرف له تتمة، وهو في: «الكتاب» (٢/ ١٤٢)، و«طبقات فحول الشّعراء» لابن سلام الجمحي (١/ ٧٨)، - وهو عنده للعجاج (١/ ٧٤)، وهو أيضًا في ملحقات ديوانه -، و«شرح المفصل»: (١/ ١٠٤، و٨/ ٨٤)، - وهو في الموضع الأول عنده لرُؤْبَة بن العجاج-، و«دلائل الإعجاز» (٣٢١)، و«الأشموني» (١/ ٤٢٢)، و«الخزانة» (١٠/ ٢٣٤)، و«المغني» (٣/ ٥١٢)، و«الهمع» (١/ ٤٣٢)، و«اللسان»: (٢/ ٨٦)، و«التاج»: (٥/ ٨٢).

فإنه بنصب العين المهملة.

وأجابوا عن ذلك بأن الخبر محذوف تقديره: تلقاهم أسدا، وأسدا: منصوب على الحال، وكذلك قوله: رواجعا، فإنه منصوب على الحال؛ أي: تلقاهم رواجعا.

وبعضهم يرفع بها الجزأين، وخرج على ذلك قوله ﷺ: **«إِنَّ من أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»**(٣٦٦).

فيعرب (**مِنْ أشدِّ النَّاسِ**) جارًّا ومجرورًا خبرًا لإنَّ مُقَدَّمًا، و(**الْمُصَوِّرُونَ**) اسمها مؤخرًا.

وأجاب بعض النحاة عن ذلك بأن (مِن) الجارة حرفٌ زائدٌ، و(**أشد الناس**) اسمها، و(**الْمُصَوِّرُونَ**) خبرها.

قوله: (**إِنَّ، وَأَنَّ**) وهما لتوكيد النسبة بين الاسم والخبر، فإذا قلت: (زيد قائم)، فالنسبة ثبوت القيام لـ(زيد)، فإذا أردت توكيدها فأكد بـ(إِنَّ) - المكسورة الهمزة المفتوحة النون المشددة- أو (أَنَّ) - المفتوحة الهمزة -.

---

(٣٦٦) متفق عليه: البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢١٠٩)، وهو في مسند أحمد: (١/ ٣٧٥).
ولفظ المصنِّف أخرجه النسائي (٨/ ٢١٦) بإسناد صحيح، وفي الكبرى (٩٧٠٩، و٩٧١٠) وبعد أن أخرجه قال: «وقال أحمد: المصورين».

ثم إنَّ التوكيد تارة يكون واجبًا، إذا كان المخاطَب مُنْكِرًا.

وتارة يكون [جائزًا](٣٦٧)، إذا كان المخاطَب شاكًّا.

وتارة يكون عبثًا، إذا كان المخاطَب خاليَ الذهن.

والفرق بين المكسورة الهمزة والمفتوحة الهمزة: أَنَّ المفتوحة الهمزة [لابد أَنْ يتقدمها عامل؛ كقولك: بلغني أَنَّ زيدًا منطلقٌ، وأمَّا المكسورة الهمزة](٣٦٨) فلا يشترط أَنْ يتقدمها ذلك.

قوله: (وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ) وهو مشاركة أمر لأمر في المعنى؛ [مثاله قولك](٣٦٩): كَأَنَّ زيدًا حمارٌ.

فقوله: مشاركة أمر - وهو (زيد)- لأمر - وهو (الحمار)-، في المعنى - وهو البلادة -.

أو هو إلحاق ناقص بكامل؛ كما تقول: (زيد كالبدر)، فقد ألحقنا ناقصًا - وهو (زيد) - بكامل - وهو (البدر)-.

---

(٣٦٧) هكذا في (م)، وفي (ش): «مستحسنًا»، وفي (ط): «حسنًا».

(٣٦٨) سقط من: (م)، والمثبت من: (ط)، و(ش) إلا لفظة: «الهمزة» الأخيرة، فإنها ليست في: (ش)، والله نسأل السَّتْرَ في الدارين، إنه بكل جميل كفيل، وهو - جل جلاله، وتقدست أسماؤه - حسبنا ونعم الوكيل.

(٣٦٩) في (ش): «مثاله»، وفي (م): «مثاله كقولك:»، والمثبت من: (ط).

وأركانه خمسة:

- ❑ مشبِّه: - وهو الشخص-.
- ❑ ومشبَّه: - وهو (زيد)-.
- ❑ ومشبَّه به: - وهو (البدر)-.
- ❑ ووجه شبه: - وهو الضياء في كل-.
- ❑ وأداة تشبيه: - وهي الكاف -.

والبدر هو القمر ليلة أربعة عشر.

قوله: (وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

فمثال ما يتوهم ثبوته كما [٢٧/أ] في قولك: زيد يقوم الليل، فيتوهم أنه صالح مع أنه منهمك على الدنيا وفعل المعاصي، فترفعه بقولك: (لكنه غير صالح)، ف (لكنَّ): حرف استدراك ونصب، والهاء: اسمها مبني على الضم في محل نصب، و(غير صالح): خبرها مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

ومثال ما يتوهم نفيه؛ كقولك: (زيد جاهل)، فيتوهم نفي الصلاح عنه، فتثبته بقولك: (لكنه صالح).

(٣٤) قوله: **(وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي)** وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عُسْرٌ.

فمثال ما لا طمع فيه قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا(٣٧٠)

فقوله: (ألا) أداة استفتاح، و(ليت): حرف تَمَن من أخوات (إنَّ) ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(الشباب): اسمها، و(يعود يوما): في محل رفع خبرها.

ومثال ما فيه عسر؛ قولك: (ليت لي قنطارًا من الذهب)، ف (ليت): حرف تمن، و(قنطارًا) اسمها مؤخر، و(لي): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر[ها](٣٧١) مقدم، وقوله: (من الذهب) جار ومجرور متعلق بمحذوف](٣٧٢) صفة [قنطارًا](٣٧٣).

---

(٣٧٠) هذا صدر بيت من بحر الوافر، لأبي العتاهية، - وهو لقب له، أو كنية - إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان، أبي إسحاق، وعجز هذا البيت:

فَأُخْبِرَهُ بما فعل الْمَشِيبُ

والبيت في: ديوانه (٤٦- بيروت)، و«البيان والتبيين» - ويقال: التبين، والتبيان خطأ -: (٣/ ٨٢)، و«مغني اللبيب»: (٣/ ٥١١).

(٣٧١) زيادة من: (ش).

(٣٧٢) سقط ما بين المعقوفتين من: (م).

(٣٧٣) في: (ش): «لقنطار»، والمثبت من: (م)، و(ط).

قوله: (وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي) وهو طلب الأمر المحبوب؛ كما في قوله: لعل الله يرحمنا، ولعل الحبيب قادم.

وتكون للإشفاق؛ وهو الأمر المكروه؛ كما في قولك: لعل العدوَّ هالكٌ، فـ (العدوَّ): اسمها، و(هالكٌ): خبرها.

قوله: (وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا) أي: نظائرها في العمل، ففي الكلام هنا استعارة تصريحية، حيث شبهت النظائر بالأخوات، واستعيرت للنظائر على سبيل الاستعارة التصريحية.

وضابطها: أن يذكر المشبَّه به، بخلاف الاستعارة المكنية، فإن ضابطها: أن يذكر المشبَّه ويطوى ذكرُ المشبَّه به؛ كما في قول الشاعر:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا   أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ[٣٧٤]

حيث شَبَّهَ المنية بالسَّبُع تشبيهًا مضمرًا في النفس، على سبيل الاستعارة بالكناية، وطوى ذكر المشبَّه به - وهو السبُع- ورمز إليه

---

(٣٧٤) البيت من الكامل، وهو لأبي ذُؤَيْبٍ الْهُذَلِيِّ، خويلد بن خالد، أشعر شعراء هذيل، وهو من قصيدته السائرة الذائعة التي رثى بها بنيه الخمسة، هلكوا بالطاعون في عام واحد، وهي في: «ديوان الهذليين» (٣)، و«الْمُفَضَّلِيَّات» (٤١٩-٤٢٩)، - وَانظر هناك التحقيقَ الْعَجَبَ العُجَابَ الْعَجِيبَ الْمُعْجِبَ الْعَاجِبَ، الرائقَ الفائقَ الرائعَ، لِلْعَلَمَيْنِ الْجِهْبِذَيْنِ النِّحْرِيرَيْنِ الْهُمَامَيْنِ، أبي الأشبال وأبي نبيل- رحمهما اللَّه تعالى -، و«سر الفصاحة» (١٢٥)، و«اللسان» (١/ ٧٥٥، و١٢/ ٦٧)، و«التاج» (٣١/ ٣٣٥).

بشيء من لوازمه -وهو الأظفار-؛ لأن الأظفار تُلَازِمُ السبُعَ، وذكر النَّشَب ترشيح[٣٧٥].

قوله: (**فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ**) ومحل هذا إذا لم تُلْغَ، أو تُعَلَّق:

والإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومحلًّا.

والتعليق: إبطال العمل لفظًا وإبقاؤه محلًّا بسبب ما له صدر الكلام؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٣٧٦].

فقوله: ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾، جملة في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

والإلغاء يكون بسبب توسط العامل أو تأخره.

فمثال التوسط: زيد ظننت قائم، فـ (زيد) مبتدأ،[٢٨/أ] و(ظننت) ملغاة، و(قائم): خبر مرفوع بضمة ظاهرة، والإعمال والإهمال في نحو هذا المثال على حد سواء.

ومثال التأخر: زيد قائم ظننت، فـ (زيد): مبتدأ، و(قائم):

---

(٣٧٥) ينظر: «حلية اللب المصون»: (٩٠)، و«حاشيته»: (١٥٧)، و«شرح عقود الجمان»: (٩٨ - ١٠٠) مهم.

(٣٧٦) الكهف: (١٢).

خبر، و(ظننت) ملغاة، والإهمال في [نحو][٣٧٧] هذا المثال أرجح من الإعمال.

قوله: (وَهِيَ: ظَنَنْتُ...) إلخ والحاصل أَنَّ منها:

❏ ما يفيد تحقيق المفعول الثاني.

❏ ومنها ما يفيد ترجيحه.

❏ ومنها ما يفيد التصيير والانتقال.

❏ ومنها ما يفيد حصول النسبة في السمع.

فما يفيد التحقيق من هذه الأفعال: **(رأى، وعلم، ووجد)**؛ كما في قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[٣٧٨]

ومثال (عَلِمَ): علمت التُّقَى والْجُود خير تجارة.

ومثال ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني، قولك: ظننتُ زيدًا قائمًا، والمعنى: أَنَّ قيامَ زيدٍ أَرْجَحُ مِنْ عدمه.

---

(٣٧٧) من: (ط)، و(ش).

(٣٧٨) قال العينيُّ (٢/ ٢٧): «قاله خِداش بن زُهير، وهو من قصيدة من الوافر».
وينظر في: شرح القطر: (١٧٣)، وشرح ابن عقيل: (٢/ ٢٣)، والأشموني: (٢/ ٢٧).

وكذا قوله: (حَسِبْتُ)؛ كما في قوله: حسبت زيدًا صديقًا.

(وَخِلْتُ) تقول: خِلْتُ عَمْرًا قائمًا، وأصله: خَيِلْت - بياء تحتية بعد الخاء - فنقلت حركة الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها - وهي الفتحة -، فالتقى ساكنان - الياء واللام - فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار خِلْت.

وكذلك (زَعَمَ)؛ كقول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا(٣٧٩)

فالياء مفعول أوَّل، وشيخًا مفعول ثان.

وكذلك (اتَّخَذْتُ)؛ تقول: اتخذت زيدًا صديقًا.

قوله: (وَجَعَلْتُ) هذا مثال ما يفيد التصيير والانتقال؛ كقولك: جَعَلْتُ الطينَ إبريقًا.

---

(٣٧٩) قائله أبو أمية أوس الحنفي، وهو من بحر الخفيف، وينظر في: «العين» (١/ ٣٦٦)، و«المغني» (٦/ ٢٧٨)، و «التاج» (٢/ ٣٩٢)، وابن هشام في: «أوضحه» (٢/ ٣٨)، و«شرح القطر» (١٧٥)، و«شرح الشذور» (٣٧١).
الشرح: ظنت أني كبرت والحقيقة غير ذلك، لأن الرجل الذي تقدمت به السن يسير سيرًا بطيئًا متوكئًا على العصا.
الشاهد فيه: قوله «زعمتني شيخًا» حيث استعمل فيه «زعم» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، والثاني قوله شيخًا.

قوله: (وَسَمِعْتُ)[٣٨٠] هذا مثال ما يفيد نسبة السمع؛ كسمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول. فلفظ (النبي): مفعول أول، و(يقول): فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو، والجملة في محل نصب مفعول ثان.

وهذا على رأي المصنِّف[٣٨١]، والصحيح[٣٨٢] أَنَّ (سمع) إذا دخل على ما لا يُسْمَع[٣٨٣]، لم ينصب مفعولين على الراجح، وأمَّا إذا دخل على ما يُسْمَع فينصب مفعولًا واحدًا باتفاق[٣٨٤].



(٣٨٠) إذا دخل على ما لا يُسْمع.

(٣٨١) تبعًا للأخفش - وهو سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه، وهو المراد إذا أطلق، وإلا فهو لقب لأحد عشر نحويا، كما في المزهر: (٢/ ٣٨٦) -، ومن وافقه على ذلك؛ كأبي علي الفارسي، وهذا رأي ضعيف، اهـ. «الكواكب الدرية»: (٢/ ١٤٧-١٤٨) بتصرف وزيادة، وينظر - لزامًا-؛ فإن فيه تحريرًا بديعًا شافيًا لهذه المسألة، و«ارتشاف الضرَب» (٢١٠٥ - ٢١٠٦).

(٣٨٢) وهو مذهب الجمهور؛ وهو أنها - أي: سمعتُ - لا تنصب مفعولين، بل هي فعل متعد إلى واحد؛ لأنها من أفعال الحواس، وهي لا تتعدى إلا إلى واحد، اهـ. الفواكه الجنية (٦٢).

(٣٨٣) بأن كان اسم ذات كالنبي ﷺ، فإن ذاته لا تُسْمَعُ، الحامدي: (٧٧).

(٣٨٤) مثل: سمعت القرآن، وسمعت الحديث، وسمعت الكلام، وسمعت قراءة زيد، وسمعت كلام زيد.

(٣٥) باب النعت

هو والصفة والوصف بمعنًى واحد[٣٨٥]؛ ومعناه: التابع المشتق، أو المؤول بالمشتق، الموضح لمتبوعه في المعارف، المخصص له في النكرات.

فقولنا: (التابعُ) جنس يشمل جميع التوابع.

و(المشتقُّ أو المؤوَّلُ بالمشتق الموضحُ لمتبوعه) يخرج بقية التوابع.

ومثال المشتق: جاء زيد العاقل.

ومثال المؤول بالمشتق: جاء زيدٌ الدمشقيُّ، فإنه مؤول بالمنسوب إلى دمشق.

ومثال المؤول أيضًا: جاء زيد هذا؛ أي: المشار [٢٨/ب] إليه.

وقولنا: (الموضحُ لمتبوعه في المعارف) معنى توضيحه: أنه يرفع الاحتمال؛ كما إذا قلت: جاء زيد، والحال أن في البلد زَيْدَيْنِ مثلًا عالمًا وجاهلًا، فإذا قلت: جاء زيد العالم؛ ارتفع الاحتمال.

وقولنا: (الْمُخَصِّصُ لمتبوعه في النكرات) التخصيص: تقليل

---

(٣٨٥) انظر: «حاشية الحامدي» (٢٤٠).

الاشتراك؛ فإذا قلت: جاء رجل؛ احتمل الرجل الشاعر والنجار مثلًا، فإذا قلت: جاء رجل شاعر، فقد قللت الاشتراك.

قوله: (**النَّعْتُ تَابعٌ لِلْمَنْعُوتِ**...) إلخ أي: سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا.

والفرق بين النعت السببي والحقيقي: أَنَّ النعت الحقيقي هو الذي يرفع الضمير المستتر(٣٨٦)؛ كما في قولك: جاء زيد العاقل.

والسببي: هو الذي يرفع الاسم الظاهر(٣٨٧)؛ كما في قولك: جاء زيد القائم أبوه.

ثم إِنَّ النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة، سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا، فيتبع منعوته في:

واحد من وجوه الإعراب الثلاثة وهي: الرفع والنصب والجر.

وواحد من التعريف والتنكير.

فهذا لازم لكل نعت سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا؛ فإذا قلت: جاء زيد العاقل، فـ (العاقل) تَبِعَ منعوتَه في الرفع - وهو واحد من ثلاثة - وفي التعريف - وهو واحد من اثنين -.

---

(٣٨٦) قال الكفراوي (٢٤١): «هو الذي رفع ضميرًا يعود على المنعوت».
(٣٨٧) قال الكفراوي (٢٤١): «هو الذي يرفع اسمًا ظاهرًا يشتمل على ضمير يعود على المنعوت».

ومثال النعت السببي: (جاء زيد القائم أبوه)، فقد وافقه في الرفع - وهو واحد من ثلاثة -، وتبعه في التعريف - وهو واحد من اثنين-.

ولا يلزم موافقته في: التذكير والتأنيث، ولا في الإفراد والتثنية والجمع؛ فتقول: (مررت بامرأتين قائم أبوهما)، فـ (قائم) وافق منعوتة في الجر، ولا شك أن الجر واحد من ثلاثة، ووافقه في التنكير - وهو واحد من اثنين - ولم يوافقه في التثنية ولا في التأنيث، وتقول: (مررت برجلين قائمةٍ أمهما)، فقد وافقه في التنكير - وهو واحد من اثنين -، وفي الجرِّ - وهو واحد من ثلاثة -.

واعلم أنه يزيد النعت الحقيقي على السببي بأنه يتبع في اثنين من خمسة أخر:

واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، فقد كمل له أربعة من عشرة؛ تقول: (جاء زيدٌ العاقلُ)، فـ (العاقل) تبع منعوته في أربعة من عشرة: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة - وهو الرفع -، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد وأخويه، وواحد من التذكير والتأنيث.

ويأتي ذلك في حالتي النصب والجر أيضًا.

والتنكير كما في قولك: (جاء رجل عاقل)، فـ (عاقل) تبع

منعوته في واحد من أوجه الإعراب - وهو الرفع -، وتبعه في الإفراد - وهو واحد من ثلاثة -، وفي التذكير - وهو واحد من اثنين -، وفي التنكير -وهو واحد من اثنين-.

[٢٩/ أ] قوله: (وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ) نظمها بعضهم في قوله:

[إِنَّ الْمَعَارِفَ سَبْعَةٌ فيها سهل
أَنَا صَالِح ذَا مَا الْفَتَى ابْنِي يا رجلُ][٣٨٨]

فقوله: (أنا) إشارة للضمير، و(صالح) إشارة للعَلَم، و(ذا) إشارة لاسم الإشارة، و(ما) إشارة للموصول، و(الفتى) إشارة للمحلى بالألف واللَّام، و(ابني) إشارة للمضاف إلى واحد من هذه الخمسة[٣٨٩]، وهي في الأعرفية على هذا الترتيب، وكذلك ما

---

(٣٨٨) كذا في المطبوع. وفي (م)، و(ش): أنا صالح ذا ما الفتى ابني خذ يا رجل هذا عني.
وأنشده الدكتور تمام حسان في «اللغة العربية معناها ومبناها»:

إن المعارف سبعة تشفي العلل أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

وقال الشيخ حسن بن محمد العطار في «حاشيته على شرح الأزهرية» (٩٢، ٩٣): «وقد نظمتها -يعني المعارف- على الترتيب بالمثال فقلت: . . .»، وذكر البيت. وذكر العجزَ الشيخ أبو النجا في حاشيته على شرح الشيخ خالد (٧٢).
وقال الشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري المتوفى سنة (١٢٧٧هـ): «وقد جرى على ذلك - أي: على جعل المعارف سبعة - جلالُ الدين بن صالح البُلْقِينِيُّ، وجمعها في قوله: . . .»، وذكر صدر هذا البيت، اهـ. بيجوري على العمريطية (٢٣).

(٣٨٩) بقي ذكر السابع، وهو: «النكرة المقصودة من بين أنواع المنادى. مثل:=

أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، فهو في رتبته، إِلَّا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم؛ لئلا يلزم أَنَّ الوصف أعرف من الموصوف؛ في قولك: (مررت بزيد صاحبك)، ونحوه.

☐ فأعرف المعارف على الإطلاق لفظ الجلالة(٣٩٠).

ولذلك رؤي سيبويه في المنام.

فقيل له: ما فعل الله بك؟

فقال: خيرًا كثيرًا.

فقيل: بماذا؟

= يا شُرْطيّ، أو: يا حارس؛ إذا كنت تنادي واحدًا معينًا، تتجه إليه بالنداء، وتقصده دون غيره؛ ذلك أن كلمة: «شُرْطيّ» وحدها. أو كلمة: «حارس» وحدها، نكرة؛ لا تدل على معين. ولكنها تصير معرفة عند النداء؛ بسبب القصد -أي: التوجه- الذى يفيد التعيين، وتخصيص واحد بعينه، دون غيره».
انظر: «أوضح المسالك» (١/ ٨٣- ط. الجيل)، و«النحو الوافي»: (١/ ٢١١- ٢١٢ مع الحواشي).

(٣٩٠) قال الرعيني في «المتممة»: «والضرب الثاني: المعرفة وهي ستة أنواع: المضمر وهو أعرفها، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المعرف بالأداة، والسادس ما أضيف إلى واحد منها، وهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم، ويستثنى مما ذكر: اسم اللَّه تعالى وهو أعرف المعارف بالإجماع».

فقال بقولي: «لفظ الجلالة أعرف المعارف»[٣٩١].

كذا ذكره بعض العلماء[٣٩٢].

❑ ثم يلي لفظ الجلالة في الأعرفية: ضمير المتكلم، ثم المخاطَب، ثم الغائب.

❑ ويليه: العَلَم.

❑ واسم الإشارة.

❑ والموصول.

❑ والمحلى بالألف (٣٦) واللام.

❑ ثم المضاف إلى واحد من هذه الخمسة.

قوله: (**الِاسْمُ الْمُضْمَرُ**) هو ما دل على متكلم؛ نحو: أنا ونحن، أو مخاطب؛ نحو: أنت وفروعه، أو دل على غائب؛ نحو: هو وفروعه.

---

(٣٩١) إنما كان لفظ الجلالة أعرف المعارف؛ لأنه لا يحتمل إلا المولى - جل وعلا - بخلاف بقية المعارف.

(٣٩٢) في «إعراب القرآن» للشهاب الحلبي، كما في: «الفواكه الجنية» للفاكهي (٢٨)، و«الكواكب الدرية» للأهدل (١/ ٥٣).

قوله: **(وَالِاسْمُ الْعَلَمُ)** سواء كان:

علم شخص؛ وهو: ما وضع لمعين في الخارج؛ أي: ما علق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه؛ كزيد، فإنه وضع لمعين في الخارج؛ وهو الذات المشخصة.

أو علم جنس؛ وهو: ما وضع للماهية بقيد الاستحضار؛ [كأسامة، فإن الواضع وضع أسامة، لماهية الحيوان المفترس، بقيد الملاحظة.

واسم الجنس: ما وضع للماهية لا بقيد الاستحضار][٣٩٣].

وَالنَّكِرَةُ: ما وضع للمفرد المنتشر؛ كرجل، فإنه عام في أفراد الرجال.

فظهر الفرق بين علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.

قوله: **(وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ)**؛ نحو: هذا للمفرد المذكر، وهذه للمفردة المؤنثة.

ثم اعلم أن المؤنث يشار له بصيغ عشر:

---

(٣٩٣) سقط ما بين المعقوفتين من: (م)، و(ش)، والمثبت من: (ط).

❑ ذي، وذِهْ - بسكون الهاء-، وذِهي - بالإشباع[٣٩٤]-، وذِهِ بالاختلاس[٣٩٥].

❑ وكذا يقال في ته ففيها ثلاث لغات[٣٩٦].

❑ وتي وتا وذات فهذه عشرة.

❑ ويشار للمثنى المذكر بـ (ذان)، والمثنى المؤنث بـ (تان).

❑ ويشار للجمع مطلقًا سواء كان لمذكر أو لمؤنث بـ (هؤلاء) ممدودًا عند الحجازيين، ومقصورًا عند بني تميم، والمد أولى؛ لأنه جاء به التَّنْزِيل قال اللَّه - تعالى-: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٣٩٧].

قوله: (**وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ نَحْوَ: الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ**) فهما معرفتان بالألف واللام.

قوله: (**وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ**)؛ فمثال المضاف إلى المضمر؛ كما في قولك: (مررتُ بصاحبك)، فـ (صاحب)

---

(٣٩٤) أي: المد. حامدي (٢٤٦).

(٣٩٥) أي: التحريك من غير مدٍّ بل مع اختطاف وسرعة. حامدي (٢٤٦).

(٣٩٦) «قوله: «وذات» بالبناء على الضم وهي أغربها، واسم الإشارة (ذا)، والتاء للتأنيث اهـ. [شنواني]». حامدي (٢٤٦)

(٣٩٧) البقرة: (٨٥).

معرفة.

❑ ومثال المضاف إلى العلم؛ كقولك: [٢٩/ب] (مررت بصاحب زيد).

❑ ومثال المضاف إلى اسم الإشارة: (مررت بصاحب هذا).

❑ ومثال المضاف إلى اسم الموصول: (غلام الذي).

❑ ومثال المضاف إلى ما فيه الألف واللام: (غلام الرجل).

❑ وكل واحد من هذه الأشياء في رتبة ما أضيف إليه، إلَّا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم؛ كما تقدم.

قوله: (**وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ**)؛ أي: عام في جنسه؛ أي: في أفراد جنسه؛ لِأَنَّ العموم إنَّما يكُون في الأفراد لا في الحقائق.

قوله: (**وَتَقْرِيبُهُ**)؛ أي: وتسهيله على المبتدئ في هذا الفن أن تقول: كل ما صَلَحَ[٣٩٨] دخول الألف واللام عليه؛ نحو: (رجل، وفرس)، فإنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما؛ فتقول: (الرجل، والفرس).



(٣٩٨) بفتح اللام على الأفصح، وضمها فصيح. شرح الكفراوي بحاشية الحامدي (٢٥٣).

باب العطف

وهو لغةً: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

واصطلاحًا: هو التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه، أحد حروف العطف العشرة أو التسعة.

فقولنا: (التابع) جنس يشمل سائر التوابع.

وقولنا: (المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف) يخرج بقية التوابع؛ فإنها ليست تابعة بواسطة.

ثم اعلم أَنَّ العطف قسمان:

- عطف بيان.
- وعطف نسق.

فعطف النسق يكون بالواو وبغيرها من بقية حروف العطف.

وعطف البيان يكون من غير واسطة؛ كما في قولك:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ (٣٩٩)

---

(٣٩٩) قال محقق «اللَّمحة في شرح الملحة» - جزاه اللَّه خيرًا -(فصل في عطف البيان): هذا بيتٌ من مشطور الرجز، وهو لعبد اللَّه بن كيسبة، وقيل:=

فـ (عمر) عطف بيان؛ أي: مبين لقوله: (أبو حفص)؛ وكما في قولك: جاء عُمَرُ الفاروقُ - سمي فاروقًا؛ لفرقه بين الحق والباطل -.

قوله: (وَهِيَ: الْوَاوُ) اعلم أَنَّ حروف العطفِ على قسمين:

❑ منها ما يشترك في اللفظ والمعنى، وهو ستة.

❑ ومنها ما يشترك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة؛ وهي: (بل، ولا، ولكنْ).

= لأعرابيّ، وقيل: لرؤبة، وليس في ديوانه- وخطأ الأخيرَ الأهدلُ في «المتممة»: (٢/ ١٠٢)؛ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة، ولم يدرك عمر رضي الله عنه ولا عدَّه أحد من التابعين، وإنما قاله أعرابي.

وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ ... فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

والمقصود بأبي حفص عمر: أميرُ المؤمنين عمر بن الخطّاب -رضي اللّه عنه-.

والشّاهدُ فيه: (أبو حفص عمر) حيث جاء قولُه: (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص).

يُنظر هذا البيت في: «شرح المفصّل» ٣/ ٧١، و«شرح الكافية الشّافية» ٣/ ١١٩١، و«ابن الناظم» ٥١٤، و«أوضح المسالك» ٣/ ٣٢، و«ابن عقيل» ٢/ ٢٠١، و«المقاصد النّحويّة» ٤/ ١١٥، و«التصريح» ١/ ١٢١، و«الخزانة» ٥/ ١٥٤، و«التاج»: (٤/ ٣٠١، ن ق ب)، و(١٣/ ٣٠١، ف ج ر)، و«اللسان»: (١/ ٧٦٥، ن ق ب). انتهى كلامه - حفظه اللّه تعالى - بتصرف وزيادة، وللمزيد انظر: «المتممة» آنفة الذكر.

ومعنى التشريك في اللفظ: أن يحكم على المعطوف بإعراب المعطوف عليه.

ومعنى التشريك في الحكم: أن يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه؛ وهو المجيء مثلًا في قولك: جاء زيد وعمرو.

وبدأ المصنِّفُ بالواو؛ لِأَنَّهَا أمُّ الباب، وهي لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبًا، ولا تعقيبًا، ولا معيةً:

فتعطف اللاحق على السابق؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾(٤٠٠)، فَإِنَّ إبراهيمَ متأخرٌ في الإرسال.

وتعطف السابق على اللاحق؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾(٤٠١).

وتعطف المصاحب على مصاحبه؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾(٤٠٢).

قوله: (**وَالْفَاءُ**) وهي للترتيب والتعقيب؛ تقول: جاء زيد فعمرو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء **(٣٧)** زيد، من غير مَهْلَةٍ -بفتح الميم-؛ [٣٠/أ] يعني: من غير تَرَاخ، وأمَّا مُهْلَةٌ - بضم الميم-

(٤٠٠) الحديد: (٢٦).

(٤٠١) الزمر: (٦٥).

(٤٠٢) العنكبوت: (١٥).

فهي عكارة الزيت[٤٠٣].

واعترض على إفادة الفاء للترتيب؛ بقوله - تعالى-: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾[٤٠٤].

فظاهر الآية أن مجيء البأس بعد الإهلاك، مع أَنَّ الإهلاكَ لا يكون إِلَّا بعد مجيء البأس - أي: العذاب-.

وأجيب عن الآية بأن فيها شيئًا محذوفًا؛ والتقدير: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾؛ أي: أردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا، ولا شك أن مجيء البأس مسبَّبٌ عن إرادة الإهلاك.

واعترض على كونها للتعقيب؛ بقوله - تعالى-: ﴿وَالَّذِيٓ أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾[٤٠٥]، فإِنَّ ظاهر الآية أَنَّ جعله غثاء عقب خروج المرعى، وليس كذلك.

ويجاب عن ذلك: بِأَنَّ التعقيب في كل شيء بحسبه، والتقدير: فمضت مدة، فجعله غثاء أحوى. وكذلك (تزوج زيد فولد له)، فظاهره أن الولادة عقب التزوج.

---

(٤٠٣) قال العلامة السجاعي «حاشيته على القطر» (١١٧): مُهْلَة «بضم الميم بوزن غرفة كما في «المصباح»، وبعضهم جوز فتح الميم».

(٤٠٤) الأعراف: (٤).

(٤٠٥) الأعلى: (٤، و٥).

ويجاب بأنه على حذف جملة، تقديرها: تزوج زيد فمضت مدة فولد له.

قوله: **(وثُمَّ)** وهي للترتيب والتراخي؛ تقول: جاء زيد ثم عمرو، إذا كان مجيء (عمرو) بعد مجيء (زيد) بِمَهْلَةٍ.

واعترض على كون (ثُمَّ) تفيد الترتيب؛ بقوله - تعالى-: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[٤٠٦].

فظاهر الآية يقتضي أن الأمر بالسجود بعد خَلْقِنَا، وليس كذلك.

وأجيب بأن هناك مضافًا محذوفًا، والتقدير: ولقد خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، ثم قلنا للملائكة: اسجدوا لآدم.

قوله: **(وَأَوْ)** وهي إمَّا أن تكون واقعةً بعد الطلب أو الخبر:

فَإِنْ وقعت بعد الطلب وهو الأمر فلها معنيان؛ التخيير والإباحة:

فمثال التخيير: تَزَوَّجْ هندًا أو أختَها.

ومثال الإباحة: جَالِسِ العُبَّادَ أو الزُّهَّادَ.

---

(٤٠٦) الأعراف: (١١).

والفرق بين التخيير والإباحة: أَنَّ التخيير يمتنع معه الجمع، بخلاف الإباحة فَإِنَّ الجمع يجوز معها ولا يمتنع.

وإذا وقعت بعد الخبر فلها معنيان؛ الشك والإبهام:

فمثال الشك؛ قوله - تعالى- حكاية عن عزير: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٤٠٧].

ومثال الإبهام[٤٠٨]؛ قوله - تعالى-: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٤٠٩].

فالمتكلم؛ وهو النبي ﷺ عالمٌ أنه على الحق يقينًا، لكنه قصد الإبهام على المخاطبين.

وتكون للتقسيم؛ كما تقول: الكلمة إمَّا اسم، أو فعل، أو حرف.

قوله: (وَأَمْ) وهي المعادلة للهمزة؛ كقوله - تعالى-: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٤١٠]؛ أي: إنذارك وعدمه سواء، ف (سواء) خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر، فهو [٣٠/أ] مؤول

---

(٤٠٧) البقرة: (٢٥٩).

(٤٠٨) بالباء الموحدة.

(٤٠٩) سبأ: (٢٤).

(٤١٠) البقرة: (٦)، ويس: (١٠).

بمصدر.

قوله: (وَإِمَّا) الصحيح أنها ليست عاطفة، وَأَنَّ العاطف الواو كما في قوله - تعالى-: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾(٤١١).

فَمَنًّا وفداءً كل منهما، مفعول مطلق، عامله محذوف؛ والتقدير: فإِمَّا تمنون منًّا وَإِمَّا تَفْدُون فِدَاءً. قوله: (وَبَلْ) وهي موضوعة للإضراب الإبطالي والانتقالي:

فمثال الإضراب الإبطالي: لا تضرب زيدًا بل عَمْرًا، وتقع بين جملتين حقيقةً أو تقديرًا.

ومثال الإضراب الانتقالي كما في قوله - تعالى-: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾(٤١٢).

ولا يعطف بها إلا بشروط:

الشرط الأول: إفراد معطوفيها.

الثاني: أن لا تقترن بالواو.

الثالث: أن يتقدمها نفي أو [نهي](٤١٣) أو إثبات.

---

(٤١١) محمد: (٤).

(٤١٢) الأعلى: (١٤، و١٥، و١٦).

(٤١٣) هكذا في: (م)، و(ش)، وفي: (ط): «شبهه».

ففي مثال تقدم النفي، ينتقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها، وكذا إذا وقعت بعد إثبات ويصير الأول في حكم المسكوت عنه.

قوله: (وَلَا) ولصحة العطف بها شروط:

الأول: أن يتقدمها إثبات؛ كقوله: جاء زيد لا عمرو.

والثاني: إفراد معطوفيها.

والثالث: تعاندهما؛ بمعنى أنه لا يصدق أحدهما على الآخر.

قوله: (وَلَكِنْ) ولا يعطف بها إلّا بشروط ثلاثة:

الأول: إفراد معطوفيها.

فلو تلتها جملة فهي ابتدائية وليست عاطفة، بل هي حرف ابتداء؛ كما في قول الشاعر:

إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لَا تُـخْشَـى بَـوَادِرُهُ

لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ(٤١٤)

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو.

---

(٤١٤) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سُلْمَى، وهو في: الهمع (٣/ ١٨٤)، والتاج (٣٦/ ١٢٧).

فإن اقترنت فالعاطف الواو؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾(٤١٥).

فـ ﴿رَّسُولَ﴾ خبر لـ (كان) المحذوفة؛ والتقدير: ولكن كان رسول الله، فالعطف هنا بالواو.

ولا يصح أن يكون (٣٨) معطوفًا على ﴿أَبَآ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾(٤١٦)؛ لِأَنَّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب.

الشرط الثالث: أن تقع بعد نفي أو نهي.

فلو وقعت بعد إثبات لم تكن عاطفةً -كما في قولك: جاء زيد لكن عمرو لم يجئ- بل هي حرف ابتداء.

قوله: (وَحَتَّى) ومعناها التدريج؛ وهو انقضاء الشيء شيئًا فشيئًا إلى أنْ يبلغ الغاية:

- إمَّا في الشرف؛ كقولك: مات الناسُ حتى الأنبياءُ.
- وإمَّا في الخسة؛ كقولك: استغنى الناسُ حتى الحجامون.

---

(٤١٥) الأحزاب: (٤٠).

(٤١٦) الأحزاب: (٤٠).

قوله: (فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ) أشار بذلك إلى أنها قد لا تكون عاطفة؛ كما في قول الشاعر:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا

بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٤١٧)

فـ (حتى) هنا في قول الشاعر ابتدائية، و(ماء) مبتدأ، و(أشكل) خبر، ومعنى (أشكل): مختلط بالدم.

وتكون جارةً للآخر؛ كما في قولك: أكلت السمكة حتى رأسِها، بجر رأس،[وإعرابه: (أكل) فعل ماض، والتاء فاعل، و(حتى): حرف جر وغاية، و(رأس) مجرور بـ (حتى) وجره الكسرة الظاهرة، والهاء مفعول به مبنيٌّ على السكون في محل نصب](٤١٨).

وتجر المتصل بالآخر؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(٤١٩).



(٤١٧) البيت من بحر الطويل، وهو من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وانظره - غير مأمور - في: المغني (٢/ ٢٨٧)، واللسان (٢/ ٢٢)، والتاج (٤/ ٤٨٨).

(٤١٨) زيادة من: (ش).

(٤١٩) سورة القدر: (٥).

باب التوكيد

هو لغة: التقوية، **واصطلاحًا:** ينقسم إلى قسمين:

لفظي، ومعنوي.

[٣١/أ] مثال [ما فيه][٤٢٠] التوكيد اللفظي: [قام قام زيد][٤٢١] مثلًا.

فاللفظي هو: إعادة اللفظ بعينه أو بمرادفه؛ لدفع غفلة السامع، أو لأجل تقريره وإثباته في ذهنه.

ويكون في الاسم؛ كما في قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ[٤٢٢]

فأخاك الثاني توكيد لأخاك الأول.

ويكون في الفعل؛ كما في قول الشاعر:

---

(٤٢٠) زيادة من: (ط).

(٤٢١) في (م): «قام زيد قام»، وفي (ط): «قام زيد زيد»، والمثبت من (ش).

(٤٢٢) هذا البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، وليس لابن هَرِمَة، وهو في همع الهوامع (٢/ ٢٠، و٣/ ١٤٤).

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي
أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ(٤٢٣)

ويكون في الحرف؛ كـ (نعم نعم)، وكما في قول الشاعر:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ(٤٢٤)، إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودا(٤٢٥)

ومثال إعادة اللفظ بمرادفه:

❑ في الاسم: جاء ليث أسد.

❑ وفي الفعل: قعد جلس أسد.

❑ وفي الحرف: نعم جَيْرِ.

❑ والتوكيد المعنوي؛ هو: الذي تكلم عليه المصنِّف.

---

(٤٢٣) هذا بيت من الطويل، ولم ينسب لقائل مُعَيَّن على كثرة الاستشهاد به، وهو في همع الهوامع (٣/ ٩٩).

(٤٢٤) قال العيني (٣/ ١٢٢): «بَثْنَة - بفتح الباء الموحدة، وسكون الثاء المثلثة، وفتح النون، وفي آخره هاء- اسم محبوبته».

(٤٢٥) البيت من الكامل وهو لجميل بثينة وينظر في: أوضح المسالك: (٣/ ٣٣٨)، وشرح القطر: (٢٨٨)، وشرح الرضي على الكافية: (٢/ ٣٦٦)، وهمع الهوامع: (٣/ ١٤٤)، وشرح التصريح: (٢/ ١٢٩)، وخزانة الأدب: (٥/ ١٥٩) والأشموني (٣/ ١٢٢).

قوله: (التَّوْكِيدُ) يقرأ بالواو وبالألف وبالهمزة، ففيه ثلاث لغات، أفصحها أولها[٤٢٦]، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل.

قوله: (**تَابعٌ لِلْمُؤَكَّدِ**) بفتح الكاف، على أنه اسم مفعول.

قوله: (**فِي رَفْعِهِ**) أي: رفع المُؤَكَّدِ.

قوله: (**وَنَصْبِهِ**) أي: وتابع له في نصبه.

قوله: (**وَخَفْضِهِ**) أي: وتابع له في خفضه.

قوله: (**وَتَعْرِيفِهِ**) أي: وتابع له في تعريفه.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل المصنِّفُ: وتنكيره؛ كما في النعت؟

فالجواب: أَنَّ ألفاظَ التوكيد كلَّها معارف، فلا يَرِدُ شيءٌ على المصنِّف.

ثم إنَّ التوكيد:

- تارة يكون لرفع احتمال المجاز وإثبات الحقيقة.
- وتارة يكون لرفع توهم الخصوص بما ظاهره العموم.

---

(٤٢٦) فيقال: (التوكيد، والتأكيد، والتاكيد)، وبالأول جاء القرآن، وكذا يقال في: (التوريخ، والتأريخ، والتاريخ).

وأشار إلى الأول والثاني؛ بقوله: (**بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ**).

قوله: (**وَهِيَ النَّفْسُ**) بسكون الفاء، وهي هنا بمعنى الذات؛ لأن لها [إطلاقين](٤٢٧):

فتطلق على الروح؛ كما في قوله - تعالى -: [أَنَّ](٤٢٨) ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾(٤٢٩) أي: الروح بالروح، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**والذي نفسي بيده**»(٤٣٠) أي: روحي بيده.

وتطلق على الدم؛ كما في قول العلماء: «وما لا نفس له سائلة، إذا وقع في الإناء ومات فيه،[فإنه](٤٣١) لا ينجسه»(٤٣٢)؛ أي: وما لا دم له سائل.

---

(٤٢٧) كذا في: (ط)، وفي: (م)، و(ش): «إطلاقان»، أو «إطلاقات» - الشك مني -.

(٤٢٨) من (ط).

(٤٢٩) المائدة: (٤٥).

(٤٣٠) البخاري (١/ ٧٤ - ٧٥ فتح)، ومسلم (٤٥)، وغيرهما من دواوين السنة، وهي فيهما في غير موضع، لكني اجتزأت بأول موضع منهما.

(٤٣١) زيادة من بعض نسخ المتن الآتي ذكره.

(٤٣٢) متن الغاية والتقريب (في الفقه الشافعي) - ويسمى: غاية الاختصار، وهو مشهور بمتن أبي شجاع، للقاضي المُعَمَّر أبي شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني، (المولود سنة ٤٣٣، والمتوفى سنة ٥٩٣) - (ص٤٩ - ط الحموي).

ثم اعلم أَنَّ التوكيد:

- تارة يكون مقررًا أمر المتبوع في النسبة.
- وتارة في الشمول؛ كما ذكره(٤٣٣) العلامة ابن هشام(٤٣٤).

فمثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: جاء زيدٌ نفسُه، فإنه لولا قولك: (نفسُه)، لجوَّز السامع كون الجائي كتابه أو خبره؛ بدليل قوله - تعالى-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾(٤٣٥) أي: أمره(٤٣٦).

ومثال المقرِّر لأمر المتبوع في الشمول: قوله - تعالى-: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾(٤٣٧)؛ إذ لولا التوكيد لجوَّز السامع كون الساجد أكثرهم.

---

(٤٣٣) ذكره في: الشذور: (٣٠ - ط. مصطفى البابي الحلبي)، و(٤٣٥ والتي تليها - مع الشرح).

(٤٣٤) انظر ترجمة الشيخ أبي رجاء محمد محيي الدين - رحمه اللَّه - للعلامة ابن هشام في: مقدمة تحقيقه لشرح القطر (٩ - ١١ ط. الطلائع)، وشرح الشذور (٩ - ١٢ ط. الطلائع).

(٤٣٥) الفجر: (٢٢).

(٤٣٦) هذا خطأٌ من المحَشِّي - عفا اللَّه عنا وعنه، وغفر اللَّه لنا وله -، والصواب إثبات هذه الصفة، وإجراؤها على ظاهرها، كسائر الصفات، على ما يليق بجلال اللَّه وعظمته. وهذا قول سلف الأمة وأئمتها.

(٤٣٧) الحجر: (٣٠)، وسورة ص: (٧٣).

قوله: (وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ) لا يؤكد بهما إِلَّا الشيءُ ذو الأجزاء إِمَّا باعتبار ذاته، أو (٣٩) باعتبار عامله.

فمثال الأول؛ قولك: جاء القوم كلهم.

ومثال الثاني: اشتريتُ العبدَ كلَّه أو جميعَه.

ويؤكد بهما مفردَيْنِ عن النفس والعين، أو معهما.

وإذا أكد المثنى بالنفس والعين ففيه ثلاث لغات:

[٣١/ ب] **الأولى**: -وهي الفصحى- جمعهما على أفْعُل؛ كما في قولك: جاء الزيدان أنفسُهما أعينُهما.

[**والثانية**: إفراد النفس؛ كقولك: جاء الزيدان نفسُهما عينُهما.

والثالثة: تثنيتهما؛ فتقول: جاء الزيدان نفساهما عيناهما][٤٣٨].

وإنما يؤكد بكل وأجمع للإحاطة والشمول؛ أي: العموم، فإذا **قلت**: جاء القوم، يحتمل أنك عبرت عن البعض بالكل مجازًا، فإذا أردت التنصيص على العموم؛ **قلت**: جاء القوم كلهم.

قوله: (وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ) فلا يؤكد بها إِلَّا بعد التأكيد بأجمع، فلا

---

(٤٣٨) سقطتا من: (ش)، وسقطت الثالثة من: (م)، وأثبتهما من: (ط).

يجوز تقديمها عليها.

قوله: (وَهِيَ: أَكْتَعُ) مأخوذ من تكتع الجلد، إذا اجتمع.

قوله: (وَأَبْتَعُ) مأخوذ من البتع؛ من قولهم: فلان ذو بتع؛ أي: عنقه طويل.

(وَأَبْصَعُ) مأخوذ من البصع؛ وهو: اجتماع العرق.

ولا يجوز في ألفاظ التوكيد:

- أن يعطف بعضها على بعض.
- ولا يجوز تقديمها على المؤكَّد.
- ولا يجوز قطعها من الرفع إلى النصب ومنه إلى الجر، بخلاف النعت، فيجوز قطعه عن المنعوت، إذا كان معلومًا.

قوله: (تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) مثال للتوكيد بالنفس.

قوله: (وَرَأَيْتُ...) إلخ مثال للتوكيد بكل.

قوله: (وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ) مثال للتوكيد بأجمع.



باب البدل

وهو لغة: العوض؛ ومنه قوله - تعالى-: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾(٤٣٩)؛ يعني: يعوضنا.

واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

فقوله: (المقصود بالحكم) فصل مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان؛ فإن هذه الثلاثة مُكَمِّلَةٌ للمقصود بالحكم، وليست مقصودة بنفسها.

وقوله: (بلا واسطة) مخرج لعطف النسق.

قوله: (**إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ**)؛ أي: في رفعه إن كان المبدل منه مرفوعًا، أو نصبه إن كان المبدل منه منصوبًا، وقس على ذلك.

قوله: (**وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ**) هذا جري على المشهور عند علماء هذا الفن، فلا ينافي أنَّ هناك قسمين آخرين: بدل الإضراب، وبدل [النسيان](٤٤٠).

---

(٤٣٩) القلم: (٣٢).

(٤٤٠) هكذا في (ط)، وفي (م): «البداء».

قوله: (**بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ**)؛ وضابطه: أن يكون الثاني مساويًا للأَوَّلِ في المعنى.

قوله: (**وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ**)(٤٤١)؛ وهو أن يكون الثاني بعضًا من الأول، سواء كان مساويًا لنصفه، أو أكثر، أو أقل.

فمثال الثالث: أكلت الرغيف ثلثه، ومثال ذلك أيضًا؛ قوله - تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٤٤٢).

فـ ﴿مَنِ﴾: اسم موصول بمعنى الذي، بدل من ﴿ٱلنَّاسِ﴾، بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس، خلافًا لمن جعلها [فاعلًا لمصدر](٤٤٣)؛ لما فيه من فساد المعنى؛ لأنه يقتضي أنه يجب على جميع الناس [٣٢/أ] أن يحج مستطيعهم، وليس كذلك، ولابد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه.

---

(٤٤١) قال شيخنا الأستاذ الدكتور علي لقم - حفظه اللَّه تعالى - في مصنَّفِه «كل وبعض واستعمالاتهما في لغة العرب» (ص٧٨): «والراجح أنه لا يجوز استعمال «بعض»، وكذا «كل» بالألف واللَّام؛ لأن العرب لم تقل ذلك كما حكى الأصمعي، واستعمال العرب أو عدم استعمالهم هو الحكم في هذه القضية، ويضاف إلى ذلك أن اللفظين لا ينفصلان عن الإضافة ظاهرًا أو تقديرًا، ويقوي ذلك أنه لم يرد أحد اللفظين في القرآن ولا في السنة المطهرة معرفًا بالألف واللَّام... إلخ».

(٤٤٢) آل عمران: (٩٧).

(٤٤٣) في (ط): «فاعل المصدر»، والمثبت من (م)، و(ش).

قوله: (وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ) وهو أن يكون المبدل منه مشتملًا على البدل [أي][٤٤٤]: يكون دالًّا عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تتشوف النفس وتنتظر البدل؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٤٤٥] فَـ ﴿قِتَالٍ﴾ بدل من ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، و﴿ٱلشَّهْرِ﴾ مشتمل عليه، من حيث وقوعُه فيه.

قوله: (وَبَدَلُ الْغَلَطِ) وهو آخر الأقسام؛ وهو أن يكون الثاني مقصودًا، والأول غير مقصود:

فإذا أردت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم، فسبق لسانك إلى التصدق بدينار؛ فتقول: (تصدقتُ بدينار درهم)، فإنه يقال له: بدل غلط؛ أي: بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطًا، لا أنه نفسه هو الغلط.

وأَمَّا إن قصدت الإخبار بالدينار، فأضربت عنه إلى الدرهم؛ فإنه يقال له: بدل إضراب.

وإن قصدت الإخبار بالأول، ثم تبين لك فسادُ قصدك الأول، وأَنَّ المقصود هو الثاني، فهذا يقال له: بدل نسيان.

فقد تم الكلام على البدل في الاسم، وأما أمثلة البدل في الفعل؛ فأربعة أيضًا:

---

(٤٤٤) هكذا في (م)، و(ش)، وفي (ط): «بأن».

(٤٤٥) البقرة: (٢١٧).

❑ فمثال بدل البعض من الكل: إن تُصَلِّ تسجدْ لله يرحمْك (٤٠) الله، فـ (تصل): فعل الشرط مجزوم، وجزمه حذف الياء، و(تسجد): بدل بعض من كل؛ لِأَنَّ السجودَ بعض من الصلاة.

❑ ومثال بدل الكل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ﴾[٤٤٦] فـ ﴿يُضَٰعَفْ﴾: بدل من ﴿يَلْقَ﴾ بدل كل من كل، بِنَاءً على أن لقيّ الآثام؛ هو مضاعفة العذاب.

❑ ومثال بدل الاشتمال:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[٤٤٧]

فـ (إنَّ): حرف توكيد ونصب، و(عليَّ): جار ومجرور في محل رفع خبر إنَّ مقدم على اسمها، و(اللَّهَ): منصوب بنزع الخافض - وهو واو القسم المحذوفة -، (أن تبايعا)؛ (أَنْ): حرف مصدري ونصب، (تبايعا): فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ)، والفعل في تأويل مصدر اسم إِنَّ، والتقدير: إِنَّ عليَّ والله مبايعتك، (تؤخذ): بدل من (تبايعا)؛ لأن المبايعة مشتملة على الأخذ كرهًا أو المجيء

---

(٤٤٦) الفرقان: (٦٨، ٦٩).

(٤٤٧) هذا بيت من الرجز، وهو أحد أبيات سيبويه: (١/ ١٥٦) التي لم يُعرف لها قائل، وهو في: المقتضب: (٢/ ٦٢)، وشرح الرضي على الكافية: (٢/ ٣٩٣)، والتصريح: (٢/ ١٦١)، والخزانة: (٥/ ٢٠٣)، والأشموني: (٣/ ١٩٤).

طوعًا، وقوله: (كرهًا)؛ إمَّا: [صفة][٤٤٨] لمصدر محذوف؛ والتقدير: أخذا كرهًا، أو حال تقديره: تؤخذ حال كون الأخذ على سبيل الإكراه، أو تجيء حال كون المجيء على سبيل التطوع.

❏ ومثال بدل الغلط: (إن تأتنا تسألنا نعطك)، فـ (تسألنا): بدل غلط من (تأتنا)؛ لأنه أراد أن يخبر أوَّلًا بقوله: (تسألنا)، فسبقه لسانه إلى قوله: (تأتنا).



(٤٤٨) في (ط)، و(ش): «صلة»، والصواب المثبت.

باب منصوبات الأسماء

لما فرغ من الكلام على المرفوعات وما يتعلق بها، وقدَّمها على المنصوبات؛ لأنها [٣٢/ب] عُمَدٌ، والمنصوباتُ فَضَلَاتٌ، شرع يتكلم عليها:

فقال: (**بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ**...) إلخ وإضافة المنصوبات إلى الأسماء، من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: الأسماء المنصوبة، وقدم المصَنِّفُ المنصوبات على المجرورات؛ لأن المنصوبات في الغالب عاملها فعل، والأصل في العمل للأفعال.

قوله: (**خَمْسَةَ عَشَرَ**) مبنيٌّ على الفتح، خبر عن المبتدأ؛ الذي هو (المنصوبات).

واعلم أَنَّ المصنِّفَ لا يَعُدُّ فيما يأتي إِلَّا أربعةَ عشرَ منصوبًا؛ فيقال: إِنَّهُ ترجم لشيء، ونقص عنه، وهو مَعِيبٌ عندهم.

وقد سلك المصَنِّفُ هنا طريقةَ المتأخرين؛ فذكر المنصوبات إجمالًا ثم ذكرها تفصيلًا، وهو أولى مِنْ طريقة المتقدمين؛ لِأَنَّ ذكر الشيء مجملًا ثُمَّ ذكره مفصلًا أشدُّ تمكنًا واستثباتًا.

وبدأ بالمفعول به؛ لِأَنَّهُ الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، بدليل أَنَّهُ يقوم مقام الفاعل عند حذفه، لغرض من الأغراض

السابقة، وَإِلَّا فكان المناسب أن يقدِّم المفعول المطلق؛ لِأَنَّهُ المفعولُ الحقيقيُّ بسبب الإيجاد.

والمفاعيل خمسة عند بعض النحاة وعليه المصَنِّفُ.

وأشار إلى المفعول به؛ بقوله: (**الْمَفْعُولُ بِهِ**)؛ نحو: ضربتُ زيدًا.

قوله: (**وَالْمَصْدَرُ**)؛ نحو: ضربتُ ضربًا.

وقوله: (**وَظَرْفُ الزَّمَانِ**)؛ نحو: صمت يومًا، ويسمَّى مفعولًا فيه.

وقوله: (**وَظَرْفُ الْمَكَانِ**)؛ نحو: جلست أمامَ الشيخ.

قوله: (**وَالْحَالُ**)؛ كما في قولك: جاء زيدٌ راكبًا، فـ (راكبًا): حال من (زيد) منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ.

قوله: (**والتَّمْيِيزُ**)؛ كما في قولك: (طاب محمَّدٌ نَفْسًا)، فـ (نَفْسًا): تمييز محوَّلٌ عن الفاعل، وأصل الكلام: طابت نفسُ محمَّدٍ، فَحُوِّلَ الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وقيل: طاب محمَّدٌ، فحصل إبهام في النسبة، فأتي بالمضاف وجعل تمييزًا.

(**وَالْمُسْتَثْنَى**) أي: في بعض أحواله، وهو ما إذا كان الكلام تامًّا موجبًا؛ كقولك: قام القومُ إلَّا زيدًا.

قوله: (وَاسْمُ لَا)؛ نحو: لا رجلَ في الدار.

فـ (لَا) نافية للجنس، تعمل عمل (إنَّ)، تنصب الاسم وترفع الخبر، (رجلَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وقوله: (في الدار) جار ومجرور، بكسرة ظاهرة، متعلق بمحذوف، خبرها.

قوله: (وَالْمُنَادَى) أي في بعض أحواله، وهو ما إذا كان منصوبًا؛ نحو: يا عبدَ الله.

(يا): حرف نداء، و(عَبْدَ): منادى منصوب بفتحة ظاهرة، و(عَبْدَ): مضاف، و[اللَّهِ]: مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

والنِّداء - بكسر النون -؛ هو: طلب الإقبال بحرف مخصوص؛ نحو: (يا زيد).

وَأَمَّا النَّدَى - بفتح النون- فإنه يطلق على الماء الذي ينزل آخِرَ اللَّيْل، ويطلق على الكرم، ومنه قول الشاعر:

(٤١) سَأَلْتُ النَّدَى هَلْ أَنْتَ حُرٌّ؟

فَقَالَ: لَا وَلَكِنَّنِي عَبْدٌ لِيَحْيَى بْنِ خَالِدِ(٤٤٩)

---

(٤٤٩) البيت في: العِقْدِ الْفَرِيدِ لابن عبد رَبِّهِ: (١/ ٢٢٦- العلمية)، والسيرة الحلبية لابن برهان الدين: (١/ ١١٨- ط. المعرفة)، و«إعلام الناس بما =

قوله: (**وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ**) [٣٣/أ] ويقال له: المفعول له، ومثاله؛ قولك: ضربتُ ابني تأديبًا؛ أي: لأجل التأديب.

وإعرابه: (ضرب): فعل ماض، و(التاء): فاعل، و(ابني): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، و(تأديبًا): مفعول لأجله منصوب بفتحة ظاهرة في آخره.

قوله: (**وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ**) مثاله: (سرتُ والنيلَ)، وهذا المثال يتعين فيه النَّصْبُ.

وإعرابه: (سار) فعل ماض، و(التاء): فاعل، و(الواو): واو المعية، و(النيلَ): مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة في آخره.

وأما التمثيل بقوله: (استوى الماءُ والخشبة) فـ (الواو): واو

= وقع للبرامكة مع بني العباس» للإتليدي: (١٨٤)، و«البديع في نقد الشعر»: (١/ ٥٥)، والبداية والنهاية: (١٣/ ٦٨٠- هجر).
وَانظر: مِنْ (ص٦٧٦ - ٦٨٠) ترجمةً مَليحةً تَسُرُّ المطالعين لأبي الفضل، سَمِيِّ الحَصُورِ، يحيى بن خالد بن بَرْمَك.
واعلم أنَّ ابنَ عَبْدِ رَبِّهِ قال:
«ودخل رجل من الشعراء على يحيى بن خالد بن بَرْمَك فأنشده:

سَأَلْتُ النَّدَى هَلْ أَنْتَ حُرٌّ؟ ... فَقَالَ لَا وَلَكِنِّي عَبْدٌ لِيَحْيَى بْنِ خَالِدِ
فَقُلْتُ شِرَاءً قَالَ لَا بَلْ وِرَاثَةً ... تَوَارَثَنِي عَنْ وَالِدٍ بَعْدَ وَالِدِ

فأمر له بعشر آلاف» اهـ.

المعية، و(الخشبة): مفعول معه، والرفع فيه والنصب مستويان.

قوله: **(وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)** كـ: (كان زيدٌ قائمًا)، و(أضحى الحبيبُ مُلَازِمًا).

قوله: **(واسم إنَّ وأخواتها)**؛ مثاله: إنَّ زيدًا قائمٌ.

قوله: **(وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ)** هو تمام عدد المنصوبات.

قوله: **(النَّعْتُ)**؛ كـ: (رأيتُ زيدًا العاقلَ).

قوله: **(وَالْعَطْفُ)**؛ كـ (رأيت زيدًا وبكرًا وخالدًا).

قوله: **(وَالتَّوْكِيدُ)**؛ كقولك: اجتمع الأحباء كلهم، وهلكت العواذل أجمعون.

قوله: **(وَالْبَدَلُ)**؛ مثاله: رأيت زيدًا أخاك.



باب المفعول به

لَمَّا فرغ من عَدِّ المنصوبات إجمالًا أخذ يبينها تفصيلًا.

والهاء من (به) عائدٌ على (أل) الموصولة، [ففيه إشارةٌ إلى أَنَّ (أل) الداخلة على اسم المفعول، تكون موصولة][٤٥٠]، و(مفعول): صلتها.

وقال بعضهم: إِنَّ هذا الضمير لا يعود على شيءٍ أصلًا؛ لِأَنَّ لفظ (مفعول به) صار عَلَمًا على الاسم الذي وقع عليه الفعل.

قوله: **(وَهُوَ الِاسْمُ)** خرج بذلك الفعل والحرف، فلا يكونان مفعولين، ما لم يرد بهما اللَّفْظ؛ كما في قولك: (كَتَبْتُ ضَرَبَ)؛ أي: كَتَبْتُ هذا اللَّفْظَ.

قوله: **(الْمَنْصُوبُ)**؛ أي: بفعل متعد؛ كـ(ضرب)، أو ما أشبه الفعل كاسم الفاعل؛ كما في قولك: (ضاربٌ زيدًا).

وكان الْأَوْلَى أن يحذف لفظ (المنصوب)؛ لِأَنَّ النَّصْبَ حُكْمٌ، والتعاريف لا تدخلها الأحكام؛ كما قال صاحبُ السُّلم[٤٥١]:

---

(٤٥٠) سقط ما بين المعقوفتين من: (م)، والمثبت من: (ط)، وبعضه في: (ش).

(٤٥١) تقدَّم التعريفُ بمتن السلم وبمؤلفه.

وَعِـنْـدَهُـمْ مِـنْ جُـمْـلَـةِ الْـمَـرْدُودِ
أَنْ تُدْخَلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ(٤٥٢)

قوله: (**الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ**) أي: عليه؛ لِأَنَّ مادة الوقوع إنما تتعدى بِـ (عَلَى)؛ نحو: (ضربت زيدًا)، فـ (زيدًا): مفعول به؛ لِأَنَّهُ وقع عليه الفعل - وهو الضرب-.

قوله: (**وَهُوَ قِسْمَانِ**)؛ أي: ذو قسمين، فهو على حذف مضاف، فاندفع ما يقال: إِنَّ المصنِّف أخبر بالمثنى - وهو (قسمان)-، عن المفرد -وهو الضمير-.

قوله: (**فَالظَّاهِرُ**) أي: الاسم الظاهر، فهو صفة لموصوفٍ محذوفٍ.

قوله: (**مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ**) (٤٥٣) وهو أَنَّهُ إِمَّا أن يكون [٣٣/ ب] مفردًا

(٤٥٢) متن «السلم»، فصل: في المعرفات، (ص٢٦٥)، مجموع مهمات المتون، ط. مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م.
(٤٥٣) قال السفاطوني «تشويق الخلان» (١٩٢): (**قوله: فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ**) قال بعضهم: أي: من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل اهـ.[الذي قال هذا هو العلامة أبو النجا في حاشيته على شرح الشيخ خالد (ص٨٣)] وهو عن الصواب بمعزل. وخالفَ [أي: أبو النجا] صنيعَ الشيخ خالدٍ [في شرحه على الآجرومية ص٨٣]، وشارحِنَا العلامةِ - أبقاه اللَّه بالسلامة -[يعني: أحمد زيني دحلان حيث إن «تشويق الخلان» حاشية على شرح دحلان للآجرومية]، والعلامةِ الكفراويِّ [ص ٢٧٨- ٢٧٩، ط. البصيرة] حيث أرجعوا [أي: الشيخ خالد، ودحلان، والكفراوي] الضمير =

أو مثنًّى أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، مضافًا لياء المتكلم أو لغيرها، فهو اثنا عشر حاصلة من ضَرْبِ اثنين في ستة.

وعلى كل إمَّا أَنْ ينصبَه الماضي أو المضارع:

❑ فمثال المفرد المذكر: ضربت زيدًا.

❑ ومثال المفرد المؤنث: ضربت هندًا.

❑ ومثال المثنى المذكر: ضربت الزَّيْدَيْنِ، فـ (الزَّيْدَيْنِ): مفعول به منصوب بالياء.

❑ ومثال المثنى المؤنث: ضربت الهندَيْنِ.

❑ ومثال جمع المذكر السالم؛ نحو: ضربت الزَّيْدِينَ.

❑ ومثال جمع المؤنث السالم: ضربت الهندات.

❑ ومثال جمع المذكر المكسر: ضربت الزيود.

❑ ومثال جمع المؤنث المكسر: ضربت الهنود.

❑ ومثال المضاف إلى ياء المتكلم: ضربت غلامي.

= إلى المتقدم في هذا الباب [يعني: باب المفعول به]، وإن أوهم كلامُ العشماويِّ مُوافقتَهُ، فلا تَغْتَرَّ بما قال [أي: بما قال أبو النجا]. اهـ كلام العلامة السفاطوني، وما بين معقوفتين فهو من كِيسِي.

❑ ومثال المضاف إلى غير ياء المتكلم: ضربت عبدَ الله.

وهذه الأقسام العشرة ينصبها الماضي والمضارع.

وتكون نكرة ومعرفة:

❑ فمثال النكرة في المفرد المذكر: ضربت رجلًا.

❑ وفي المفرد المؤنث: ضربت امرأة.

❑ وفي المثنى المذكر: ضربت رجلَيْنِ.

❑ وفي المثنى المؤنث: ضربت امرأتَيْنِ.

❑ وفي الجمع المذكر المكسر: ضربت رجالًا.

❑ وفي المؤنث: ضربت نساءً.

قوله: **(وَالْمُضْمَرُ)** أي: المفعول به إذا كان ضميرًا.

قوله: **(مُتَّصِلٌ)** أي: بعامله.

والمتصل: هو الذي لا يبتدأ به - أي: لا يجوز الابتداء به، بحيث يقع في أَوَّلِ الكلام -، ولا يلي (إِلَّا) في الاختيار.

وأما في حالةِ الاضطرار فيليها؛ كما في قول الشاعر:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا
أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ(٤٥٤)

(٤٢) والمنفصل: هو الذي يبتدأ به، ويقع بعد (إِلَّا).

قوله: (**اثْنَا عَشَرَ**) اثنان للمتكلِّم، وخمسة للمخاطَب، وخمسة للغائب.

وأشار إلى أمثلة المتكلِّم؛ بقوله: (**ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا**) فـ (ضرب): فعل ماض، والياء: مفعول به في محل نصب، و(نا) من (ضربنا): مفعول كذلك، ولا يخفى على الحاذق بقية الأمثلة.

قوله: (**وَالْمُنْفَصِلُ**)؛ أي: والضمير المفعول به المنفصل.

وهو الذي يتقدم على عامله وجوبًا.

وهو اثنا عشر: اثنان للمتكلِّم، وخمسة للمخاطَب، وخمسة للغائب.

فمثال المتكلم: إياي أكرمت، فـ (إيَّا) من (إياي): ضمير منفصل مبني على السكون مفعول مقدم لـ (أكرمت)، والياء الثانية:

---

(٤٥٤) هذا بيتٌ من البسيط، قال عبد القادر البغدادي «خزانة الأدب» (٥/ ٢٧٩): «وهذا البيت أنشده الفراء في تفسيره، ولم يعزه إلى أحد. . .» ثم قال (٥/ ٢٨٠): «وهذا البيت قلَّما خلا عنه كتابٌ نَحْوي، واللَّه أعلم بقائله».

حرف دالٌّ على [التكلم][٤٥٥]؛ كما أَنَّ الكاف في إياك ونحوه دالٌّ على [الخطاب][٤٥٦]، والهاء في إياه ونحوه حرفٌ دالٌّ على الغَيْبَةِ.



(٤٥٥) في (م)، و(ش): «المتكلم»، والمثبت من (ط).

(٤٥٦) في (م)، و(ش): «المخاطب»، والمثبت من (ط).

باب المصدر

وهو اسم للحدث الذي هو أحد مَدْلُولَي الفعل؛ قال ابن مالك في «ألفيته»:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَدْلولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ(٤٥٧)

وهو ثلاثة أقسام:

❑ مؤكِّد لعامله؛ نحو: ضربت ضربًا.

❑ ومبيِّن للنوع؛ [٣٤/ أ] نحو: ضربت ضرب الأمير، أو ضربًا شديدًا، وهذا النوع يجوز تثنيتُه وجمعُه اتفاقًا.

❑ والثالث: المصدر المبيِّن للعدد؛ كـ: (ضربت ضربتين أو ضربات).

قوله: (**هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ**)؛ أي: بالفعل الموافق له في اللفظ؛ كـ (ضربت ضربًا)، فـ (ضربًا): منصوب بـ (ضرب)، أو منصوب بمصدر مثله؛ نحو: عجبت من ضربك ضربًا.

ويسمى مفعولًا مطلقًا؛ لأنه لم يقيد بحرف ولا ظرف، وهو

(٤٥٧) الألفية: باب المفعول المطلق - المصدر-، البيت رَقْم (٢٨٦).

المفعول الحقيقي؛ لأنه الحدث الصادر منه.

واعلم أَنَّ بين المفعول المطلق والمصدر عمومًا وخصوصًا مِن وجه:

❑ يجتمعان في (ضَرْبًا)؛ من قولك: ضربت زيدًا ضربًا.

❑ وينفرد المصدر في قولك: يعجبني ذهابُك، فإن (ذهابك) مصدر، وليس مفعولًا مطلقًا؛ لِأَنَّهُ مرفوعٌ على الفاعلية.

❑ وينفرد المفعول المطلق عن المصدر في قولك: ضربتُ زيدًا سوطًا، فـ (سوطًا): منصوب على النيابة عن المفعول المطلق، وليس بمصدر؛ لِأَنَّ الأصلَ: ضربت زيدًا ضربَ سوطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، فانتصب انتصابَه.

قوله: (**الِاسْمُ**) خرج الفعل.

وقوله: (**الْمَنْصُوبُ**) خرج المرفوع والمجرور.

قوله: (**فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ**)؛ أي: تحويله من صيغة إلى صيغة أخرى؛ نحو: استخرج يستخرج استخراجًا، وتدحرج يتدحرج تدحرجًا، وضرب يضرب ضربًا، وما أشبه ذلك.

وما ذكره المُصَنِّفُ ليس تعريفًا للمصدر، وإنما هو ضابط ارتكبه؛ تسهيلًا على المبتدئ.

قوله: (وَهُوَ قِسْمَانِ)؛ أي: ذو قسمين، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، فارتفع ارتفاعَه.

قوله: (لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ) وبيان ذلك:

أنه إن كان المصدر لفظه من لفظ فعله؛ فهو لفظيٌّ، ويسمى ذلك مؤكدا، ومثاله قولك: ضربت ضربًا، وأكلت أكلًا، وقتلت قتلًا، وما أشبه ذلك.

وإن وافقه في المعنى دون اللفظ فهو معنويٌّ؛ ك: أكلت رغيفًا، وقمت وقوفًا، وجلست قعودًا، ونحو ذلك.



باب ظرف الزمان وظرف المكان

لما فرغ من المصدر وما يتعلق به، ذكر عقبه الظرف؛ لما بينهما من المناسبة، وهي أَنَّ المصدر يحتاج لزمان ومكان يقع فيه.

قوله: **(هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ)** أي: في اصطلاح النَّحْويين، وأما الظَّرف لغةً: فهو الوِعَاءُ.

قوله: **(هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ)** أي: الاسم الدال على الزمان، فهو من إضافة الدالِّ للمدلول.

قوله: **(الْمَنْصُوبُ)** خرج بذلك المرفوع والمجرور؛ كما في قولك: هذا يوم مبارك، وصمت في يوم الخميس، فـ (يوم) في المثالين ليس بظرف؛ لخروجه عن الظرفية برفعه أو بِجَرِّهِ.

ثم اعلم أَنَّ الناصبَ للظرف:

- تارة يكون مذكورًا؛ كـ: (صمتُ يوم الخميس).
- وتارة يكون محذوفًا:

والمحذوف:

❑ إِمَّا أَنْ يكونَ محذوفًا جوازًا [٣٤/ب].

❑ وإِمَّا أَنْ يكونَ محذوفًا وجوبًا.

فالأول؛ كما إذا قال لك قائل: متى صمت؟ تقول: يوم الخميس.

والثاني؛ كقولك: يوم الخميس صمته، فحذف الفعلِ الأول (٤٣) وجوبًا؛ لقيام الثاني مقامه.

قوله: (بِتَقْدِيرِ فِي)؛ أي: بسبب تضمن معنى (في) بأن يلاحظ معنى (في)، وإن لم يصرح بلفظها؛ لِأَنَّهَا إذا ذكرت يخرج اللفظ عن موضوع الباب.

ثم اعلم أَنَّهُ لا فرق بين الظرف المبهم والمختص.

فالمبهم: ما دلَّ على مقدار من الزمان غير معين [سواء كان نكرة؛ كـ: (صمت يومًا)، أو معرفة؛ كـ: (صمت اليوم).

والمختص: ما دلَّ على مقدار من الزمان معين][٤٥٨] بسبب التعريف أو الإضافة أو الوصف، ويصلح أن يقع جوابًا لِـ (مَتَى)؛ كما إذا قيل لك: متى صمت؟ فتقول: يوم الخميس، أو قيل لك: متى قدمت؟ فتقول: يوم الاثنين.

---

(٤٥٨) سقط ما بين المعقوفتين من (م)، وأثبته من (ش)، و(ط).

وأَمَّا اسم الزمان المعدود: وهو ما يقع جوابًا لِ (كَمْ)؛ كأن يقال لك: كم صمت؟ فتقول: شهرًا أو يومين، فهو من قبيل المختص.

قوله: (**نَحْوَ: الْيَوْمِ**) **وهو في الشرع:** من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

وأَمَّا في اللُّغة: فهو القطعة من الزمان سواء كانت قليلة أو كثيرة.

قوله: (**وَاللَّيْلَةَ**) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر.

قوله: (**وَغُدْوَةً**) تجمع على غُدًّى بوزن هُدًّى بالتنوين.

وأولها: عقب صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

وتكون نكرة ومعرفة:

وإذا كانت معرفة، تكون علمًا ممنوعًا من الصرف للعلمية مع التأنيث؛ تقول: أجيئك غُدْوَةَ النهار. فـ (أجيء): فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و(الكاف) مفعول به، و(غدوة): ظرف زمان منصوب على الظرفية بـ (أجيء)، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

قوله: (**وَبُكْرَةً**) وهو اسم لِأَوَّل النَّهار، وأوله طلوع الفجر الصادق.

قوله: (**وَسَحَرًا**) بالتنوين، إذا لم تُرِدْ به سحر يوم بعينه، فإذا أردت به أيَّ سحر، كان نكرة؛ كقولك لبعض إخوانك: [أتيتك][٤٥٩] سحرًا.

وأما إذا لم تنونه فهو معرفة؛ كقولك: [أتيتك][٤٦٠] سحر؛ وهو اسم لآخر الليل.

قوله: (**وَغَدًا**) بفتح الغين المعجمة مقصور لا غير، وهو اسم لليوم الذي بعد يومك.

قوله: (**وَعَتَمَةً**) بفتحتين، اسم لثلث الليل الأول، ومبدؤها مغيب الشفق، ومنتهاها ثلث الليل، وقيل: اسم للظُّلْمَةِ.

وقد تُسَمَّى العشاء عتمة، من تسمية الشيء باسم وقته.

قوله: (**وَصَبَاحًا**) وهو أَوَّلُ النهار.

قوله: (**وَمَسَاءً**) الْمَسَاء - بالسين المهملة-: هو آخِرُ النهار.

وقيل: المساء أوله زوال الشمس؛ فعلى هذا يكون منتهى الصباح إلى الضحوة، والضحوة تنتهي إلى الضحى، وقيل: إلى الزوال.

---

(٤٥٩) في (ط): «آتيك»، والمثبت من (م).
(٤٦٠) في (ط): «آتيك»، والمثبت من (م).

قوله: (وَأَبَدًا) الأبد: اسم للزمان المستقبل الذي لا نهاية له ولا غاية، ويجمع على آباد.

قوله: [٣٥/أ] (وَأَمَدًا) وهو ما بقي من الدهر؛ أي: ما بقي مِنَ الزمن.

قوله: (وَحِينًا) قيل: إنَّهُ اسم للزمن، وقيل: اسم للسنة، وقيل: اسم لأربعين سنة(٤٦١).

قوله: (**وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ: اسْمُ الْمَكَانِ**)؛ أي: الاسم الدَّالُّ على المكان، ولا يكون إلَّا مُبْهَمًا، قال في متن «الخلاصة»:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَما(٤٦٢)

والمبهم: هو الذي ليس له صورة ولا حدود محصورة.

قوله: (**الْمَنْصُوبُ**) احترز به عن المجرور، والمرفوع.

قوله: (**أَمَامَ**) هو اسم للجهة التي تكون أَمَامَ الشخص؛ تقول: جلست أمامَ الأمير، فـ (أَمَامَ) منصوب على الظرفية المكانية، بـ (جَلَس) من (جَلَست).

---

(٤٦١) وقيل: يوم وليلة، ينظر: «تشويق الخلان»: (١٩٨).

(٤٦٢) ألفية ابن مالك: باب المفعول فيه، وهو المسَمَّى ظرفًا، البيت رَقْم (٣٠٥).

قوله: (وَخَلْفَ) بسكون اللام، هو اسم للجهة التي تكون خَلْفَ الشخص؛ تقول: جلست خلفَ الأمير، فـ (خَلْفَ) منصوب على الظرفية المكانية، بـ (جلس) من (جلست).

قوله: (وَقُدَّامَ) وهو مرادف لأمامَ، فمعناهما متحد ولفظهما مختلف.

قوله: (وَفَوْقَ) وهو اسم للمكان العالي سواء كان حسيًّا؛ كقولك: جلست فوق السَّطح، أو كان معنويًّا كما في قوله - تعالى-: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٤٦٣].

قوله: (وَتَحْتَ) وهو مضاد لفوق؛ وهو اسم للمكان الأسفل؛ قال الله - تعالى-: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[٤٦٤].

والسَّرِيُّ هو الشريف[٤٦٥].

---

(٤٦٣) يوسف: (٧٦).

(٤٦٤) مريم (٢٤).

(٤٦٥) اختلف العلماء في المراد بالسري. فقال بعض العلماء: هو الجدول؛ وهو النهر الصغير، وإطلاق السري على الجدول مشهور في كلام العرب. وقال بعض أهل العلم: السري هو عيسى، والسري هو الرجل الذي له شرف ومروءة، واستظهر الأول: ابن جرير، وابن كثير، والشنقيطي، والسَّعْدِيُّ.
وانظر - غير مأمور -: «جامع البيان» (١٥/٥٠٦- ٥١٠ ط. التركي)، وابن كثير: (٩/٢٣٤-٢٣٥ ط. أولاد الشيخ)، و«الأضواء»: (٤/٣١١- ٣١٤ ط. المجمع)، مهم جدًّا و«تيسير الكريم الرحمن»: (٥٦٧ ط. ابن الجوزي الثانية).

فتحصل أن الجهات ستة:

- أمام، وخلف - وهما متقابلان-.
- وفوق، وتحت - وهما متقابلان -.
- ويمين وشمال.

قوله: (وَعِنْدَ) بالعين المهملة مثلثة، وكسرها أفصح، وهي من الظروف الملازمة للنصب على الظرفية. وتُجَرُّ بِ (مِنْ)، وجَرُّها بِ (إلى) لَحْنٌ.

قوله: (وَمَعَ) بفتح العين وسكونها، والفتح أفصح، اسم (٤٤) لمكان الاجتماع في المكان أو الزمان.

فمثال المكان: جلست مع زيد في المسجد.

ومثال الزمان: جئتك مع العصر.

وقد تكون مرادفة لِ (عند).

قوله: (وَإِزَاءَ) بكسر الهمزة الأولى، وفتح الزاي، والهمزة الثانية ممدودة، بمعنى: مقابل.

قوله: (وَتِلْقَاءَ) بكسر المثناة الفوقية والمد، مرادف لِ (إزاء) في المعنى، وَإِنِ اختلف لفظُهُمَا.

قوله: (وَحِذَاءَ) بكسر الحاء هو بمعنى: تلقاء، ممدود.

قوله: (وَهُنَا) بتخفيف النون في اللغة الفصحى، وهو اسم إشارة يشار به إلى المكان القريب.

قوله: (وَثَمَّ) بفتح المثلثة وتشديد الميم، وبضم المثلثة وتشديد الميم حرف عطف.

والفرق بين الظرف والعاطف فَتْحُ الثاء المثلثة في الظرف.

قوله: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)؛ أي: من أسماء المقادير؛ كـ: (مِيل[٤٦٦]، وفَرْسَخ[٤٦٧]، وبَرِيد[٤٦٨]، وغَلْوَة[٤٦٩]). تقول: سرت مِيلًا وفَرْسَخًا وبَرِيدًا وغَلْوَةً، فهذا كلُّه من ظرف المكان.



---

(٤٦٦) الميل: أربعة آلاف خطوة، وقيل: هو قدر مد البصر، وهو عشر غلوات، وقيل: هو ألفا ذراع، وصحح بعض فقهاء المالكية: أنه ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة.

(٤٦٧) الفرسخ: ثلاثة أميال.

(٤٦٨) البريد: أربعة فراسخ.

(٤٦٩) الغَلْوة: مائة باع.

[٣٥/ب] باب الحال

الحال يُذَكَّرُ؛ تقول: هذا حال حسن، ويؤنث -وهو الأفصح-؛ تقول: هذه حال حسنة.

وألفه منقلبة عن واو، فأصله: (حَوَل)، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا، فصار (حال)؛ بدليل جمعه على (أحوال)، وتصغيره على (حويلة)؛ لِأَنَّ الجمع والتصغير يردان الأشياءَ إلى أصولها.

قوله: (هُوَ: الِاسْمُ...) إلخ يعني: **اصطلاحًا، وأما معناه لغةً**: فهو ما عليه الإنسان من خير أو شر.

واحترز بالاسم عن الفعل والحرف فلا يقع أحدهما حالًا.

قوله: (**الْمَنْصُوبُ**) احترز به عن المرفوع والمجرور.

قوله: (**الْمُفَسِّرُ**) أي: المبيِّن لما انبهم - أي: خفي واستتر-.

قوله: (**مِنَ الْهَيْئَاتِ**) بيان لما انبهم. و (**الْهَيْئَاتِ**) جمع هيئة؛ وهي الصورة محسوسة أو غير محسوسة.

ثم اعلم أَنَّ الحالَ يأتي:

من الفاعل؛ كما في:

❑ قوله - تعالى-: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾(٤٧٠).

❑ وقوله - تعالى-: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾(٤٧١).

❑ وقوله - تعالى-: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٤٧٢).

فـ ﴿ضَاحِكًا﴾، و﴿مُدْبِرِينَ﴾، و﴿مُفْسِدِينَ﴾، أحوال من الفاعل، لكن الفاعل في المثال الأول ضمير مستتر، وفي الآخرين ظاهر - وهو الواو والتاء -.

ويأتي من المفعول سواء كان:

❑ مفعولًا به؛ كما مَثَّلَهُ المصنِّفُ(٤٧٣).

❑ أو مفعولًا مطلقًا؛ كما في قولك: ضربت ضربًا شديدًا.

❑ ويأتي منهما؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾(٤٧٤).

---

(٤٧٠) النمل: (١٩).

(٤٧١) التوبة: (٢٥).

(٤٧٢) البقرة: (٦٠)، والأعراف: (٧٤)، وهود: (٨٥)، والشعراء: (١٨٣)، والعنكبوت: (٣٦).

(٤٧٣) بقوله: **(رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّه رَاكِبًا)**.

(٤٧٤) التوبة: (٣٦).

فـ ﴿كَآفَّةً﴾ حال من الفاعل - وهو الواو -، ومن المفعول - وهو ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ -.

وهذه الأمثلة للحال المؤسسة؛ وهي التي لا يستفاد معناها إلَّا بذكرها.

وأما الحال الْمُؤَكِّدة؛ فهي ما يستفاد معناها بدون ذكرها؛ وهي:

- إما مُؤَكِّدة لعاملها لفظًا ومعنى؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾(٤٧٥).

فـ ﴿ضَاحِكًا﴾ حال من ﴿تبَسَّمَ﴾، وهو قليل.

- وإِمَّا مُؤَكِّدة لعاملها معنًى فقط، وهو كثير؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٤٧٦).

- وإِمَّا مُؤَكِّدة لصاحبها؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾(٤٧٧).

فـ ﴿جَمِيعًا﴾ حال مُؤَكِّدة لِـ ﴿مَن﴾.

---

(٤٧٥) النمل: (١٩).

(٤٧٦) البقرة: (٦٠)، والأعراف: (٧٤)، وهود: (٨٥)، والشعراء: (١٨٣)، والعنكبوت: (٣٦).

(٤٧٧) يونس: (٩٩).

❑ وتأتي من المبتدأ على رأي سيبويه(٤٧٨).

والسبب في عدم مجيئه من المبتدأ على رأي الجمهور؛ أَنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو عامل ضعيف، فلا يكون عاملًا في شيئين؛ وهو الحال وصاحبها.

❑ وتأتي من المجرور بالحرف؛ كما في قولك: مررت بهند جالسةً، فـ (جالسةً) حال من (هند).

❑ وتأتي من المضاف إليه، بشرط: أن يكون المضافُ جزءًا منه؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾(٤٧٩). فَـ ﴿مَيْتًا﴾: حال من المضاف إليه - وهو الأخ -؛ لوجود الشرط، وهو كون المضاف - الذي هو ﴿لَحْمَ﴾ - جزءًا من المضاف إليه.

[٣٦/ أ] وتارة يكون كالجزء منه؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٤٨٠).

فـ ﴿حَنِيفًا﴾: حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، ويصح أن يقال في غير

---

(٤٧٨) الكتاب: (٢/ ١١٢)، مثاله: «فيها رجلٌ قائمًا»، قال: «وهو قول الخليل - رحمه الله -».

(٤٧٩) الحجرات: (١٢).

(٤٨٠)النحل: (١٢٣).

القرآن: أنِ اتبع الملة حنيفًا.

أو يكون المضاف صالحًا للعمل في الحال بأن يكون: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو مصدرًا؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٤٨١].

ف ﴿جَمِيعًا﴾: حال من المضاف إليه - وهو الكاف -؛ لصحة عمل المضاف في الحال.

قوله: (**وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً**) لأنها لو كانت معرفة؛ لتوهم أنها نعت للمنعوت.

وأورد على هذا قولهم:

أَرسَلَها العِرَاك ....[٤٨٢]

وجاؤوا الجم الغفير، وقولهم: اجتهد وحدك، فإن هذه أحوال مع (٤٥) أنها معرفة.

ويجاب بأنها وَإِنْ كانت معرفة في اللفظ، لكنها نكرة في المعنى.

---

(٤٨١) يونس: (٤).

(٤٨٢) هذا بعض صدر بيت، من الوافر، للبيد، ينظر في: كتاب سيبويه: (١/ ٣٧٢)، والبيت كاملًا:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

فقولهم: (أرسلها العراك)؛ أي: حال كونها معتركة.

وقولهم: (جاؤوا الجم الغفير)؛ أي: حال كونهم غافرين - أي: ساترين الأرض؛ لكثرتهم -، فأل زائدة.

وقولهم: (اجتهد وحدك)؛ أي: حال كونك منفردًا[٤٨٣].

قوله: **(وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ)** وقد تكون متقدمة على صاحبها؛ كما في قولك: راكبًا جاءَ زيدٌ؛ لأن (جاء) متصَرِّف.

قوله: **(وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً)** وقد يكون نكرة في مواضع:

الأول: كما في قوله:

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ[٤٨٤] ....

فـ (مُوحِشًا): حال من (طَلَلُ)؛ لتخصيصه بتقدمه عليه.

---

(٤٨٣) انظر: الكتاب (١/ ٣٧٢ وما بعدها) فيه بحث واف شاف، وشرح الشذور: (٢٧٥)، مهم جدًّا، وشرح القطر (٢٣٥)، وشرح ابن عقيل: (٢/ ٢١٠- ٢١٣)، مهم جدا جدا.

(٤٨٤) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، لِكُثَيِّر عزة، وعجزه:

.... يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

وهو في المغني: (٢/ ٣٧، و٥/ ٢٩٠، و ٦/ ٥٧٢)، وفي نسبته لِكُثَيِّر خلاف، انظره في الخزانة (٣/ ٢١١).

والثاني: كما في قوله - تعالى -: ﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾[٤٨٥].

فـ ﴿سَوَآءٗ﴾: حال من ﴿أَرۡبَعَةِ﴾؛ لوجود التخصيص بالإضافة.

أو مخصصة بالوصف؛ كما في قولك: جاءني رجل كريم راكبًا.

والثالث: أن يقع بعد نفي أو شبهه؛ كما في قول ابن مالك:

....

لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا»[٤٨٦]

وقد يكون صاحبها نكرة من غير مسوِّغ؛ كما في قوله: «وصلَّى وراءه رجال قيامًا»[٤٨٧].

فـ (قيامًا): حال من (رجال) من غير مسوِّغ، فهذا قليل.



(٤٨٥) فصلت: (١٠).

(٤٨٦) الألفية: باب الحال، البيت رَقْم (٣٤٨)، والمحذوف:

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ «كَ

(٤٨٧) البخاري: (٦٨٨ - فتح).

باب التمييز

هو لغة: الانفصال؛ قال - تعالى-: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٩﴾(٤٨٨) أي: انفصلوا، وقال - تعالى -: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ﴾(٤٨٩).

ويقال فيه: تمييز ومُمَيِّز، وتفسير ومُفسِّر، وتبيين ومُبَيِّن.

قوله: (هُوَ: الِاسْمُ) أي: اصطلاحًا، فخرج بذلك الفعل والحرف، فلا يكونان تمييزًا.

قوله: (الْمَنْصُوبُ) احترز به عن المرفوع، وأمَّا المجرور فيكون تمييزًا.

قوله: (الْمُفَسِّرُ) أي المُبَيِّن.

قوله: (لِمَا انْبَهَمَ) أي: خفي.

قوله: (مِنَ الذَّوَاتِ) أي: ذوات العقلاء أو غيرهم، وهو قسمان:

---

(٤٨٨) يس: (٥٩).

(٤٨٩) الملك: (٨). قال ابن كثير - رحمه اللَّه تعالى - (٨/ ١٧٨- ط. السلامة): «أي: يكاد ينفصل بعضها من بعض، من شدة غيظها عليهم وحنقها بهم».

تمييز نسبة، وهو:

❑ المحوَّل عن الفاعل؛ كما مثله [٣٦/ب] المصنِّف.

❑ أو عن المفعول؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٤٩٠].

الأصل: وفجرنا عيونَ الأرض، فجيء بالمضاف - وهو (عيون) - وجعل تمييزًا.

❑ ويكون مُحَوَّلًا عن المبتدأ؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[٤٩١].

والأصل: مالي أكثر منك، فحذف المضاف وهو (مال) الواقع مبتدأ، فانفصل الضمير، وجعل مبتدأ، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمضاف المحذوف، وجعل تمييزًا.

قوله: **(تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا)** مأخوذ من التصبب، وهو الانحدار، وأصله: تصبب عرق زيد، فحول الإسناد؛ أي: إسناد الفعل عن المضاف - الذي هو (عرق) - وأسند إلى المضاف إليه، فصار: (تصبب زيد)، فحصل إبهام في النسبة، فأتي بالمضاف، وجعل

---

(٤٩٠) القمر: (١٢).

(٤٩١) الكهف: (٣٤).

تمييزًا، فصار: (تصبب زيدٌ عرقًا).

قوله: (**وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا**) أي: امتلأ، وأصله: تفقأ شحم بكر، فحول من المضاف - الذي هو (شحم)- إلى المضاف إليه - الذي هو بكر-، فصار: (تفقأ بكر)، فحصل إبهام في النسبة، فأتي بالمضاف، وجعل تمييزًا.

قوله: (**وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا**)؛ أي: انبسط، فهو محوَّل عن الفاعل ففيه ما تقدم.

قوله: (**وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا**) أشار به إلى القسم الثاني، وهو ما ليس محوَّلًا.

ويقال له: تمييز المفرد، وتمييز الذات، وهو الواقع:

- بعد العدد؛ كما في هذين المثالين.

- أو بعد الوزن؛ كما في قولك: عندي رِطل - بكسر الراء - زيتًا.

- أو الكيل؛ كما في قولك: عندي قفيز بُرًّا.

- أو المساحة؛ كما في قولك: عندي شبر أرضًا.

قوله: (**وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا**) هذا تمثيل للتمييز المحوَّل عن المبتدأ، وأصل الكلام: أبو زيد أكرم منك، فحول

الإسناد من المضاف - وهو (أبو) - إلى المضاف إليه - وهو (زيد) - فصار: (زيد أكرم منك)، فحصل إبهام في النسبة، فأتي بالمضاف، وجعل تمييزًا.

قوله: **(وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً)**؛ أي: عند أهل البصرة، وأما أهل الكوفة فهو قد يكون معرفة عندهم، واستدلوا بقول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو(٤٩٢)

وخرجه البصريون على أن (أل) زائدة.

قوله: **(وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ)** فلا يجوز تقديم التمييز على عامله، فلا يجوز أن تقول: (زيتًا عندي رِطل).

وهذا إذا كان العامل جامدًا، وأما إذا كان مشتقًّا فإنه يجوز تقديمه عليه، لكنه نادر؛ كما في قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وما كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطِيبُ(٤٩٣)

---

(٤٩٢) هذا بيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري، وينظر في: أوضح المسالك (١/ ١٨١، و٢/ ٣٦١)، و شرح ابن عقيل (١/ ١٦٥).

(٤٩٣) هذا بيت من الطويل: وهو للمخَبَّل السعدي، واسمه: ربيعة بن مالك، ويقال: إنه لأعشى همدان، واسمه: عبد الرحمن بن عبد اللّه، وقيل: هو=

باب الاستثناء

هو في **اللغة**: الإخراج مطلقًا سواء كان بـ (إِلَّا) أو بغيرها؛ كالتخصيص بالصفة والشرط.

وأما اصطلاحًا: فهو (٤٦) الإخراج بـ (إِلَّا) أو بإحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق.

ثم إِنَّهُ [٣٧/ أ] يطلق على الإخراج الذي هو فعل الفاعل، وعلى الاسم الواقع بعد (إِلَّا).

قوله: **(وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ)** أي: الحروف الدالة على الاستثناء، فهو من إضافة الدالِّ للمدلول.

فإن قلت: كيف يعبِّر الْمُصَنِّفُ بالْحروف مع أَنَّ أدوات الاستثناء تجد فيها أفعالًا وأسماء؟!

وأجيب عن المصنِّف بجوابين:

الجواب الأول: أنه سلك طريق التغليب فغلَّب الحروف على غيرها.

= لقيس بن الملوح العامري. وهو في: شرح ابن عقيل (٢/ ٢٤٨)، وهمع الهوامع: (٢/ ٢٦٨).

والثاني: أنه راعى طريقة المتقدمين، فإنهم يطلقون الحروفَ ويريدون بها الكلمات سواء كانت أفعالًا أو أسماءً أو حروفًا.

قوله: **(ثَمَانِيَةٌ)** خبر عن قوله: **(وَحُرُوفُ)**.

ولا تكون ثمانية إِلَّا بِعَدِّ: (ليس، ولا يكون)، وهذا إذا عدت (سواء) بلغاتها واحدة، وأما إذا عدت بلغاتها الثلاثة فتكون ثمانية باعتبار اللغات الثلاث في (سواء)، فإذا نظرت إلى (ليس، ولا يكون)، صارت الأدوات عشرة.

وهي أربعة أقسام:

- حرف باتفاق؛ وهو: (إِلَّا).
- واسم باتفاق؛ وهو: (غير)، و(سواء) بلغاتها الثلاث.
- وفعل باتفاق؛ وهو: (ليس، ولا يكون).
- ومتردد بين الفعلية والحرفية؛ وهو: (خلا، وعدا، وحاشا).

وبدأ المصنف بِـ(إِلَّا)؛ لأنها أُمُّ الباب.

وقد تكون صفة بمعنى (غير)؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٤٩٤).

(٤٩٤) الأنبياء: (٢٢).

أي: غير الله لفسدتا، لكن الفساد منتف فانتفى تعدد الآلهة، فليست استثنائية؛ لأن شرط (إِلَّا) الاستثنائية: تقدم شيء عام عليها يكون ما بعدها مخرجًا منه.

قوله: **(وَسِوًى)** بكسر السين وفتح الواو والقصر؛ أي: بوزن (رِضًى)، وهذه هي اللغة الفصيحة.

واللغة الثانية: **(سُوًى)** بضم السين وفتح الواو مع القصر، -وهذه اللغة أفصح من الثالثة(٤٩٥) -، وهي على وزن (هُدًى).

(وَسَوَاء) بفتح السين المهملة مع المد، وهي لغةٌ قليلةٌ.

وَتَرَكَ الشارحُ(٤٩٦) لغةً رابعةً عربيةً، وهي (سِوَاء) بوزن (بِنَاء) بكسر السين مع المد.

قوله: **(وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا)** هذه الثلاثة إنْ نُصِبَ ما بعدها، تكون أفعالًا، وإِنْ جُرَّ ما بعدها، تكون حروفَ جر.

واعلم أن (حاشا) فيها لغات:

---

(٤٩٥) اللغة الثالثة هي (سَوَاء).

(٤٩٦) لعله - رحمه اللَّه تعالى - عنى بقوله: «الشارح»، الشيخ خالد، فقد ترك بالفعل في شرحه على الآجرومية هذه اللغة الرابعة. انظر: شرح الشيخ خالد (١٠٥- مغيني).

أولها: إثبات الألف بعد الحاء والشين[٤٩٧].

والثانية: حذف الألف الأولى؛ فتقول: (حَشَا).

والثالثة: حذف الألف الثانية مع بقاء الأولى[٤٩٨].

والرابعة: (حاشْ) بسكون الشين مع حذف الألف الثانية.

فهذه أربع لغات في (حاشا) مطلقًا، سواء كانت تنزيهية أو كانت استثنائية.

قوله: (**فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا...**) إلخ والحاصل أن له ثلاث حالات:

[٣٧/ب] **الأولى:** وجوب النصب.

والثانية: جوازه راجحًا أو مرجوحًا.

والثالثة: أن يكون على حَسَب العوامل.

فأشار إلى الحالة الأولى؛ بقوله: (**فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا**).

ومعنى التمام: أن يذكر المستثنى منه.

---

(٤٩٧) أي: حَاشَا.

(٤٩٨) أي: حَاشَ.

ومعنى **الإيجاب**: أن لا يتقدم نفي أو شبهه، فإذا وجد الشرطان، وجب النصب مطلقًا، سواء كان متصلًا؛ كما في قولك: قام القومُ إِلَّا زيدًا، أو منقطعًا؛ كما في قولك: قام القوم إِلَّا حمارًا.

والناصب: (إِلَّا)، وقيل: الناصب الفعل السابق على (إِلَّا) بواسطتها؛ فلذلك أبهم المصنِّفُ الناصبَ، فيكون جاريًا على الخلاف.

قوله: **(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا)** هذه هي الحال الثانية بأن تقدمه نفي أو شبهه؛ كما في قوله – تعالى-: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٤٩٩]، فـ ﴿قَلِيلٌ﴾ بالرفع بدل من الواو، وبالنصب على الاستثناء.

قوله: **(جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ)**؛ أي: إذا كان متصلًا، وأَمَّا إذا كان منفصلًا، فيتعين فيه النصبُ؛ كما في قولك: ما قام القومُ إِلَّا حمارًا.

فالحاصل أَنَّهُ إذَا كان تامًّا غيرَ موجب، فيترجح الإبدال على النصب إِنْ كان متصلًا، وأَمَّا إذا كان منقطعًا فإنه يتعين فيه النصب.

قوله: **(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ)** ومعنى كونه ناقصًا: أن لا يذكر الْمستثنى منه، وقد تقدمه نفي أو شبهه، فيكون على حسب العوامل:

---

(٤٩٩) النساء: (٦٦).

❑ فإن كان ما قبله يقتضي رفعًا، رفعت ما بعد (إلا)؛ نحو: ما قام إلا زيدٌ.

❑ وإن كان ما قبل (إلا) يقتضي نصبًا، نصبتَ ما بعد (إِلَّا)؛ نحو: ما رأيت إلا زيدًا.

❑ وإن كان يقتضي جرًّا، جررتَ ما بعد (إلا)؛ نحو: ما مررت إلا بزيد.

ويسمى استثناء مفرغًا؛ لِأَنَّ ما قبل (إِلَّا) تفرغ للعمل فيما بعدها.

قوله: (**وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ**...) إلخ؛ فتقول: قام القوم غير زيد، فـ (زيد) مجرور بِـ (غير).

وأما (غير) فحكمها حكم الاسم الواقع بعد (إِلَّا):

فإِنْ كان الكلام تامًّا موجبًا، وجب نصب (غير) على الحال.

(٤٧) وكذا يقال في (سِوَى) المقصورة، لكن النصب فيها تقديرًا، وفي الممدودة لفظًا؛ كما في قولك: قام القومُ سِوَى زيد، أو سَوَاءَ زيد.

وإن كان تامًّا غير موجب بأن تقدم على المستثنى منه نفي أو شبهه، جاز في (غير، وسوى)، الرفع على البدلية براجحية،

والنَّصْب على الْحال بِمَرْجُوحِيَّةٍ - يعني: قولًا ضعيفًا -.

وإن كان الكلام ناقصًا منفيًّا، فـ (غير، وسِوَى) على حَسَب العوامل؛ كما في قولك: ما قام غير زيد وسِوَى عمرو، وما رأيت غير زيد وسِوَى عمرو، وما مررت بغير زيد وَبِسِوَى عمرو،[٣٨/أ] ولكن النصب على الحال.

وأما (خلا، وعدا، وحاشا)، فإِنْ نصب بها فهي أفعال؛ كما في قولك: قام القوم خلا زيدًا، وعدا عمرًا، فـ (خلا): فعل ماض، و(زيدًا، وعمرًا): مفعول، وكذا (عدا، وحاشا).

فإن جررت بها فهي حروف جر؛ كما في قولك: خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ، وحاشا زيدٍ.

ومحل هذا ما لَم تدخل عليها (ما) المصدرية، وإِلَّا تعين النصب؛ كما في قول الشاعر:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ (٥٠٠)

لأن (ما) المصدرية لا توصل إلا بجملة.



---

(٥٠٠) هذا بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري الصحابي الجليل، وانظره في: المغني: (٢/٣١٣، و٣/٩٦).

باب «لا»

أي: باب عمل (لا)، فهو على حذف مضاف.

ثم اعلم أن (لا):

تارة تكون زائدة؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٥٠١].

❑ فـ (لا) زائدة، بدليل الآية الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[٥٠٢].

❑ وتارة تكون ناهية، وتقدم الكلام عليها.

❑ وتارة تكون عاطفة، وتقدم الكلام عليها.

❑ وتارة تكون عاملة عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي المسماة عندهم بِـ(لا) النافية للوحدة؛ كما في قولك: لا رجل في الدار، فإنه يجوز أن يقال: بل رجلان أو رجال.

❑ وتارة تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذه هي المقصودة بالذات من الترجمة.

---

(٥٠١) الأعراف: (١٢).

(٥٠٢) سورة ص: (٧٥).

وإسناد النفي إليها مجاز عقلي، من إسناد الشيء لآلته؛ لأن النافي في الحقيقة المتكلم.

وقوله: (النافية للجنس) فيه أن الجنس ذات، والذات لا تُنْفَى؟

والجواب: أن في كلامه مضافًا مقدرًا، تقديره: باب (لا) النافية لحكم الجنس.

قوله: (اعْلَمْ) بكسر الهمزة لا بفتحها، خطابًا لمن يتأتى منه العلم.

قوله: (أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ) لكن بشروط:

الأول: أن يكون اسمها نكرة وخبرها نكرة.

ويشترط أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ولا تقترن بجارٍّ.

فإن فقد شرط من هذه الأمور، أهملت؛ كما في قولك: لا زيد قائم.

أو تقدم خبرها على اسمها؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾(٥٠٣).

أو اقترنت بجارٍّ؛ كما في قولك: «جئت بلا زاد»، و«غضبت

(٥٠٣) الصافات: (٤٧).

من لا شيء».

أو فصل بينها وبين معمولها فاصل، فإنها تهمل أيضًا.

وكذا إذا تكررت؛ كما في قولك: «لا لا رجل عندك».

ثم اعلم أَنَّ معمولها:

إِمَّا أن يكون مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو مفردًا.

والمراد بالمفرد: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

فإن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، فإنه ينصب لفظًا.

وإن كان مفردًا بني على ما ينصب به.

فمثال المضاف: لا طالبَ علم ممقوت.

ومثال الشبيه بالمضاف: «لا قبيحًا فِعْلُهُ محمود»، فـ (قبيحًا): اسم لا منصوب بها. و(فِعْلُهُ): فاعل بـ (قبيحًا). و(محمود): خبر (لا).

ومثال المفرد: «لا رجلَ في الدار»، فـ (رجلَ): اسمها مبنيٌّ على [٣٨/ ب]الفتح في محل نصب.

وأما إذا كان اسمها مثنًّى، فإنه يُبْنَى على الياء؛ كما لو كان جمع مذكر سالِمًا؛ كما في قولك: «لا زيدَيْن عندنا»، و«لا مُسْلِمِين

حاضرون»، فـ(زيدَيْن) و(مُسْلِمِين) اسمان لـ(لَا) مبنيان على الياء في محل نصب، وما بعدهما خبر لا.

فإن كان جمع مؤنث سالِمًا، فإنه يُبْنَى على الكسر(٥٠٤)؛ كما في قول الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ(٥٠٥)

فـ (لذاتِ): اسم (لا) مبنيٌّ على الكسر في محل نصب.

ومعنى البيت: إن لذات الشخص لا تكون إلا في أوان الشبوبية، وأما حالة الشيخوخة فليس فيها لذة؛ لأنها حالة هرم وكبر.

وقيل: إنَّ اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالِمًا ينصب بالفتحة على الأصل.

قوله: (**بِغَيْرِ تَنْوِينٍ**) أي: مع حذف التنوين.

قوله: (٤٨) (**فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا»**) محترز قوله: (**إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ**).

---

(٥٠٤) النحو الوافي: (١/ ٦٩٣).

(٥٠٥) هذا بيت من البسيط لسلامة بن جندل السَّعْدِي، من قصيدة له، وهي بطولها في «المفضليات» (١٢٠)، إلا أن هناك: (أَوْدَى) مكان (إِنَّ).

وقوله: (فَإِنْ تَكَرَّرَتْ) محترز قوله: (وَلَمْ تَتَكَرَّرْ).

ولك في التركيب خمسة أوجه بالنسبة لِـ(لا) الثانية؛ لأنك إذا أعملت الأولى بأن بنيت اسمها على الفتح، أو نصبته بأن كان مضافًا أو شبيهًا به، فلك فيه بعد (لا) الثانية، ثلاثة أوجه:

❑ رفعه عطفًا على محل (لا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو على أنه اسم لِـ(لا) الثانية، بِنَاءً على أنها عاملة عمل (ليس).

❑ ونصبه عطفًا على محل اسم (لا) فقط، وتكون الثانية ملغاة.

❑ أو بناؤه على الفتح على أَنَّ الثانية عاملة عمل (إِنَّ).

وإذا رفعت ما بعد الأولى فلك فيما بعد (لا) الثانية وجهان:

❑ الرفع على أن الثانية عاملة عمل (ليس).

❑ والفتح على أَنَّ الثانية عاملة عمل (إِنَّ).

❑ ويمنع النصب؛ لانتفاء ما يعطف عليه لأنه إنما جاز فيه ما سبق؛ لكونه معطوفًا على محل اسم (لا)، واسم الأولى مرفوع لا محل له.



باب المنادى

من النداء؛ وهو: الطلب مطلقًا بحرف أو بغيره، **واصطلاحًا**: الطلب بـ (يا) أو بإحدى أخواتها، وهي:

(الهمزة) ممدودة أو مقصورة، ولا تستعمل إلَّا في نداء القريب، أو المنزل منزلته؛ كما في قولك: أَزيد، وقيل: إنَّ الممدودة لا تستعمل إلَّا في نداء البعيد.

و(أَيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء مقصورة وممدودة.

و(أيا، وهيا، ووا)، وتلك لا تستعمل إلا في نداء البعيد، أو المنزل منزلته، والجمهور على أن (وا) مختصة بالندبة؛ أي: لا تستعمل إلا في المنادى المندوب متوجعًا منه أو متفجعًا عليه؛ كما في قولك: واظهراه، واعمراه، وقد تستعمل (يا) في الاستغاثة؛ كما في قولهم: يالله للمسلمين.

قوله: (**خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: [٣٩/أ] الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ**) وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف؛ فيشمل: المثنى، والمجموع، سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

فمثال المثنى: يا زيدان.

ومثال جمع المذكر: يا زيدون.

فالأول مبني على الألف، والثاني مبني على الواو في محل نصب.

ومثال جمع المؤنث: «يا هندات».

ومثال جمع التكسير: «يا رجال».

فهذه كلها تبنى على ما ترفع به لو كانت معربة.

ومثال النكرة المقصودة: «يا رجل»، ف (رجل): مبني على الضم في محل نصب.

ومثال النكرة غير المقصودة: «يا غافلًا والموت يطلبه»؛ أي: يا غافلًا عن ذكر الله والقيام بحقوقه عجبًا لك والموت يطلبك!!

ومثال ذلك أيضًا قول الأعمى: «يا رجلًا خذ بيدي»؛ لأن الأعمى لم يقصد رجلًا معينًا.

ومثال المضاف: «يا عبدَ الله»، أو «يا رسولَ الله».

والشبيه بالمضاف: هو ما تعلق به شيءٌ من تمام معناه، سواء كان عاملًا فيه رفعًا أو نصبًا أو جرًّا:

فمثال ما عمل الرفع: يا حَسَنًا وَجْهُهُ، ف (يا): حرف نداء، و(حَسَنًا): منادى منصوب بفتحة ظاهرة، و(وَجْهُهُ): فاعل

بـ (حَسَنًا)، وهو مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره.

ومثال ما عمل النصب: يا طالعًا جبلًا، فـ (يا): حرف نداء، و(طالعًا): منادى وهو منصوب، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، و(جبلًا): مفعول به وهو منصوب بِ (طالعًا)، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

ومثال ما عمل الجر: يا رفيقًا بالعباد، فـ (يا): حرف نداء، و(رفيقًا): منادى منصوب، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، و(بالعباد): جار ومجرور متعلق بِ (رفيقًا).

قوله: (مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) لا حاجة إليه؛ لأنه من المعلوم أن كلَّ مبنيٍّ على الضم لا ينوَّن، إلا أن يقال: ذكره للإيضاح، وأنه قد ينون لضرورة الشعر؛ كما في قول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ(٥٠٦)

والمراد بالنكرة المقصودة: المعينة.



(٥٠٦) هذا بيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري، وهومن شواهد: ابن عقيل (٣/٢١٦)، وابن هشام في: أوضحه (٤/٢٨)، وشرح شذوره (١٤٨).

باب المفعول من أجله

ويقال له: المفعول لأجله، والمفعول له؛ فيكون له ثلاثة أسماء.

قوله: (**وَهُوَ الِاسْمُ**) خرج الفعل والحرف.

وقوله: (**الْمَنْصُوبُ**) خرج المرفوع والمجرور.

قوله: (**الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ**) أي: الواقع من الفاعل، **والمراد بالفعل**: الفعل اللُّغوي، ولابد فيه من شروط خمسة:

الأول: كونه مصدرًا، فلا يصح: «جئتك السمن والعسل»، بل يجب جره باللَّام؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾(٥٠٧). أي: لأجلكم.

الثاني: أن يكون قلبيًّا، فلا يصح أن تقول: **(٤٩)** «جئتك قراءة»، بل يجب جره باللَّام.

والثالث: أن يتحد مع عامله في الوقت، فلو اختلف الوقت؛ كما في قولك: جئتك طلوع الشمس، [٣٩/ ب] فلا ينصب مفعولًا له؛ فإن وقت طلوع الشمس غير وقت المجيء.

---

(٥٠٧) البقرة: (٢٩).

والشرط الرابع: أن يتحدا في الفاعل، فلو اختلف الفاعل، وجب الجر باللَّام؛ كما في قول الشاعر:

وَإِنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ(٥٠٨)

فجر باللام؛ لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعلَ العروِّ الهزةُ، وفاعلَ الذِّكرِ المتكلمُ.

ولابد أن يكون مفيدًا للتعليل، فلا يصح قولك: جئتك إياي.

قوله: **(نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو)** وإعرابه: (قام): فعل ماض، و(زيد): فاعل، و(إجلالًا): مفعول لأجله.

وإعراب **(وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)**: (قصد): فعل ماض، والتاء: فاعل، والكاف: مفعول، و(ابتغاء): مفعول لأجله، و(ابتغاء): مضاف، و(معروف): مضاف إليه، و(معروف): مضاف، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر.

وَمَثَّلَ الْمُصَنِّفُ بهذين المثالين؛ للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفعل لازمًا أو متعديًا، فـ (قام) لازم، و(قصد) متعد.

---

(٥٠٨) هذا البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي، وقد أنشده ابن هشام في: أوضحه (٢/ ٢٢٧)، وشرح الشذور (٢٥٥)، وشرح القطر (٢٢٧)، وابن عقيل (٣/ ١٧).

ثُمَّ اعلم أن المفعول من أجله:

❑ تارة يكون مجردًا من (أل)، والإضافة.

❑ وتارة يكون مصاحبًا لِ (أل).

❑ وتارة يكون مضافًا.

فإن كان مجردًا من (أل) والإضافة:

❑ جاز فيه النصب والجر باللام، لكن النصب أرجح؛ كقمتُ إجلالًا، وضربت ابني تأديبًا، فهذا أرجح من قولك: ضربت ابني لتأديب، وقمت لإجلال.

❑ وإن كان مصاحبًا لِ (أل)، فبالعكس؛ أي: الأرجح فيه الجر بالحرف، فقولك: ضربت ابني للتأديبِ، أرجحُ من: ضربت ابني التأديبَ.

وعلى النصب جاء قول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا

شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا[٥٠٩]

---

(٥٠٩) أورد البيت أبو تمام في أول حماسته، لقُرَيْط بن أُنَيْف العنبري. المغني: (٢/ ١٣٢).

والشاهد في الإغارة، حيث لم يجره باللام.

وإنْ كان مضافًا جاز فيه النصب والجر على السواء، ومنه قول الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تكرُّمَا(٥١٠)



(٥١٠) البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور، ويكنى: أبا عدي بابنه، وأبا سفانة بابنته، والبيت في: «الأصول في النحو» لابن السراج (١ : ٢٠٧)، و«الجمل» للخليل (١٢٢)، و«اللمع» (٥٩)، و«الكامل» (٣٨١)، و«الكتاب» (١ : ٣٦٨، و٣: ١٢٦)، و«المقتضب» (٢: ٣٤٧)، و«اللسان» (٤ : ٦١٢ - صادر)، و«المحكم» (٤ : ٣٦٠)، و«التاج» (١٣ : ١٦٠)، في آخرين.

باب المفعول معه

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بالفعل أو شبهه، بحيث يسبقه جملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه، الواقع بعد واو المعية.

فخرج بقيد (الاسم) الفعل؛ كما في قولك: لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن، فلا يصح أن يكون مفعولًا معه؛ لأنه فعل منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، فقد نهاه عن المصاحبة في حالة النصب، ونهاه عن كل منهما اجتماعًا وانفرادًا، في حالة الجزم، وفي حالة الرفع نهاه عن الأول [٤٠/ أ] وأباح له الثاني.

وخرج بقيد (المنصوب) المرفوع؛ كما في قولك: كل رجل وضيعته، فالواقع بعد الواو عمدة؛ لعطفه على المبتدأ - وهو (كل)-، والخبر محذوف؛ أي: مقترنان.

وخرج بقيد (المعية) قولك: اشترك زيد وعمرو؛ لأن الواو وإن كانت تفيد المعية، لكنها ليست بنصٍّ[٥١١]؛ لاحتمال العطف.

واعلم أن المفعول معه:

---

(٥١١) أي: ليست بمفيدة للمعية صراحة. الكفراوي مع حاشية الحامدي (١٠٩- ط. عيسى الحلبي)، و(٣٣٧ - ٣٣٨، ط. البصيرة).

تارة يتعين نصبه، وتارة يجوز فيه النصب والعطف، والأرجح النصب؛ كقولك: كن وزيدًا كالأخ، فإنك لو رفعت (زيدًا) لكان معطوفًا على اسم (كن)، وهو ضمير متصل، والعطف عليه لا يكون إلَّا بعد التأكيد بالضمير المنفصل، فالشرط مفقود، [وأما لو][٥١٢] وجد الشرط جاز الرفع والنصب؛ كما في قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[٥١٣]

فيجوز الرفع؛ لوجود الشرط، وهو التأكيد بالضمير.

وأما قولهم:

عَلَفْتُها تِبْنًا وَمَاءً باردًا[٥١٤]

---

(٥١٢) في (ط): «فإن».

(٥١٣) أنشد هذا البيت - وهو من الوافر -: سيبويه في الكتاب (١: ٢٩٨)، والزمخشري في المفصل (٢: ٤٨- مع الشرح)، وابن هشام في: أوضحه (٢: ٢٤٣)، وفي شرح قطر الندى (٢٣٢)، والأشموني (٢: ٢٠٤)، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين.

(٥١٤) هذا صدر بيت من الرجز، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وعجزه:

حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقد أنشده ابن هشام في: شرح شذور الذهب (٢٦٦).
ويروى صدره عجزًا في بيت آخر من الرجز المصرع هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدا عَلَفْتُها تِبْنًا وَمَاءً بارِدَا

وانظر - غير مأمور -: عدة السالك: (٢/ ٢٤٥)، ومنحة الجليل: (٢/ =

فـ (مَاءً): مفعول لفعل محذوف؛ أي: وسقيتها ماء، وإن أول علفتها بأنلتها، لصح تسلطه على المعطوف، ومثل ذلك قوله:

إِذَا مَـا الْـغَـانِـيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمًـا

وزَجَّـجْـنَ الْـحَـوَاجِـبَ والْـعُـيُـونَـا(٥١٥)

أي: كحلن العيون، وإن أول زججن بزينَّ لصح العطف.

قوله: (**الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ**) يصح فيه الرفع والنصب، فالرفع على [الفاعلية](٥١٦)؛ لأنه يصح أن يكون فاعلًا؛ لأن المجيء يصح صدوره من كل منهما.

فالواو في هذا المثال بمعنى (مع) إن نصبت (الجيش) بعدها، وعاطفة إن رفعت ما بعدها.

قوله: (**وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ**) هذا (٥٠) يتعين فيه النصب؛ لأنه يتأتى مساواة الماء للخشبة؛ فإنه يرتفع إليها، بخلاف الخشبة فإنه لا يتأتى مساواتها للماء.

= ١٧٥)، ومنتهى الأرب: (٢٦٦)، ثلاثتهن لأبي رجاء - رحمه اللّٰه تعالى -.

(٥١٥) هذا البيت - وهو من الوافر - للراعي النميري، واسمه عبيد بن حصين، والبيت في: مغني اللبيب: (٤: ٣٦٤)، وشرح الشذور (٢٦٧)، وأوضح المسالك: (٢: ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل: (٣: ١٩٩)، وشرح التصريح: (١: ٣٤٦) والأشموني: (٢: ٢٠٦).

(٥١٦) هكذا في: (م)، و(ش)، وفي (ط): «العطف».

باب مخفوضات الأسماء

إضافة المخفوضات من إضافة الصفة للموصوف، أي: الأسماء المخفوضات، [وهذه الإضافة][٥١٧] لبيان الواقع؛ لأن الخفض من خصائص الأسماء، فلا يوجد في الأفعال.

ويمكن أن يقال: إنَّ الإضافة للاحتراز عن الأسماء المرفوعة والمنصوبة.

وإنما ختم المصنِّفُ كتابَه بهذا الباب؛ للإشارة إلى أنَّهُ ينبغي الِاتِّصافُ بالخفض؛ لِأَنَّ من خفض جانبه للَّه ارتفع، [فلذا][٥١٨] ورد: «**من تواضع لله رفعه**»[٥١٩].

قوله: (**الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ**) أي: المشهور منها عند النُّحَاةِ، وزاد بعضهم: الجر بالمجاورة؛ كما في قولك: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بجر (خرب)؛ لمجاورته لِ (ضب)، فهو مجرور بالمجاورة؛ لأنه لما جاور المجرور جر.

فإن قلت: كيف يصح وصف (جحر) - الذي هو معرفة

---

(٥١٧) كذا في: (م)، وفي (ط): «وهذا القيد».

(٥١٨) كذا في: (م)، وفي (ط): «ولذا».

(٥١٩) في مسلم (٢٥٨٨): «**وما تواضع أحدٌ لِلَّه إلَّا رفعه اللَّه**» ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

بالإضافة -، بِ (خرب) - الذي هو نكرة -؟!

أجيب بأن: (جحر) ليس معرفة بل نكرة؛ لأنه مضاف لنكرة، [٤٠/ب] والإضافة للنكرة لا تفيد التعريف.

ومن المجرور بالمجاورة قوله - تعالى-: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[٥٢٠] في قراءة من جَرَّ الأرجل[٥٢١] لمجاورتها للرؤوس، بدليل قراءة النصب، فيكون لفظ الأرجل منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

وَرُدَّ بأنَّ الواو مانعة من الجر على المجاورة، فالحق أنه في هذه القراءة معطوف على الرؤوس، وكون الأرجل ممسوحة إذا كان فيها خفاف.

وزاد بعضهم قسمًا آخر، وهو: الجر بالتوهم؛ كما في قولك: لست قائمًا ولا قاعدٍ؛ أي: لست بقائمٍ ولا بقاعدٍ؛ لأن خبر (ليس) يجوز جره بالحرف.

وَرُدَّ بأن هذا القسم داخل تحت الجر بالحرف.

قوله: (**مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ**) أي: العامل فيه الجر، الحرفُ.

---

(٥٢٠) المائدة: (٦).

(٥٢١) انظر للقراءات في «أرجلكم»: «معجم القراءات» للخطيب (٢/ ٢٣١- ٢٣٤).

وقوله: (بِالْإِضَافَةِ) أي: العامل فيه هو الإضافة، وهذه طريقة للمصنِّف، والمعتمد أن الجر بالمضاف لا بالإضافة.

قوله: (وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ) أي: مخفوض بالتبعية للمخفوض، وهو قول ضعيف، والحق: أَنَّ العامل في التابع، هو العامل في المتبوع.

والحاصل أن الجار هو الحرف أو المضاف.

ومثال الجر بالحرف: مررت بزيد.

ومثال الجر بالاسم المضاف: مررت بغلام زيد، فـ (غلام): مضاف، و(زيد): مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره، فـ (زيد): مجرور بالمضاف على الصحيح عند ابن مالك.

وقيل: إنه مجرور بحرف جر مقدَّر وهو عند ابن الحاجب[٥٢٢].

(٥٢٢) هو الشيخُ الإمامُ العلَّامةُ المقرئُ الأصوليُّ الفقيهُ النحويُّ جمالُ الأئمةِ والملةِ والدينِ أبو عمرٍو عثمانُ بنُ عُمَرَ بنِ أبي بكر بنِ يُونُسَ الْكُرْدِيُّ الدُّوينيُّ الأصلِ الإسنائيُّ المولدِ المالكيُّ، صاحبُ التصانيف. ولد سنة سبعين وخمسِ مئةٍ، أو سنة إحدى - هو يشك - بِإِسْنَا من بلاد الصعيد، وكان أبوه حاجبًا للأمير عز الدين مُوسَك الصَّلَاحيِّ. وكان من أذكياء العالم، رأسًا في العربيةِ وعلمِ النَّظرِ، دَرَّس بجامع دمشقَ، وبالنوريةِ المالكيةِ، وتَخَرَّج به الأصحاب، وسارت بمصنفاته الرُّكبانُ، وخالف النُّحَاةَ في مسائلَ دقيقةٍ، وأورد عليهم =

أو بالإضافة عند الأخفش(٥٢٣).

ومثال الجر بالتبعية: مررت بزيد الفاضل، فـ (الفاضل): مجرور بالتبعية لِ (زيد).

والصحيح أن العامل في التابع، هو العامل في المتبوع.

وقد اجتمعت الثلاثة في: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾(٥٢٤).

فـ (اسم): مجرور بالباء، ولفظ الجلالة: مجرور بالمضاف،

= إشكالاتٍ مفحمةً. قال ابن خَلِّكَان: كان من أحسن خلق اللَّه ذِهْنًا، جاءني مِرارًا لأداء شهادات، وسألته عن مواضع من العربية، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام، ثم انتقل إلى الإسكندرية، فلم تطل مدته هناك، وبها توفي في السادس والعشرين من شوال سنة ستٍّ وأربعين وسِتِّ مئة. وقد رزقت كُتُبُهُ القبولَ التام لجزالتها وحسنها. السير (٢٣/ ٢٦٤ - ٢٦٦).

(٥٢٣) إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، مولى بني مُجَاشِع. أخذ عن الخليل بن أحمد، ولزم سيبويه حتى بَرَعَ، وكان من أسنان سيبويه، بل أَكْبَرَ. له كتب كثيرة في النحو والعروض ومعاني القرآن. مات الأخفش سَنَةَ نَيِّف عشرة ومائتين. وقيل: سنة عشر. قال ابن النجار: كان أَجْلَعَ - وهو الذي لا تنطبق شفتاه على أسنانه. وصنف كتبا في النحو لم يتمها. قال الرِّيَاشِيُّ: سمعته يقول: كنت أجالس سيبويه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه. السير: (١٠/ ٢٠٦ - ٢٠٨).

(٥٢٤) الآية الأولى من كل سورة، ماعدا سورة التوبة، وبعض الآية (٣٠) من سورة النمل، وتقال كاملة عند التلاوة، وفي مفتتح الرسائل، وفيما عدا هذين الموضعين، يقال: بسم اللَّه، واللَّه أعلم.

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: مجروران بالتبعية، وقد علمتَ الصحيح كما تقدم.

قوله: (**فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ**) أي: فأَمَّا الاسم المخفوض، فهو صفة لموصوف محذوف.

قوله: (**بِمِنْ**) وتقدم الكلام على أشهر معانيها، وهو الابتداء زمانًا ومكانًا، وتجر الظاهر والمضمر، وقد اجتمعا في قوله - تعالى-: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٥٢٥].

وهي أُمُّ حروف الخفض؛ لأنها تجر ما لا يجر غيرها كالظرف الذي لا يتصرف؛ كـ(قبل، وبعد، ولدى، وعند، ولدن)، فهذه الظروف لا تُجَرُّ إِلَّا بـ (مِنْ).

قوله: (**وَإِلَى**) وهي تجر الظاهر والمضمر؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[٥٢٦]، وقوله - تعالى -: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾[٥٢٧].

قوله: (**وَعَنْ**) وأشهر معانيها: المجاوزة؛ كما تقدم، وتجر الظاهر والمضمر؛ كما في قوله - تعالى-: [٤١/أ] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ

---

(٥٢٥) الأحزاب: (٧).

(٥٢٦) المائدة: (٤٨، و١٠٥)

(٥٢٧) الأنعام: (٦٠)، ويونس: (٤).

عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾(٥٢٨)، و﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(٥٢٩).

قوله: (وَعَلَى) وأشهر معانيها: الاستعلاء؛ كما تقدم، وتجر الظاهر والمضمر؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ٢٢﴾(٥٣٠).

قوله: (وَفِي) وأشهر معانيها: الظرفية وتجر الظاهر كما في قولك: الماء في الكوز، والمضمر؛ كما في قوله - تعالى-: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾(٥٣١)، وتقدم الكلام على الظرفية الحقيقية والمجازية.

قوله: (ورُبَّ) سواء كانت للتكثير أو للتقليل، وهي حرف شبيه بالزائد لا تتعلق بشيء كـ (هل ولولا). وحرف الجر الزائد و الشبيه به لا يتعلقان بشيء، ولا بد أن يكون مجرورها [نكرة، وأن يكون مظهرًا](٥٣٢)، وجرها للضمير شاذ؛ كقولك: رُبَّه فتى.

قوله: (وَالْبَاءُ) وأشهر معانيها: التعدية؛ وهي إيصال معنى العامل للمعمول، وتجر الظاهر والمضمر؛ كقولك: اعتصم بالله، وبه اعتصم.

---

(٥٢٨) المائدة: (١١٩)، والتوبة: (١٠٠)، والمجادلة: (٢٢)، والبينة: (٨).

(٥٢٩) الفتح: (١٨).

(٥٣٠) المؤمنون: (٢٢)، وغافر: (٨٠).

(٥٣١) الزخرف: (٧١).

(٥٣٢) سقط ما بين المعقوفتين من (ط).

قوله: (وَالْكَافُ) وأشهر (٥١) معانيها: التشبيه، ولا تجر إِلَّا الظاهر، وجرها للمضمر شاذ؛ كَهَا وَكَهِ.

قوله: (وَاللَّامُ) وتجر الظاهر والمضمر كـ ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٥٣٣)، و﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٥٣٤).

وتكون للمْلك إذا وقعت بين ذاتين، ودخلت على من يملك.

[ولشبه الملك إذا](٥٣٥) وقعت بين ذاتين، ودخلت على ما لا يملك.

فمثال الأول: المالُ للخليفة، ومثال الثاني: البابُ للدار.

وتكون للاستحقاق إذا وقعت بين ذات ومعنًى؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٥٣٦).

---

(٥٣٣) البقرة: (١١٦، و ٢٥٥)، والنساء: (١٧١)، ويونس: (٦٨)، وإبراهيم: (٢)، والنحل: (٥٢)، وطه: (٦)، والحج: (٦٤)، وسبأ: (١)، والشورى: (٤، و٥٣)، والحشر: (٢٤).

(٥٣٤) البقرة: (٢٨٤)، والنساء: (١٣١، و١٧٠)، ويونس: (٥٥)، والنور: (٦٤)، ولقمان: (٢٦)، والحديد: (١)، والحشر: (١)، والصف: (١)، والجمعة: (١)، والتغابن: (١).

(٥٣٥) كذا في (م)، وفي (ط): «وتكون للاختصاص بأن»، والمعنى واحد؛ إذ شِبْهُ الْمِلك هو الاختصاص.

(٥٣٦) الفاتحة: (٢)، ويونس: (١٠)، والزمر: (٧٥)، وغافر: (٦٥).

قوله: (وحُرُوفُ الْقَسَمِ...) إلخ خصها بالذكر؛ لدخولها على المقسم به، وهو لفظ الجلالة ونحوه.

قوله: (وَهِيَ: الْوَاوُ) وهي مختصة بالظاهر فلا تجر المضمر.

قوله: (وَالْبَاءُ)؛ أي: الموحدة، وهي تجر الظاهر والمضمر.

قوله: (وَالتَّاءُ) أي: المثناة فوق، وهي مختصة بلفظ الجلالة.

قوله: (وَبِوَاوِ رُبَّ) معطوف على (مِنْ)؛ أي: ما يخفض بواو رُبَّ، وهو رأيٌ ضعيفٌ.

والراجح أَنَّ الجارَّ هو (رُبَّ) المحذوفة:

بعد الواو والفاء؛ كقول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ(٥٣٧)

أي: فَرُبَّ مِثْلِكِ.

---

(٥٣٧) هذا صدر البيت، وعجزه:

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

والبيتُ في: «معلقته» (ص٧٨٤ - مجموع مهمات المتون، ط. الحلبي).

اللغة: «طرقت» جئت ليلًا، «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم، «محول» اسم فاعل من قولهم: أحول الصبي، إذا على أتى ولادته حول.

أو بعد بل؛ كما في قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ[٥٣٨]

وحذفها بعد [غير هذه الثلاثة][٥٣٩] شاذ.

قوله: (وَبِمُذْ، وَمُنْذُ) أي: [إن كان كل][٥٤٠] منهما ظرفًا ماضيًا، أو ظرفًا حاضرًا:

فمثال الأول قولك: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو منذ يوم الخميس.

---

(٥٣٨) هذا صدر بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، وعجزه:

لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

وهو في ديوانه: (ص ١٥٠).
اللغة: «الفجاج» جمع فج، وهو الطريق الواسع، «قتمه» أصله قتامه، فخففه بحذف الألف، والقَتَام - بزنة سَحَاب - الغبار، والكتان: معروف، والجهرم - بزنة جَعْفَر - البساط.
الشرح: رب بلدة امتلأت طرقاتها بالتراب حتى يزهد الإنسان في دخولها ويزهد في شراء ما بها من ملابس الكتان والأبسطة.
الشاهد فيه: قوله «بل بلد» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد بل، وذلك قليل.
ومثله قول رؤبة أيضًا:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ إِثْرَ مَهْمَهِ

(٥٣٩) هكذا في (م)، وفي (ط): «الثالثة الأخيرة».

(٥٤٠) هكذا في (ط)، وفي (م): «إذا جيء بكل».

ومثال الثاني: ما رأيته مذ يومنا، أو منذ يومنا.

وإذا وقع بعدهما مرفوع [فهما مبتدآن وما بعدهما خبر](٥٤١).

وإذا وقع بعدهما جملة فعلية، فيكونان في محل نصب على [٤١/ب] الظرفية؛ كقولك: جئتُ مذ دعا زيد، ومنذ دعا زيد؛ أي: جئتُ في وقتِ دُعَائِهِ.

قوله: (**وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ؛ فَنَحْوَ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ**) تقدم أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف على الصحيح.



(٥٤١) كذا في (ط)، وفي (م): «فهو مبتدأ وخبر».

خاتمة

اعلم أنَّ الإضافة:

❑ تارة تكون بمعنى (في)، وهو: ما إذا كان المضافُ إليه ظرفًا للمضافِ؛ كما في قولك: (مكرُ اللَّيل)، فإنَّ الليلَ ظرفٌ للمكرِ.

❑ وتارة تكون بمعنى (مِنْ)، وهو ما إذا كان المضافُ بعضًا مِنَ المضافِ إليهِ؛ كما في قول المصنِّف: «ثوبُ خَزٍّ وبَابُ سَاجٍ».

❑ ويصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف؛ كقولك: ثوبٌ خزٌّ، برفعهما، فإنَّ الثوبَ بعضُ الخزِّ.

❑ فإن لم يصحَّ الإخبارُ؛ فيتعين أن تكونَ الإضافةُ على معنى (اللَّام)؛ كما في قولك: يَدُ زَيْدٍ، فإنه لا يصح الإخبارُ، فلا يُقَال: يدٌ زيدٌ، برفعهما.

❑ وكذا كل إضافة لا تصح أن تكون على معنى (في)، أو معنى (مِنْ)، فيتعين أن تكون على معنى (اللَّام)، تحقيقًا إن أمكن النطق بها؛ كما في قولك: غلام زيد، أو تقديرًا؛ كما في قوله ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ**»(٥٤٢) الْحَدِيثَ.

---

(٥٤٢) رواه أبو داود (٤٨٤٠)، وأحمد (٢/ ٣٥٩)، والدارقطني (١/ ٢٢٩)،=

وإلى هنا وقف القلم، والحمد لله في المبتدأ والمختتم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

= والخطيب في الجامع (٢/ ٦٩)، وهو حديث ضعيف.

مفتاح الكتاب(٥٤٣)

الموضوع	الصفحة

(٥٤٣) انظر: «الرسالة»؛ للإمام الشافعي - رحمه الله -، بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر - قدس اللّه روحه - (٦١١).





حاشية العشماوي
على
متن الآجرومية